

كَيْشَفُ الْحَمِيَّةِ عَنْ حُكْمِ الْجَمْعِ فِي الشَّيْءِ عِنْدَ الْإِمَامَةِ

تأليف أبي محمد وليد بن سلمان

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي

أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

كَشَفُ الْغَمَةِ

عَنْ حُكْمِ الْجَمْعِ فِي التَّلَجِّ عِنْدَ الْأُئِمَّةِ

تَأْلِيفُ

أَبِي مُحَمَّدٍ وَلِيدِ بْنِ سَلَمَانَ

مُحْفُوظٌ
جَمِيعُ حَقُوقِ

لِلْمُؤَلِّفِ

الطَّبْعَةُ الْأُولَى

١٤٣٨ هـ - ٢٠١٧ م

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٢٠١٧/١/٩٢)

٢٧١.٢

القرعان، وليد سلمان

كشف الغُمَّة عن حُكْم الجمع في الثلج عند الأنمة / وليد سلمان

القرعان - عمان: المؤلف، ٢٠١٧

() ص.

ر.١: ٢٠١٧/١/٩٢

الواصفات: / العبادات / / الصلوات / / الفقه الإسلامي / / الثلوج /

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف
عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ
أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ، فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ، فَلَا
هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا
عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ. ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ، وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا
وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آلِ عِمْرَانَ: ١٠٢]. ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي
خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا
اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ، وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النِّسَاءُ: ١].
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ
أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا
عَظِيمًا﴾ [الْأَحْزَابُ: ٧٠-٧١].

أَمَّا بَعْدُ: فَإِنَّ أَصْدَقَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَخَيْرُ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ -
ﷺ-، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، وَكُلُّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلُّ
ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ.

لَقَدْ نَشَرْتُ مُنْذُ زَمَنٍ عَلَى الشَّبَكَةِ الْعَنْكَبُوتِيَّةِ^(١) مَوْضُوعًا بِعُنْوَانٍ: «حُكْمُ الْجَمْعِ فِي الثَّلَجِ»، بَيِّدَ أَنِّي لَمْ أَطْبَعُهُ، لَكِنِّي عَازِمٌ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - عَلَى ذَلِكَ. وَرَأَيْتُ مِنَ الْمُنَاسِبِ قَبْلَ الطَّبَاعَةِ أَنْ أُعِيدَ النَّظَرَ فِيهِ، لَعَلِّي أَوْفَّقُ إِلَى إِضَافَةِ فَائِدَةٍ، أَوْ تَقْيِيدِ شَارِدَةٍ، أَوْ لَعَلِّي أُغَيِّرُ فِي تَرْتِيبِهِ، أَوْ أَعْدِلُ فِي سَبْكِهِ وَتَرْكِيبِهِ، حَتَّى يُصْبِحَ مَزِيدًا مُنْقَحًا. وَاللَّهُ أَسْأَلُ أَنْ يَكُونَ لَوَجْهِهِ خَالِصًا مُحَرَّرًا!

تَعْرِيفُ الثَّلَجِ وَوَصْفُهُ:

❖ قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ فَارِسٍ: «ثَلَجٌ. الثَّاءُ وَاللَّامُ وَالْجِيمُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ الثَّلَجُ الْمَعْرُوفُ»^(٢) الَّذِي يَسْقُطُ مِنَ السَّمَاءِ مُتَهَافِتًا قِطْعَةً قِطْعَةً، وَلَوْنُهُ أَبْيَضُ^(٣).

(١) فِي «مُعْجَمِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ الْمُعَاَصِرَةِ»: (٢ / ١٥٦٥)، النَّاشِرُ: عَالَمُ الْكُتُبِ، ط ١: «الشَّبَكَةُ الْعَنْكَبُوتِيَّةُ: (حَس) شَبَكَةُ الْإِنْتَرْنِت. ارْدَادَ عَدَدُ الْمُسْتَرِكِينَ فِي الشَّبَكَةِ الْعَنْكَبُوتِيَّةِ. نَعِيشُ فِي عَالَمٍ تَرْتِيبُهُ شَبَكَةُ عَنْكَبُوتِيَّةٌ وَاحِدَةٌ، وَيَتَنَافَسُ فِيهِ مَلَائِنُ الْأَشْخَاصِ».

(٢) «مُعْجَمُ مَقَائِيسِ اللُّغَةِ»: (١ / ٣٨٥)، النَّاشِرُ: دَارُ الْفِكْرِ.

(٣) انْظُرْ تَكَرُّمًا - إِنْ شِئْتَ - «الْمُحَكَّمُ وَالْمُحِيطُ الْأَعْظَمُ»: (٣ / ٨٣، ٣٧٩، و ٤ / ٢٨٠،

و ٧ / ٣٧٠)، النَّاشِرُ: دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ، ط ١.

وَقَالَ: «النُّونُ وَالذَّالُّ وَالْفَاءُ كَلِمَةٌ صَحِيحَةٌ، وَهِيَ شِبْهُ النَّفْسِ لِلشَّيْءِ بِآلَةٍ. وَنَدَفْتُ الْقُطْنَ بِالْمِنْدَفِ»^(١).

❖ قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ سِينَةَ: «نَدَفَ الْقُطْنَ يَنْدِفُهُ نَدْفًا، فَهُوَ نَدِيفٌ. وَالْمِنْدَفُ، وَالْمِنْدَفَةُ: مِمَّا نَدَفَ بِهِ. وَالنَّدَافُ: نَادَفَ الْقُطْنَ، عَرَبِيَّةٌ صَحِيحَةٌ. وَنَدَفَتِ السَّحَابَةُ الْبَرْدَ وَالتَّلْجَ نَدْفًا، عَلَى الْمَثَلِ»^(٢). وَ«نُدْفَةُ التَّلْجِ: مَا يَنْزِلُ مِنْهُ شَفَافًا، كَالْقُطَنِ»^(٣).

قَالَ عُبَيْدُ رَبِّهِ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَلَا يَخْفَى أَنَّ قِطْعَ التَّلْجِ خَفِيفَةٌ رَقِيقَةٌ هَشَّةٌ رِخْوَةٌ لَيِّنَةٌ، إِذَا تَهَاوَتْ عَلَى الثَّوْبِ أَمَكَنَ التَّخَلُّصُ مِنْهَا بِنَفْضِهِ، «لِأَنَّهُ كَالْغُبَارِ»^(٤). وَقَدْ جَرَّبْتُ ذَلِكَ بِنَفْسِي.

❖ وَقَالَ الْإِمَامُ الْقَلْقَشَنْدِيُّ: «التَّلْجُ: وَهُوَ شَيْءٌ يَنْزِلُ مِنَ الْهَوَاءِ، كَالْقُطَنِ الْمَنْدُوفِ، فَيَقَعُ عَلَى الْجِبَالِ، وَعَلَى سَطْحِ الْأَرْضِ، فَتَذِيبُ الشَّمْسُ مِنْهُ مَا لَا قُوَّةَ شِدَّةِ حَرَارَتِهَا، وَيَبْقَى فِي أَمَاكِنَ مَخْصُوصَةٍ مِنْ أَعَالِي

(١) «مُعْجَمُ مَقَائِيسِ اللُّغَةِ»: (٤١٠ / ٥).

(٢) «الْمُحْكَمُ وَالْمُحِيطُ الْأَعْظَمُ»: (٣٥١ / ٩).

(٣) «مُعْجَمُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ الْمُعَاَصِرَةِ»: (٢١٨٧ / ٣).

(٤) «الْحَاوِي الْكَبِيرُ»، لِلْمَاوَرَدِيِّ: (٤٩٧ / ٢)، النَّاشِرُ: دَارُ الْفِكْرِ.

الْجِبَالِ بِالْأَمْكِنَةِ الْبَارِدَةِ جَمِيعِ السَّنَةِ. وَقَدْ ذَكَرَ الْحُكَمَاءُ: أَنَّهُ بُخَارٌ يَتَصَاعَدُ مِنَ الْأَرْضِ إِلَى الْهَوَاءِ، كَمَا يَتَصَاعَدُ الْمَطَرُ، فَيَصِيبُهُ بَرْدٌ شَدِيدٌ قَبْلَ أَنْ يَنْعَقِدَ قَطَرَاتٍ، فَيَتَسَاقَطُ أَجْزَاءً لَطِيفَةً، ثُمَّ يَنْعَقِدُ بِالْأَرْضِ إِذَا نَزَلَ إِلَيْهَا، وَيُوصَفُ بِشِدَّةِ الْبَرْدِ، وَشِدَّةِ الْبَيَاضِ»^(١).

وَعَرَّفَهُ الْأُسْتَاذُ عَبْدُ الْعَزِيزِ طَرِيحٌ^(٢)، فَقَالَ: «وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ بُلُورَاتٍ رَقِيقَةٍ جِدًّا مِنَ الثَّلَجِ، لَا يَزِيدُ قَطْرُ الْوَاحِدَةِ مِنْهَا غَالِبًا عَلَى بُوصَةٍ وَاحِدَةٍ، وَهِيَ تَسْقُطُ نَحْوَ الْأَرْضِ كَمَا تَسْقُطُ الْأَمْطَارُ تَمَامًا، وَلَكِنْ نَظَرًا لِخِفَّتِهَا، فَإِنَّهَا تَتَطَايَرُ مَعَ الْهَوَاءِ، وَيَكُونُ مَنْظَرُهَا أَشْبَهَ بِأَهْدَابِ الرِّيشِ الْأَبْيَضِ»^(٣).

(١) «صُبْحُ الْأَعَشَى فِي صِنَاعَةِ الْإِنْسَانِ»: (٢/ ١٧٤)، النَّاشِرُ: الْمَطْبَعَةُ الْأَمِيرِيَّةُ.

(٢) يُجْتَمَلُ صُبْطُهُ بِـ«طَرِيحٍ»، أَوْ «طَرِيحٍ».

(٣) «الْجُغَرَايَا الْمَنَاخِيَّةُ وَالنَّبَاتِيَّةُ»: (ص: ٢٢٠)، النَّاشِرُ: دَارُ الْمَعْرِفَةِ الْجَامِعِيَّةِ، ط ١١.

ذَكَرُ كَيْفِيَّةِ تَكُونِ الثَّلْجِ وَالْبَرَدِ

قَالَ الْأُسْتَاذُ عَبْدُ الْعَزِيزِ طَرِيحٌ: «الثَّلْجُ snow : وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ بُلُورَاتٍ رَقِيقَةٍ جِدًّا مِنَ الثَّلْجِ، لَا يَزِيدُ قَطْرُ الْوَاحِدَةِ مِنْهَا غَالِبًا عَلَى بُوصَةٍ وَاحِدَةٍ، وَهِيَ تَسْقُطُ نَحْوَ الْأَرْضِ كَمَا تَسْقُطُ الْأَمْطَارُ تَمَامًا، وَلَكِنْ نَظَرًا لِخِفَّتِهَا، فَإِنَّهَا تَتَطَايَرُ مَعَ الْهَوَاءِ، وَيَكُونُ مَنَظَرُهَا أَشْبَهَ بِأَهْدَابِ الرِّيشِ الْأَبْيَضِ، وَتَأْخُذُ عِنْدَ سُقُوطِهَا أَشْكَالًا مُتَبَايِنَةً... وَيَسْقُطُ الثَّلْجُ نَتِيجَةً لَانْخِفَاضِ دَرَجَةِ الْحَرَارَةِ فِي طَبَقَاتِ الْجَوِّ الَّتِي تَسْبَحُ فِيهَا السُّحُبُ إِلَى مَا دُونَ التَّجَمُّدِ...

الْبَرَدُ Hail : وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ كُرَاتٍ صَغِيرَةٍ مِنَ الْجَلِيدِ، تَسَاقُطُ عَلَى شَكْلِ أَمْطَارٍ عِنْدَ حُدُوثِ عَوَاصِفِ الرَّعْدِ... وَتَتَكَوَّنُ هَذِهِ الْكُرَاتُ نَتِيجَةً لِكَثْفِ بُخَارِ الْمَاءِ فِي دَاخِلِ سُحُبِ الْمُزْنِ الرُّكَامِيِّ - الَّتِي تَتَرَاكُمُ نَتِيجَةً لِنَشَاطِ التَّيَّارَاتِ الْهَوَائِيَّةِ الصَّاعِدَةِ، وَيَتَكَثَّفُ الْبُخَارُ أَوَّلًا إِلَى نُقْطٍ مَائِيَّةٍ، فَإِذَا كَانَتْ دَرَجَةُ الْحَرَارَةِ فِي دَاخِلِ السَّحَابَةِ أَقَلَّ مِنْ دَرَجَةِ التَّجَمُّدِ، فَإِنَّ هَذِهِ النُّقْطَ تَتَحَوَّلُ إِلَى كُرَاتٍ صَغِيرَةٍ مِنَ الثَّلْجِ، وَيَأْخُذُ حَجْمُ هَذِهِ الْكُرَاتِ فِي الْإِزْدِيَادِ تَدْرِيجِيًّا، لِأَنَّهَا عِنْدَمَا تَبْدَأُ فِي السُّقُوطِ نَحْوَ الْأَرْضِ تَعُودُ فَتَرْتَفِعُ مَرَّةً أُخْرَى - بِتَأْثِيرِ التَّيَّارَاتِ الْهَوَائِيَّةِ الصَّاعِدَةِ الَّتِي تَحْمِلُهَا ثَانِيَةً إِلَى دَاخِلِ

السُّحْبِ، فَتَكْتَفُ حَوْلَهَا طَبَقَةٌ جَدِيدَةٌ، وَبِتَكَرُّرِ هَذِهِ الْعَمَلِيَّةِ يَتَزَايِدُ عَدَدُ الطَّبَقَاتِ الَّتِي تَتَرَاكُمُ عَلَى الْكُرَةِ الْأَصْلِيَّةِ، بِحَيْثُ يَصِلُ كُرَاتٌ مِنَ الْبَرَدِ أَحْيَانًا إِلَى (٢٠) طَبَقَةً، وَأَخِيرًا تَسْقُطُ الْكُرَاتُ بِفِعْلِ ثِقَلِهَا نَحْوَ سَطْحِ الْأَرْضِ، وَقَدْ يَكُونُ سُقُوطُهَا بِكَمِّيَّاتٍ كَبِيرَةٍ وَبِسُرْعَةٍ عَظِيمَةٍ، تُؤَدِّي إِلَى تَلَفٍ كَثِيرٍ مِنَ الْمَحَاصِلِ.

وَمِمَّا سَبَقَ يَتَبَيَّنُ لَنَا أَنَّ هُنَاكَ عِدَّةَ شُرُوطٍ يَجِبُ تَوَافُرُهَا لِظُهُورِ الْبَرَدِ، وَهِيَ:

١- انْخِفَاضُ دَرَجَةِ الْحَرَارَةِ فِي طَبَقَاتِ الْجَوِّ الَّتِي تُوجَدُ بِهَا السُّحْبُ إِلَى مَا دُونَ دَرَجَةِ التَّجَمُّدِ.

٢- وُجُودُ تَيَّارَاتٍ هَوَائِيَّةٍ صَاعِدَةٍ يَتَرَتَّبُ عَلَيْهَا عَوَاصِفُ رَعْدٍ، كَمَا يَحْدُثُ كَثِيرًا فِي الْمَنَاطِقِ الْإِسْتَوَائِيَّةِ وَالْمُعْتَدِلَةِ. وَنَظَرًا لِعَدَمِ وُجُودِ تَيَّارَاتٍ هَوَائِيَّةٍ صَاعِدَةٍ فِي الْأَقَالِيمِ الْقُطْبِيَّةِ، فَإِنَّ ظُهُورَ الْبَرَدِ فِيهَا يُعْتَبَرُ مِنَ الظَّاهِرَاتِ النَّادِرَةِ جِدًّا.

٣- عَدَمُ ارْتِفَاعِ دَرَجَةِ حَرَارَةِ الطَّبَقَاتِ السُّفْلَى مِنَ الْهَوَاءِ بِشَكْلِ يُؤَدِّي إِلَى انْصِهَارِ كُرَاتِ الثَّلَجِ قَبْلَ وُصُولِهَا إِلَى سَطْحِ الْأَرْضِ، كَمَا يَحْدُثُ عَادَةً فِي الْأَقَالِيمِ الْإِسْتَوَائِيَّةِ، فَرِغْمُ نَشَاطِ التَّيَّارَاتِ الصَّاعِدَةِ هُنَاكَ وَاحْتِمَالِ تَكُونِ

الْبَرْدِ فِي طَبَقَاتِ الْجَوِّ الْعُلْيَا فَإِنَّهُ لَا يَصِلُ إِلَى سَطْحِ الْأَرْضِ بِسَبَبِ شِدَّةِ
الْحَرَارَةِ فِي طَبَقَاتِ الْجَوِّ السُّفْلَى»^(١).

وَالْمُتَأَمِّلُ فِي مَرَاكِحِ تَكْوُنِ الثَّلْجِ وَالْبَرْدِ، يَرَى أَنَّ الْبَرْدَ قَدْ تَعَرَّضَ
لِدَرَجَةٍ مِنَ الْبُرُودَةِ هِيَ أَشَدُّ مِنَ الْبُرُودَةِ الَّتِي تَعَرَّضَ إِلَيْهَا الثَّلْجُ.

وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ، فَإِنَّ الْمَنَاحَ الَّذِي نَزَلَ فِيهِ الْبَرْدُ، مِنْ بَابِ أَوَّلَى أَنْ
يُنْزَلَ فِيهِ الثَّلْجُ، وَلَا سِيَّما أَنَّ الْمَدِينَةَ النَّبَوِيَّةَ تَقَعُ ضِمْنَ الْمَنَاطِقِ الْإِسْتِوَائِيَّةِ
وَالْمُعْتَدَلَةِ الَّتِي يَكْثُرُ فِيهَا حُدُوثُ عَوَاصِفِ الرَّعْدِ.

وَيُؤَيِّدُ حُدُوثَ الرَّعْدِ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ - ﷺ - قَوْلُ اللَّهِ - تَعَالَى - : ﴿ أَوْ

كَصِبٍ مِنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصْبِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ
الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ ﴾ [البقرة: ١٩].

(١) «الْجُغَرَاْفِيَا الْمَنَاحِيَّةُ وَالنَّبَاتِيَّةُ» (ص: ٢٢١-٢٢٢).

ذَكَرَ بَعْضُ مَنَاحِ الْمَدِينَةِ النَّبَوِيَّةِ فِي الْقَرْنِ الْأَوَّلِ وَبَعْضُ جُغَرَاْفِيَّتِهَا، وَأَنَّ الثَّلَجَ
وَالْبَرْدَ كَانَا فِي مَعْهُودِ حَيَاتِهِمْ

ذَكَرَ بَعْضُ الْأَدِلَّةِ عَلَى وُجُودِ الْبَرْدِ الشَّدِيدِ فِي الْمَدِينَةِ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ

* قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ الْمَدِينَةِ : ﴿مِثْلُ مَا يُنْفِقُونَ فِي

هَذِهِ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمِثْلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ أَصَابَتْ حَرْثَ قَوْمٍ ظَلَمُوا
أَنْفُسَهُمْ فَأَهْلَكَتُهُ ۖ وَمَا ظَلَمَهُمُ اللَّهُ وَلَكِنْ أَنْفُسُهُمْ يَظْلِمُونَ﴾
[١١٧]. الصَّرُّ: الْبَرْدُ الشَّدِيدُ^(١).

* عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - ، قَالَتْ : «وَلَقَدْ رَأَيْتُهُ يَنْزِلُ عَلَيْهِ الْوَحْيُ
فِي الْيَوْمِ الشَّدِيدِ الْبَرْدِ، فَيَقْصِمُ عَنْهُ، وَإِنَّ جَبِينَهُ لَيَتَفَصَّدُ عَرَقًا»^(٢).

وَفِي رِوَايَةٍ : «فِي الْعَدَاةِ الْبَارِدَةِ، ثُمَّ يَقْضِ جَبْهَتُهُ عَرَقًا»^(٣).

* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ - قَالَ : «إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ
فَأَبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ، فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ، وَاشْتَكَّتِ النَّارُ إِلَى رَبِّهَا،

(١) انْظُرْ تَكَرُّمًا - إِنْ شِئْتَ - «تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ» : (٥/٧٠٣)، النَّاشِرُ : دَارُ هَجَرَ، ط ١.

(٢) رَوَاهُ جَمْعٌ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، مِنْهُمْ: الْبُخَارِيُّ، «صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ»، رَقْمُ الْحَدِيثِ : (٢).

(٣) رَوَاهُ جَمْعٌ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، مِنْهُمْ: مُسْلِمٌ، «صَحِيحُ مُسْلِمٍ»، رَقْمُ الْحَدِيثِ : (٢٣٣٣).

فَقَالَتْ: يَا رَبِّ، أَكَلَ بَعْضِي بَعْضًا! فَأَذِنَ لَهَا بِنَفْسَيْنِ: نَفْسٍ فِي الشِّتَاءِ، وَنَفْسٍ فِي الصَّيْفِ، فَهُوَ أَشَدُّ مَا تَجِدُونَ مِنَ الْحَرِّ، وَأَشَدُّ مَا تَجِدُونَ مِنَ الزَّمْهِرِيِّ^(١).

* عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - ، قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِذَا اشْتَدَّ الْبَرْدُ بَكَرَ بِالصَّلَاةِ، وَإِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ أَبْرَدَ بِالصَّلَاةِ، يَعْنِي الْجُمُعَةَ»^(٢).

* وَعَنْهُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - ، قَالَ: «خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِلَى الْخَنْدَقِ، فَإِذَا الْمُهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ يَخْفِرُونَ فِي غَدَاةٍ بَارِدَةٍ»^(٣).

* وَعَنْهُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - ، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِذَا صَلَّى الْغَدَاةَ، جَاءَ خَدَمُ الْمَدِينَةِ بِأَنْبِيَتِهِمْ فِيهَا الْمَاءُ، فَمَا يُؤْتَى بِإِنَاءٍ إِلَّا غَمَسَ يَدَهُ فِيهَا، فَرَبَّمَا جَاءُوهُ فِي الْغَدَاةِ الْبَارِدَةِ، فَيَغْمِسُ يَدَهُ فِيهَا»^(٤).

(١) رَوَاهُ جَمْعٌ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، مِنْهُمْ: الْبُخَارِيُّ، «صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ»، رَقْمُ الْحَدِيثِ: (٥٣٧).

(٢) رَوَاهُ جَمْعٌ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، مِنْهُمْ: الْبُخَارِيُّ، «صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ»، رَقْمُ الْحَدِيثِ: (٩٠٦).

(٣) رَوَاهُ جَمْعٌ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، مِنْهُمْ: الْبُخَارِيُّ، «صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ»، رَقْمُ الْحَدِيثِ: (٢٨٣٤).

(٤) رَوَاهُ جَمْعٌ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، مِنْهُمْ: مُسْلِمٌ، «صَحِيحُ مُسْلِمٍ»، رَقْمُ الْحَدِيثِ: (٢٣٢٤).

* عَنْ نُعَيْمِ النَّحَّامِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - ، قَالَ : « تُوْدِي بِالصُّبْحِ فِي يَوْمٍ بَارِدٍ ، وَأَنَا فِي مِرْطٍ امْرَأَتِي ، فَقُلْتُ : لَيْتَ الْمُنَادِي قَالَ : مَنْ قَعَدَ فَلَا حَرَجَ عَلَيْهِ ! فَنَادَى مُنَادِي النَّبِيِّ - ﷺ - فِي آخِرِ أَذَانِهِ : وَمَنْ قَعَدَ فَلَا حَرَجَ عَلَيْهِ » (١) .

ذَكَرُ بَعْضُ الْأَدِلَّةِ عَلَى وُجُودِ الرِّيحِ الشَّدِيدَةِ فِي الْمَدِينَةِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

* عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - ، قَالَ : « كَانَتْ الرِّيحُ الشَّدِيدَةُ إِذَا هَبَّتْ ، عُرِفَ ذَلِكَ فِي وَجْهِ النَّبِيِّ ﷺ » (٢) .

ذَكَرُ بَعْضُ الْأَدِلَّةِ عَلَى وُجُودِ الْمَطَرِ الشَّدِيدِ فِي الْمَدِينَةِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

* قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ الْمَدْنِيَّةِ : ﴿ وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَّتٍ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ فَثَانَتْ أَكْلَهَا ضِعْفَيْنِ فَإِن لَّمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطُلٌّ ۖ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ۝ [٢٦٥] . الْوَابِلُ : الْمَطَرُ الشَّدِيدُ الْعَظِيمُ الْقَطِرُ (٣) .

(١) حَدِيثٌ صَحِيحٌ ، وَقَدْ أَطْلَقْتُ فِي تَحْرِيجِهِ فِي كِتَابِي «تَنْبِيهِ السَّاجِدِ» : (١ / ٤٨٤ - ٤٩١) .

(٢) رَوَاهُ جَمْعٌ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ ، مِنْهُمْ : الْبُخَارِيُّ ، «صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ» ، رَقْمُ الْحَدِيثِ : (١٠٣٤) .

(٣) انْظُرْ تَكَرُّمًا - إِن شِئْتَ - «تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ» : (٤ / ٦٧٥) .

* عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : «أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ مِنْ بَابٍ كَانَ وَجَاهَهُ الْمِنْبَرُ، وَرَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - قَائِمٌ يَخْطُبُ، فَاسْتَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - قَائِمًا، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلَكَتِ الْمَوَاشِي، وَانْقَطَعَتِ السُّبُلُ، فَادْعُ اللَّهَ يُغِيثُنَا! قَالَ: فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - يَدَيْهِ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ اسْقِنَا! اللَّهُمَّ اسْقِنَا! اللَّهُمَّ اسْقِنَا! قَالَ أَنَسٌ: وَلَا وَاللَّهِ، مَا نَرَى فِي السَّمَاءِ مِنْ سَحَابٍ، وَلَا قَزَعَةٍ، وَلَا شَيْئًا، وَمَا بَيْنَنَا وَبَيْنَ سَلْعٍ مِنْ بَيْتٍ، وَلَا دَارٍ، قَالَ فَطَلَعَتْ مِنْ وَرَائِهِ سَحَابَةٌ مِثْلُ التُّرْسِ، فَلَمَّا تَوَسَّطَتِ السَّمَاءَ انْتَشَرَتْ، ثُمَّ أَمْطَرَتْ، قَالَ: وَاللَّهِ، مَا رَأَيْنَا الشَّمْسَ سِتًّا، ثُمَّ دَخَلَ رَجُلٌ مِنْ ذَلِكَ الْبَابِ فِي الْجُمُعَةِ الْمُقْبِلَةِ، وَرَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - قَائِمٌ يَخْطُبُ، فَاسْتَقْبَلَهُ قَائِمًا، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلَكَتِ الْأَمْوَالُ، وَانْقَطَعَتِ السُّبُلُ، فَادْعُ اللَّهَ يُمَسِّكْهَا! قَالَ: فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - يَدَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا، وَلَا عَلَيْنَا! اللَّهُمَّ عَلَى الْأَكَامِ، وَالْجِبَالِ، وَالْآجَامِ، وَالظَّرَابِ، وَالْأَوْدِيَةِ، وَمَنَابِتِ الشَّجَرِ! قَالَ: فَانْقَطَعَتْ، وَخَرَجْنَا نَمْشِي فِي الشَّمْسِ»^(١).

وَفِي رِوَايَةٍ: «فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، تَهْدَمُ الْبِنَاءُ»^(٢).

(١) رَوَاهُ جَمْعُ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، مِنْهُمْ: الْبُخَارِيُّ، «صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ»، رَقْمُ الْحَدِيثِ: (١٠١٣).

(٢) رَوَاهُ جَمْعُ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، مِنْهُمْ: الْبُخَارِيُّ، «صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ»، رَقْمُ الْحَدِيثِ: (٩٣٣).

وَفِي رِوَايَةٍ: «فَهَا جَتْ رِيحٌ أَنْشَأَتْ سَحَابًا، ثُمَّ اجْتَمَعَ، ثُمَّ أُرْسِلَتِ السَّمَاءُ عَزَالِيهَا^(١)، فَخَرَجْنَا نَحْوُضَ الْمَاءِ حَتَّى آتَيْنَا مَنَازِلَنَا، فَلَمْ نَزَلْ نُمْطَرُ إِلَى الْجُمُعَةِ الْآخَرَى، فَقَامَ إِلَيْهِ ذَلِكَ الرَّجُلُ، أَوْ غَيْرُهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، تَهَدَّمَتِ الْبُيُوتُ!»^(٢).

وَفِي رِوَايَةٍ: «ثُمَّ مُطِرُوا حَتَّى سَالَتْ مَنَاعِبُ الْمَدِينَةِ، فَمَا زَالَتْ إِلَى الْجُمُعَةِ الْمُقْبِلَةِ مَا تُقْلِعُ، ثُمَّ قَامَ ذَلِكَ الرَّجُلُ، أَوْ غَيْرُهُ، وَالنَّبِيُّ - ﷺ - يَخْطُبُ، فَقَالَ: غَرِقْنَا! فَادْعُ رَبَّكَ يَجْبِسْهَا عَنَّا!»^(٣).

وَفِي رِوَايَةٍ: «وَمُطِرْنَا حَتَّى مَا كَادَ الرَّجُلُ يَصِلُ إِلَى مَنْزِلِهِ»^(٤).

(١) وَفِي «تَهْذِيبِ اللَّغَةِ» لِلْأَزْهَرِيِّ: (٨١ / ٢) النَّاشِرُ: دَارُ إِحْيَاءِ الثَّرَاثِ الْعَرَبِيِّ، ط ١: «وَعَزَلَاءُ الْمَرَادَةِ: مَصَّبُ الْمَاءِ مِنْهَا فِي أَسْفَلِهَا، حَيْثُ يُسْتَفْرَغُ مَا فِيهَا مِنَ الْمَاءِ. وَجَمْعُهَا الْعَزَالِي، سُمِّيَتْ عَزَلَاءَ، لِأَنَّهَا فِي أَحَدِ خُصْمَي الْمَرَادَةِ لَا فِي وَسْطِهَا، وَلَا هِيَ كَقَمِّهَا الَّذِي مِنْهُ يُسْقَى فِيهَا، وَيُقَالُ لِلْسَّحَابَةِ إِذَا انْتَهَمَتْ بِالْمَطَرِ الْجُودَ: قَدْ حَلَّتْ عَزَالِيهَا، وَأُرْسِلَتْ عَزَالِيهَا».

(٢) رَوَاهُ جَمْعٌ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، مِنْهُمْ: الْبُخَارِيُّ، «صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ»، رَقْمُ الْحَدِيثِ: (٣٥٨٢).

(٣) رَوَاهُ جَمْعٌ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، مِنْهُمْ: الْبُخَارِيُّ، «صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ»، رَقْمُ الْحَدِيثِ: (٦٠٩٣).

(٤) رَوَاهُ جَمْعٌ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، مِنْهُمْ: الْبُخَارِيُّ، «صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ»، رَقْمُ الْحَدِيثِ: (٦٣٤٢).

ذَكَرُ بَعْضِ الْأَدِلَّةِ عَلَى وُجُودِ الثَّلْجِ فِي الْمَدِينَةِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

* عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - : «أَنَّ النَّبِيَّ - ﷺ - كَانَ يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْكَسَلِ، وَالْهَرَمِ، وَالْمَأْثَمِ، وَالْمَغْرَمِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْقَبْرِ، وَعَذَابِ الْقَبْرِ، وَمِنْ فِتْنَةِ النَّارِ، وَعَذَابِ النَّارِ، وَمِنْ شَرِّ فِتْنَةِ الْغِنَى، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْفَقْرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ! اللَّهُمَّ اغْسِلْ عَنِّي خَطَايَايَ بِمَاءِ الثَّلْجِ وَالْبَرَدِ، وَتَقِّ قَلْبِي مِنَ الْخَطَايَا، كَمَا نَقَّيْتَ الثَّوْبَ الْأَبْيَضَ مِنَ الدَّنَسِ، وَبَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ، كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ!»^(١).

* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - ، قَالَ : «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - يَسْكُتُ بَيْنَ التَّكْبِيرِ، وَبَيْنَ الْقِرَاءَةِ إِسْكَاتَةً - قَالَ: أَحْسِبُهُ قَالَ: هُنِيَّةٌ - ، فَقُلْتُ: يَا أَبَايَ وَأُمِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِسْكَاتُكَ بَيْنَ التَّكْبِيرِ وَالْقِرَاءَةِ مَا تَقُولُ؟ قَالَ: أَقُولُ: اللَّهُمَّ بَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ! اللَّهُمَّ نَقِّنِي مِنَ الْخَطَايَا كَمَا يُنَقَّى الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ، اللَّهُمَّ اغْسِلْ خَطَايَايَ بِالمَاءِ، وَالثَّلْجِ، وَالْبَرَدِ!»^(٢).

(١) رَوَاهُ جَمْعُ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، مِنْهُمْ: الْبُخَارِيُّ، «صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ»، رَقْمُ الْحَدِيثِ: (٦٣٦٨).

(٢) رَوَاهُ جَمْعُ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، مِنْهُمْ: الْبُخَارِيُّ، «صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ»، رَقْمُ الْحَدِيثِ: (٧٤٤).

* وَعَنْهُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ، قَالَ : «إِنَّ حَوْضِي أَبْعَدُ مِنْ أَيْلَةٍ مِنْ عَدَنٍ، لَهُوَ أَشَدُّ بَيَاضًا مِنَ الثَّلَجِ، وَأَحْلَى مِنَ الْعَسَلِ» (١).

* عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - ، قَالَ : «سَمِعْتُ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَصَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ - يَقُولُ : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ وَارْحَمْهُ، وَاعْفُ عَنْهُ وَعَافِهِ، وَأَكْرِمْ نُزُلَهُ، وَوَسِّعْ مَدْخَلَهُ، وَاعْسِلْهُ بِمَاءٍ، وَثَلَجٍ، وَبَرْدٍ، وَنَقِّهِ مِنَ الْخَطَايَا كَمَا يُنْقَى الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّسِّ، وَأَبْدِلْهُ دَارًا خَيْرًا مِنْ دَارِهِ، وَأَهْلًا خَيْرًا مِنْ أَهْلِهِ، وَزَوْجًا خَيْرًا مِنْ زَوْجِهِ، وَقِهِ فِتْنَةَ الْقَبْرِ وَعَذَابَ النَّارِ! قَالَ عَوْفٌ : فَتَمَنَّيْتُ أَنْ لَوْ كُنْتُ أَنَا الْمَيِّتَ، لِدُعَاءِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَلَى ذَلِكَ الْمَيِّتِ» (٢).

وَمَا يُسْتَأْنَسُ بِهِ الْأَحَادِيثُ الْآتِيَةُ:

* عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : «خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِالْهَاجِرَةِ إِلَى الْبُطْحَاءِ، فَتَوَضَّأَ، ثُمَّ صَلَّى الظُّهْرَ رَكَعَتَيْنِ، وَالْعَصْرَ رَكَعَتَيْنِ، وَبَيْنَ يَدَيْهِ عَزَّةٌ».

(١) رَوَاهُ جَمْعٌ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، مِنْهُمْ: مُسْلِمٌ، «صَحِيحُ مُسْلِمٍ»، رَقْمُ الْحَدِيثِ: (٢٤٧).

(٢) رَوَاهُ جَمْعٌ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، مِنْهُمْ: مُسْلِمٌ، «صَحِيحُ مُسْلِمٍ»، رَقْمُ الْحَدِيثِ: (٩٦٣).

قَالَ شُعْبَةُ: وَزَادَ فِيهِ عَوْنٌ، عَنْ أَبِيهِ: أَبِي جُحَيْفَةَ، قَالَ: كَانَ يَمُرُّ مِنْ وَرَائِهَا الْمَرْأَةُ. وَقَامَ النَّاسُ، فَجَعَلُوا يَأْخُذُونَ يَدَيْهِ، فَيَمْسَحُونَ بِهَا وَجُوهَهُمْ. قَالَ: فَأَخَذْتُ بِيَدِهِ، فَوَضَعْتُهَا عَلَى وَجْهِي، فَإِذَا هِيَ أَبْرَدُ مِنَ الثَّلْجِ، وَأَطْيَبُ رَائِحَةً مِنَ الْمِسْكِ»^(١).

☆ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - ، قَالَ: «إِنِّي لَأَعْرِفُ الثَّلْجَ...»^(٢).

☆ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - ، قَالَ: «لَقَدْ نَزَلَ الْحَجَرُ مِنَ الْجَنَّةِ، وَإِنَّهُ أَشَدُّ بَيَاضًا مِنَ الثَّلْجِ، فَمَا سَوْدَهُ إِلَّا خَطَايَا بَنِي آدَمَ»^(٣).

(١) رَوَاهُ جَمْعٌ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، مِنْهُمْ: الْبُخَارِيُّ، «صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ»، رَقْمُ الْحَدِيثِ: (٣٥٥٣).
(٢) رَوَاهُ أَبُو الشَّيْخِ فِي «كِتَابِ الْعُظْمَى»: (١٢٧٣ / ٤)، النَّاشِرُ: دَارُ الْعَاصِمَةِ، ط ٢، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَامِرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ، عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ...». قُلْتُ: حَسَنٌ: مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ، ثِقَةٌ، وَشَيْخُهُ هُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: مُحَمَّدُ بْنُ عَامِرٍ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ وَاقِدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَصْبَهَانِيِّ، قَالَ عَنْهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ: «صَدُوقٌ». وَوَالِدُهُ ثِقَةٌ، وَيَعْقُوبُ صَدُوقٌ، وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ، وَجَعْفَرُ بْنُ أَبِي الْمُغِيرَةِ صَدُوقٌ، وَكَانَ مُحْتَصًا بِسَعِيدِ ابْنِ جُبَيْرٍ، وَابْنِ جُبَيْرٍ مِنْ رِجَالِ الشَّيْخِينَ.

(٣) رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ»: (٨ / ٣٩٥ / ١٤٣٥٠)، النَّاشِرُ: دَارُ الْقِبْلَةِ، ط ١، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو...». قُلْتُ: صَحِيحٌ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ: رِجَالُ الشَّيْخِينَ: ابْنُ فَضِيلٍ هُوَ مُحَمَّدُ الضَّبِّيُّ: أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَحُصَيْنٌ هُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّلْمِيُّ: أَبُو الْهَذِيلِ، وَمُجَاهِدٌ هُوَ ابْنُ جَبْرِ الْمَخْزُومِيُّ.

ذَكَرُ بَعْضِ الْأَدِلَّةِ عَلَى وُجُودِ الْبَرْدِ فِي الْمَدِينَةِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

* قَالَ اللَّهُ - تَعَالَى - فِي سُورَةِ النُّورِ الْمَدِينَةِ^(١): ﴿الَّذِينَ تَرَأَى اللَّهَ يَرْجِي سَحَابًا

ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ، ثُمَّ يَجْعَلُهُ رُكَامًا فَتَرَى الْوَدَفَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ، وَيُنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ فَيُصِيبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَصْرِفُهُ عَنِ مَنْ يَشَاءُ يَكَادُ سَنَا بَرْقُهُ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَرِ﴾ [٤٣].

* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - ، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - يَسْكُتُ بَيْنَ التَّكْبِيرِ، وَبَيْنَ الْقِرَاءَةِ إِسْكَاتَةً - قَالَ: أَحْسِبُهُ قَالَ: هُنَيْةٌ - ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِسْكَاتُكَ بَيْنَ التَّكْبِيرِ وَالْقِرَاءَةِ مَا تَقُولُ؟ قَالَ: أَقُولُ: اللَّهُمَّ بَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ! اللَّهُمَّ تَقْنِيْ مِنَ الْخَطَايَا كَمَا يُتَّقَى الثُّوبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ، اللَّهُمَّ اغْسِلْ خَطَايَايَ بِالسَّاءِ، وَالثَّلْجِ، وَالْبَرْدِ!»^(٢).

(١) قُلْتُ: سُورَةُ النُّورِ مَدِينَةٌ بِلَا خِلَافٍ انْظُرْ تَكَرُّمًا - إِنَّ شِئْتَ - «الْبَحْرَ الْمُحِيطَ»، لِأَبِي حَيَّانَ: (٣٩٢/٦)، النَّاشِرُ: دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ، ط ١.

(٢) رَوَاهُ جَمْعٌ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، مِنْهُمْ: الْبُخَارِيُّ، «صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ»، رَفَعَهُ الْحَدِيثُ: (٧٤٤).

* عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - ، قَالَ : «مُطَرْنَا بَرَدًا»^(١).

ذِكْرُ بَعْضِ الْأَدِلَّةِ عَلَى وُجُودِ الطَّلِّ فِي الْمَدِينَةِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

* قَالَ اللَّهُ - تَعَالَى - فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ الْمَدَنِيَّةِ : «وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ

أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنْفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَّتٍ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ فَثَاءَتْ أَكْلَهَا ضِعْفَيْنِ فَإِن لَّمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ^٢ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ» [٢٦٥]. الطَّلُّ: النَّدَى، وَاللَّيْنُ مِنَ الْمَطَرِ. وَقِيلَ: الطَّشُّ، وَالرَّذَاذُ مِنَ الْمَطَرِ^(٢).

* عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - ، قَالَ : «... ثُمَّ يُرْسِلُ اللَّهُ، أَوْ قَالَ: يُنْزِلُ اللَّهُ مَطَرًا، كَأَنَّهُ الطَّلُّ»^(٣).

(١) رَوَاهُ جَمْعٌ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، مِنْهُمْ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ «مُسْنَدُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ»: (١٣٩٧١ / ٣٩٢ / ٢١)، النَّاشِرُ: مُؤَسَّسَةُ الرَّسَالَةِ، ط ١، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، وَحُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ...». قُلْتُ: صَحِيحٌ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ: رِجَالُ الشَّيْخَيْنِ. وَأَرَى مِنَ الْمُنَاسِبِ الرَّجُوعَ إِلَى مَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ الطَّحَاوِيُّ حَوْلَ الْحَدِيثِ فِي «شَرْحِ مُشْكِلِ الْأَنَارِ»: (٥ / ١١٤-١١٨)، النَّاشِرُ: مُؤَسَّسَةُ الرَّسَالَةِ، ط ١.

(٢) انْظُرْ تَكَرُّمًا - إِنْ شِئْتَ - «تَفْسِيرَ الطَّبْرِيِّ»: (٦٧٧-٦٧٦ / ٤).

(٣) رَوَاهُ جَمْعٌ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، مِنْهُمْ: مُسْلِمٌ، «صَحِيحُ مُسْلِمٍ»، رَفَعَهُ الْحَدِيثُ: (٢٩٤٠).

ذَكَرَ بَعْضُ الْأَدِلَّةِ عَلَى وُجُودِ الْوَحْلِ فِي الْمَدِينَةِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

* عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: «جَاءَتْ سَحَابَةٌ، فَمَطَرَتْ حَتَّى سَالَ السَّقْفُ، وَكَانَ مِنْ جَرِيدِ النَّخْلِ، فَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - يَسْجُدُ فِي السَّمَاءِ وَالطِّينِ، حَتَّى رَأَيْتُ أَثَرَ الطِّينِ فِي جَبْهَتِهِ»^(١).

وَحَدِيثُ الْإِسْتِسْقَاءِ السَّابِقِ الَّذِي رَوَاهُ أَنَسٌ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يَدُلُّ دَلَالَةً وَاضِحَةً عَلَى وُجُودِ الطِّينِ وَالْوَحْلِ الْمُتَسَبِّبِ عَنِ الْأَمْطَارِ، وَالشَّيْءُ الْوَاضِحُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَوْضِيحٍ.

ذَكَرَ بَعْضُ الْأَدِلَّةِ عَلَى وُجُودِ الْعُيُونِ وَالْأَنْهَارِ وَالْآبَارِ الَّتِي كَانَتْ فِي الْمَدِينَةِ

عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

* عَنْ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - ، عَنْ النَّبِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - ، قَالَ: «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَالْعُيُونُ، أَوْ كَانَ عَثَرِيًّا: الْعُشْرُ، وَمَا سُقِيَ بِالنَّضْحِ: نِصْفُ الْعُشْرِ»^(٢).

وَفِي رِوَايَةٍ: «فِيمَا سَقَتِ الْأَنْهَارُ، وَالْغَيْمُ: الْعُشُورُ، وَفِيمَا سُقِيَ بِالسَّانِيَةِ: نِصْفُ الْعُشْرِ»^(١).

(١) رَوَاهُ جَمْعُ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، مِنْهُمْ: الْبُخَارِيُّ، «صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ»، رَقْمُ الْحَدِيثِ: (٦٦٩).

(٢) رَوَاهُ جَمْعُ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، مِنْهُمْ: الْبُخَارِيُّ، «صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ»، رَقْمُ الْحَدِيثِ: (١٤٨٣).

* عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - ، أَنَّهُ حَدَّثَهُ : «أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ خَاصَمَ الزُّبَيْرَ عِنْدَ النَّبِيِّ - ﷺ - فِي شَرَاكِ الْحَرَّةِ الَّتِي يَسْقُونَ بِهَا النَّخْلَ، فَقَالَ الْأَنْصَارِيُّ: سَرَّحَ الْمَاءَ يَمُرُّ، فَأَبَى عَلَيْهِ، فَاخْتَصَمَا عِنْدَ النَّبِيِّ - ﷺ - ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - لِلزُّبَيْرِ: أَسْقِ يَا زُبَيْرُ، ثُمَّ أَرْسَلَ الْمَاءَ إِلَى جَارِكَ» (١).

وَقَدْ بَوَّبَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ عَلَى الْحَدِيثِ الْآتِي، فَقَالَ : «بَابُ سَكْرِ الْأَنْهَارِ». أَي: سَدَّهَا وَحَبَسَهَا.

* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : «...فَخَرَجْتُ أَبْتَغِي رَسُولَ اللَّهِ - ﷺ - ، حَتَّى أَتَيْتُ حَائِطًا لِلْأَنْصَارِ، لِبَنِي النَّجَّارِ، فَذَرْتُ بِهِ هَلْ أَجِدُ لَهُ بَابًا، فَلَمْ أَجِدْ، فَإِذَا رِبِيعٌ يَدْخُلُ فِي جَوْفِ حَائِطٍ مِنْ بَيْتٍ خَارِجَةٍ، وَالرِّبِيعُ: الْجَدُولُ» (٢).

* عَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ قَيْسٍ الْأَنْصَارِيِّ، قَالَ : «سَأَلْتُ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ بِالذَّهَبِ وَالْوَرِقِ؟ فَقَالَ: لَا بِأَسَرِّ بِهِ، إِنَّمَا كَانَ النَّاسُ يُؤَاجِرُونَ

(١) رَوَاهُ جَمْعٌ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، مِنْهُمْ: مُسْلِمٌ، «صَحِيحُ مُسْلِمٍ»، رَقْمُ الْحَدِيثِ: (٩٨١).

(٢) رَوَاهُ جَمْعٌ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، مِنْهُمْ: الْبُخَارِيُّ، «صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ»، رَقْمُ الْحَدِيثِ: (٢٣٦٠).

(٣) رَوَاهُ جَمْعٌ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، مِنْهُمْ: مُسْلِمٌ، «صَحِيحُ مُسْلِمٍ»، رَقْمُ الْحَدِيثِ: (٣١).

عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ - ﷺ - عَلَى الْمَادِيَّاتِ، وَأَقْبَالَ الْجَدَاوِلِ^(١)، وَأَشْيَاءَ مِنَ
الزَّرْعِ، فَيَهْلِكُ هَذَا، وَيَسْلَمُ هَذَا، وَيَسْلَمُ هَذَا، وَيَهْلِكُ هَذَا، فَلَمْ يَكُنْ لِلنَّاسِ
كَرَاءٌ إِلَّا هَذَا، فَلِذَلِكَ زُجِرَ عَنْهُ، فَأَمَّا شَيْءٌ مَعْلُومٌ مَضْمُونٌ، فَلَا بَأْسَ بِهِ^(٢).

* عَنْ أَبِي الْجُهَيْمِ الْأَنْصَارِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - ، قَالَ : «أَقْبَلَ النَّبِيُّ - ﷺ - مِنْ
نَحْوِ بَيْتِ جَمَلٍ»^(٣).

* عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : «أَتَتْهَا حُلِبَتٌ لِرَسُولِ اللَّهِ - ﷺ - شَاةٌ
دَاجِنٌ، وَهِيَ فِي دَارِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، وَشَيْبَ لَبْنُهَا بِمَاءٍ مِنَ الْبَيْتِ الَّتِي فِي دَارِ
أَنَسٍ»^(٤).

* عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : «أَنَّهُ تَوَضَّأَ فِي بَيْتِهِ، ثُمَّ خَرَجَ،
فَقُلْتُ: لَا لَزِمَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - ﷺ - ، وَلَا كُونَنَّ مَعَهُ يَوْمِي هَذَا، قَالَ: فَجَاءَ

(١) الْجَدَاوِلُ: جَمْعُ جَدْوَلٍ، وَهُوَ «النَّهْرُ الصَّغِيرُ». انْظُرْ تَكَرُّمًا - إِنْ شِئْتَ - «لِسَانَ الْعَرَبِ» :

(٢) (٢١٣/٢) النَّاسِ: دَارُ إِحْيَاءِ الثَّرَاثِ الْعَرَبِيِّ، وَمُؤَسَّسَةُ التَّارِيخِ الْعَرَبِيِّ، ط ١.

(٣) رَوَاهُ جَمْعٌ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، مِنْهُمْ: مُسْلِمٌ، «صَحِيحُ مُسْلِمٍ»، رَفَعُ الْحَدِيثِ: (١٥٤٧).

(٤) رَوَاهُ جَمْعٌ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، مِنْهُمْ: الْبُخَارِيُّ، «صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ»، رَفَعُ الْحَدِيثِ: (٣٣٧).

(٤) رَوَاهُ جَمْعٌ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، مِنْهُمْ: الْبُخَارِيُّ، «صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ»، رَفَعُ الْحَدِيثِ: (٢٣٥٢).

الْمَسْجِدَ، فَسَأَلَ عَنِ النَّبِيِّ - ﷺ - ، فَقَالُوا خَرَجَ، وَوَجَّهَ هَاهُنَا، فَخَرَجْتُ عَلَى إِثَرِهِ أَسْأَلُ عَنْهُ، حَتَّى دَخَلْتُ بِئْرَ أَرَيْسٍ»^(١).

ذَكَرَ بَعْضُ الْأَدِلَّةِ عَلَى وُجُودِ الْوُذْيَانِ فِي الْمَدِينَةِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

* عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - ، وَنَحْنُ فِي الصُّفَّةِ، فَقَالَ: أَيُّكُمْ يُحِبُّ أَنْ يَغْدُوَ كُلَّ يَوْمٍ إِلَى بُطْحَانَ، أَوْ إِلَى الْعَقِيقِ، فَيَأْتِيَ مِنْهُ بِنَاقَتَيْنِ كَوْمَاوَيْنِ، فِي غَيْرِ إِثْمٍ، وَلَا قَطْعِ رَحِمٍ؟ فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، نَحِبُّ ذَلِكَ! قَالَ: أَفَلَا يَغْدُو أَحَدُكُمْ إِلَى الْمَسْجِدِ فَيَعْلَمُ، أَوْ يَقْرَأُ آيَتَيْنِ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - ، خَيْرٌ لَهُ مِنْ نَاقَتَيْنِ، وَثَلَاثُ خَيْرٌ لَهُ مِنْ ثَلَاثٍ، وَأَرْبَعُ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَرْبَعٍ، وَمِنْ أَعْدَادِهِنَّ مِنَ الْإِبِلِ»^(٢).

* عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: «أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - ، جَاءَ يَوْمَ الْخَنْدَقِ بَعْدَ مَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ، جَعَلَ يَسُبُّ كُفَّارَ قُرَيْشٍ، وَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا كِدْتُ أَنْ أَصْلِيَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ أَنْ تَغْرُبَ! قَالَ النَّبِيُّ - ﷺ - :

(١) رَوَاهُ جَمْعٌ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، مِنْهُمْ: الْبُخَارِيُّ، «صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ»، رَقْمُ الْحَدِيثِ: (٣٦٧٤).

(٢) رَوَاهُ جَمْعٌ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، مِنْهُمْ: مُسْلِمٌ، «صَحِيحُ مُسْلِمٍ»، رَقْمُ الْحَدِيثِ: (٨٠٣).

وَاللَّهُ، مَا صَلَّيْتُهَا! فَتَزَلْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ - بَطْحَانَ، فَتَوَضَّأَ لِلصَّلَاةِ، وَتَوَضَّأْنَا لَهَا، فَصَلَّى الْعَصْرَ بَعْدَ مَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ صَلَّى بَعْدَهَا الْمَغْرِبَ»^(١).

* عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - ، قَالَ : «وَصَارَتِ الْمَدِينَةُ مِثْلَ الْجَوِيَّةِ، وَسَالَ الْوَادِي: قَنَاةُ شَهْرًا، وَلَمْ يَجِئْ أَحَدٌ مِنْ نَاحِيَةٍ إِلَّا حَدَّثَ بِالْجَوْدِ»^(٢).

وَفِي رِوَايَةٍ : «وَسَالَ وَادِي قَنَاةَ شَهْرًا»^(٣).

وَفِي رِوَايَةٍ : «ثُمَّ مُطِرُوا حَتَّى سَالَتْ مَتَاعِبُ الْمَدِينَةِ»^(٤)»^(٥).

* عَنْ عَتَبَانَ بْنِ مَالِكٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : «كُنْتُ أَصِلِّي لِقَوْمِي بَيْنِي سَالِمٍ، وَكَانَ يَحْوُلُ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ وَادٍ إِذَا جَاءَتِ الْأَمْطَارُ، فَيَسْقُ عَلَيَّ اجْتِيَازُهُ قَبْلَ مَسْجِدِهِمْ»^(٦).

(١) رَوَاهُ جَمْعٌ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، مِنْهُمْ: الْبُخَارِيُّ، «صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ»، رَقْمُ الْحَدِيثِ: (٤١١٢).

(٢) رَوَاهُ جَمْعٌ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، مِنْهُمْ: الْبُخَارِيُّ، «صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ»، رَقْمُ الْحَدِيثِ: (٩٣٣).

(٣) رَوَاهُ جَمْعٌ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، مِنْهُمْ: مُسْلِمٌ، «صَحِيحُ مُسْلِمٍ»، رَقْمُ الْحَدِيثِ: (٨٩٧).

(٤) مَتَاعِبُ الْمَدِينَةِ: مَسَائِلُ مَائِهَا. انْظُرْ تَكَرُّمًا - إِنْ شِئْتَ - «تَاجُ الْعَرُوسِ»، لِلزَّيْنَبِيِّ:

(١/ ٣٣٣)، النَّاسِرُ: دَارُ الْفِكْرِ.

(٥) رَوَاهُ جَمْعٌ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، مِنْهُمْ: الْبُخَارِيُّ، «صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ»، رَقْمُ الْحَدِيثِ: (٦٠٩٣).

(٦) رَوَاهُ جَمْعٌ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، مِنْهُمْ: الْبُخَارِيُّ، «صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ»، رَقْمُ الْحَدِيثِ: (١١٨٦).

قَالَ عُبَيْدُ رَبِّهِ أَبُو مُحَمَّدٍ: لَقَدْ كَانَتْ وَفَرَةُ الْمِيَاءِ - بِفَضْلِ اللَّهِ - فِي الْمَدِينَةِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ - سَبَبًا رَئِيسًا فِي انْتِشَارِ زِرَاعَةِ الْأَشْجَارِ، وَالزُّرُوعِ وَالْخَضِرَوَاتِ، وَالْأَدِلَّةُ عَلَى ذَلِكَ مُشْتَهَرَةٌ شَهْرَةُ الشَّمْسِ فِي الْآفَاقِ.

وَبَعْدَ ذِكْرِي لِلْأَخْبَارِ الدَّالَّةِ عَلَى وُجُودِ الثَّلْجِ فِي عَصْرِ النَّبِيِّ - ﷺ - وَأَصْحَابِهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - عَلِمْتُ أَنَّهُ كَانَ مَعْهُودًا فِي حَيَاتِهِمْ.

وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ الْمُتَدَبِّرَ لِلْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ السَّابِقَةِ يَرَى أَنَّ النَّبِيَّ - ﷺ - قَدْ ذَكَرَ الْمَاءَ وَالثَّلْجَ، وَالْبَرْدَ، وَالْعَسَلَ، وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ، فَلَيْسَ مِنَ الْعَدْلِ وَالْإِنْصَافِ أَنْ نُؤْمِنَ بِوُجُودِ الْمَاءِ، وَالْبَرْدِ، وَالْعَسَلِ فِي مَعْهُودِ حَيَاتِهِ - ﷺ - وَحَيَاةِ الْمُخَاطَبِينَ، ثُمَّ تَسْتَغْرِبُ، أَوْ نَسْتَبْعِدُ وُجُودَ الثَّلْجِ!

وَيُؤَيِّدُ الْوُجُودَ أَيْضًا: أَنَّ النَّبِيَّ - ﷺ - وَصَفَ حَوْضَهُ بِأَنَّهُ أَشَدُّ بَيَاضًا مِنَ الثَّلْجِ، وَأَحْلَى مِنَ الْعَسَلِ، وَمِنْ عَادَتِهِ - ﷺ - عِنْدَ مُخَاطَبَةِ النَّاسِ - أَنْ يَضْرِبَ لَهُمُ الْأَمْثَالَ الَّتِي عُرِفَتْ فِي لِسَانِهِمْ، وَوَقَعَ حَيَاتِهِمْ.

وَمِنَ الْأَمْثَلَةِ عَلَى ذَلِكَ: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : «أَنَّ النَّاسَ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ نَرَى رَبَّنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟! قَالَ: هَلْ تُمَارُونَ فِي الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ لَيْسَ دُونَهُ سَحَابٌ؟ قَالُوا: لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: فَهَلْ تُمَارُونَ فِي الشَّمْسِ

لَيْسَ دُونَهَا سَحَابٌ؟ قَالُوا: لَا، قَالَ: فَإِنَّكُمْ تَرَوْنَهُ كَذَلِكَ... وَفِي جَهَنَّمَ
كَالَلَيْبِ مِثْلُ شَوْكِ السَّعْدَانِ، هَلْ رَأَيْتُمْ شَوْكَ السَّعْدَانِ؟ قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ:
فَإِنَّهَا مِثْلُ شَوْكِ السَّعْدَانِ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ قَدْرَ عِظَمِهَا إِلَّا اللَّهُ، تَخْطِفُ النَّاسَ
بِأَعْمَالِهِمْ»^(١).

وَأَعْلَمَ يَا رَعَاكَ اللَّهُ، أَنَّ مَنْ جَمَعَ الْبَابَ فِي مَنَاخِ الْمَدِينَةِ النَّبَوِيَّةِ فِيمَا مَضَى
مِنْ زَمَانِ الرَّسُولِ - ﷺ - وَصَحْبِهِ - ﷺ - ، فَإِنَّهُ لَنْ يَسْتَغْرِبَ وَجُودَ الثَّلَاجِ،
فَضْلًا عَنْ أَنْ يَسْتَبْعِدَهُ.

وَالظَّاهِرُ فِي سَبَبِ الْإِشْكَالِ: أَنَّهُ لَمَّا اسْتَقَرَّ عِنْدَ الْبَعْضِ أَنَّ مَنَاخَ الْمَدِينَةِ
فِي عَصْرِنَا، كَالْمَنَاخِ فِي عَصْرِ النَّبِيِّ - ﷺ - قَاسُوا، فَجَعَلُوا الْمَنَاخَ
الْحَاضِرَ أَضَلًّا، وَالْمَاضِيَ فَرَعًا، فَمِنْ هُنَا أُنْشِئُوا.

(١) رَوَاهُ جَمْعٌ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، مِنْهُمْ: الْبُخَارِيُّ، «صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ»، رَقْمُ الْحَدِيثِ: (٨٠٦).

هَلْ ثَبَتَ عَنْ صَحَابِيٍّ وَاحِدٍ أَنَّهُ جَمَعَ لِلثَّلَجِ؟

قَدْ تَوَاتَرَ تَفَرُّقُ الصَّحَابَةِ - ﷺ - فِي الْبِلَادِ بَعْدَ فَتُوحِ الْأَمْصَارِ، وَسَكَنُوا الْبِلَادَ الْبَارِدَةَ، كَالشَّامِ، فَمَا أَثَرُ عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمْ أَنَّهُ جَمَعَ لِلثَّلَجِ، مَعَ أَنَّ الثَّلُوجَ كَانَتْ فِي عَهْدِهِمْ أَكْثَرَ وَأَوْفَرَ، وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ مَا يَأْتِي:

أَوَّلًا - طُولُ الْمَسَافَةِ الزَّمَنِيَّةِ الَّتِي امْتَدَّتْ إِلَى قَرْنٍ، وَيُؤَكِّدُهُ أَنَّ أَبَا الطُّفَيْلِ - ﷺ - قَدْ مَاتَ سَنَةً مِائَةً لِلْهِجْرَةِ، وَقِيلَ: سَنَةٌ عَشْرٌ وَمِائَةٌ، وَصَحَّحَهُ الْإِمَامُ الذَّهَبِيُّ^(١)، وَقَدْ أَصَابَ.

ثَانِيًا - تَوَاتُرُ وَقُوعِ الثَّلَجِ مَرَّاتٍ وَمَرَّاتٍ فِي غُضُونِ تِلْكَ السَّنَوَاتِ.

ثَالِثًا - عَدَمُ نَقْلِ الْجَمْعِ لِلثَّلَجِ: «وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْهِمَمَ وَالِدَّوَاعِي مُتَوَفِّرَةً عَلَى نَقْلِ ذَلِكَ، لَوْ كَانَ ذَلِكَ، وَأَنَّهُ يَمْتَنِعُ عَلَى أَهْلِ التَّوَاتُرِ عَادَةً وَشَرْعًا كِتْمَانُ نَقْلِ ذَلِكَ، فَإِذَا لَمْ يَنْقُلْهُ أَحَدٌ عِلْمَ قَطْعًا أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ»^(٢).

(١) «تَارِيخُ الْإِسْلَامِ»: (٢/١٢٠٢)، النَّاشِرُ: دَارُ الْغَرْبِ، ط ١.

(٢) «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ (٢٢/٢٣٧-٢٣٨)، النَّاشِرُ: مَجْمَعُ الْمَلِكِ فَهْدٍ . قَالَ عُبَيْدُ رَبِّهِ أَبُو مُحَمَّدٍ: إِنَّمَا ذَكَرْتُ كَلَامَ شَيْخِ الْإِسْلَامِ مِنْ بَابِ الْإِقْتِيَّاسِ، وَأَنَّ الْكَلَامَ يَصْلُحُ فِي هَذَا الْمَوْطِنِ، كَمَا صَلَحَ فِي ذَلِكَ الْمَوْطِنِ.

وَالصَّحَابَةُ - ﷺ - كَانُوا أَعْلَمَ بِالْحَقِّ مِنَ الْخَلْفِ، فَلَوْ كَانَ الْجَمْعُ لِلثَّلَجِ مِمَّا يُلْحَقُ، لَأَسْتَلْحَقُوهُ، لِأَنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَظُنَّ أَنَّ جَمِيعَ مَنْ كَتَبَ فِي قَوَاعِدِ الْفِقْهِ وَأَصُولِهِ وَمَقَاصِدِ الشَّرِيعَةِ - أَعْلَمُ مِنْهُمْ بِمَا يُسْتَلْحَقُ، وَبِمَا لَا يُسْتَلْحَقُ.

وَكَانُوا - ﷺ - أَرْحَمَ بِالْخَلْقِ مِمَّنْ جَاءُوا بَعْدَهُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، فَلَوْ كَانَ الْجَمْعُ لِلثَّلَجِ مَشْرُوعًا، لَبَادَرُوا إِلَى فِعْلِهِ، لِأَنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَتَصَوَّرَ أَنَّ الَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَفُوقُونَهُمْ فِي التَّيْسِيرِ عَلَى الْعِبَادِ، وَرَفْعِ الْحَرَجِ عَنِ الْأُمَّةِ، (فَتَدَبَّرْ).

وَبَعْدَ ذِكْرِ الْأَدِلَّةِ الْمُشْتَبَةِ لَوْجُودِ الثَّلَجِ فِي زَمَانِ الرَّسُولِ - ﷺ - وَصَحْبِهِ - ﷺ - أَسْتَطِيعُ أَنْ أَقُولَ: إِنَّ وَاقِعَةَ الثَّلَجِ كَيْسَتْ مِنَ الْوَقَائِعِ الْمُسْتَجَدَّةِ الَّتِي تَنْدَرِجُ تَحْتَ مُسَمًّى النَّازِلَةِ^(١)، بَلْ هِيَ وَاقِعَةٌ قَدِيمَةٌ حَلَّتْ فِي زَمَانِ التَّشْرِيعِ وَتَوَافُرِ الصَّحَابَةِ - ﷺ - ، وَهُمْ أئِمَّةُ الْأَئِمَّةِ فِي الدِّينِ وَالْعِلْمِ وَالْإِجْتِهَادِ، (فَتَدَبَّرْ).

(١) لِأَنَّ مِنْ أَبْرَزِ صَوَابِطِ النَّازِلَةِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ الْحَدَّةِ. أَيُّ: لَمْ يَسْبِقْ أَثَرُهَا وَقَعَتْ مِنْ قَبْلُ. وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَتَوَسَّعَ فِي صَوَابِطِ النَّازِلَةِ، فَلْيَرْجِعْ - إِنْ شَاءَ - إِلَى الْكِتَابِ النَّافِعِ «فِقْهُ النَّوَازِلِ» لِلدُّكْتُورِ مُحَمَّدِ الْجَبَرِي، جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا.

ذَكَرُ بَعْضُ أَقْوَالِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي السُّنَّةِ التَّرَكِيَّةِ، وَأَثَرِفَهُمُ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. وَعَمَلُهُمْ
وَتَرُوكُهُمْ فِي فِقْهِ الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ

❖ قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: «وَالصَّابِطُ فِي هَذَا - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنْ
يُقَالَ: إِنَّ النَّاسَ لَا يُحْدِثُونَ شَيْئًا إِلَّا لِأَنَّهُمْ يَرَوْنَهُ مَصْلَحَةً، إِذْ لَوْ اعْتَقَدُوهُ
مُفْسَدَةً لَمْ يُحْدِثُوهُ، فَإِنَّهُ لَا يَدْعُو إِلَيْهِ عَقْلٌ وَلَا دِينٌ».

فَمَا رَأَاهُ النَّاسُ مَصْلَحَةً، نُظِرَ فِي السَّبَبِ الْمُخَوِّجِ إِلَيْهِ، فَإِنْ كَانَ السَّبَبُ
الْمُخَوِّجُ إِلَيْهِ أَمْرًا حَدَثَ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ - مِنْ غَيْرِ تَفْرِيطٍ مِنَّا، فَهَذَا قَدْ
يَجُوزُ إِحْدَاثُ مَا تَدْعُو الْحَاجَةُ إِلَيْهِ، وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ الْمُقْتَضِي لِفِعْلِهِ قَائِمًا
عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - ، لَكِنْ تَرَكَهُ النَّبِيُّ ﷺ - لِمُعَارِضٍ زَالَ
بِمَوْتِهِ.

وَأَمَّا مَا لَمْ يَحْدُثْ سَبَبٌ يُخَوِّجُ إِلَيْهِ، أَوْ كَانَ السَّبَبُ الْمُخَوِّجُ إِلَيْهِ بَعْضُ
ذُنُوبِ الْعِبَادِ، فَهَذَا لَا يَجُوزُ الْإِحْدَاثُ، فَكُلُّ أَمْرٍ يَكُونُ الْمُقْتَضِي لِفِعْلِهِ عَلَى
عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - مَوْجُودًا، لَوْ كَانَ مَصْلَحَةً، وَلَمْ يَفْعَلْ - يُعْلَمُ أَنَّهُ لَيْسَ
بِمَصْلَحَةٍ.

وَأَمَّا مَا حَدَّثَ الْمُقْتَضِي لَهُ بَعْدَ مَوْتِهِ مِنْ غَيْرِ مَعْصِيَةِ الْخَالِقِ^(١)، فَقَدْ يَكُونُ مَصْلَحَةً.

ثُمَّ هُنَا لِلْفُقَهَاءِ طَرِيقَانِ: أَحَدُهُمَا - أَنَّ ذَلِكَ يُفْعَلُ مَا لَمْ يَنْهَ عَنْهُ، وَهَذَا قَوْلُ الْقَائِلِينَ بِالْمَصَالِحِ الْمُرْسَلَةِ.

وَالثَّانِي - أَنَّ ذَلِكَ لَا يُفْعَلُ إِنْ لَمْ يُؤْمَرْ بِهِ، وَهُوَ قَوْلُ مَنْ لَا يَرَى إِثْبَاتَ الْأَحْكَامِ بِالْمَصَالِحِ الْمُرْسَلَةِ.

وَهُوَ لَا يَضْرِبَانِ: مِنْهُمْ مَنْ لَا يُثَبِّتُ الْحُكْمَ إِنْ لَمْ يَدْخُلْ فِي لَفْظِ كَلَامِ الشَّارِعِ، أَوْ فِعْلِهِ، أَوْ إِفْرَارِهِ، وَهُمْ نَفَاةُ الْقِيَاسِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُثَبِّتُهُ بِلَفْظِ الشَّارِعِ، أَوْ بِمَعْنَاهُ، وَهُمْ الْقِيَاسِيُّونَ.

فَأَمَّا مَا كَانَ الْمُقْتَضِي لِفِعْلِهِ مَوْجُودًا، لَوْ كَانَ مَصْلَحَةً، وَهُوَ مَعَ هَذَا لَمْ يَشْرَعْهُ، فَوَضَعُهُ تَغْيِيرٌ لِدِينِ اللَّهِ، وَإِنَّمَا دَخَلَ فِيهِ مَنْ نُسِبَ إِلَى تَغْيِيرِ الدِّينِ مِنَ الْمُلُوكِ وَالْعُلَمَاءِ وَالْعِبَادِ، أَوْ مَنْ زَلَّ مِنْهُمْ بِاجْتِهَادٍ، كَمَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ - ﷺ - ، وَغَيْرِ وَاحِدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ: إِنَّ أَخَوْفَ مَا أَحَافُ عَلَيْكُمْ: زَلَّةٌ عَالِمٍ، وَجِدَالٌ مُنَافِقٍ بِالْقُرْآنِ، وَأَيْمَةٌ مُضِلُّونَ!

(١) فِي الْمَطْبُوعِ: «الْخَلْقِ».

فَمِثَالُ هَذَا الْقِسْمِ: الْأَذَانُ فِي الْعِيدَيْنِ، فَإِنَّ هَذَا لَمَّا أَحْدَثَهُ بَعْضُ الْأَمْراءِ،
أَنكَرَهُ الْمُسْلِمُونَ، لِأَنَّهُ بِدْعَةٌ، فَلَوْ لَمْ يَكُنْ كَوْنُهُ بِدْعَةً دَلِيلًا عَلَى كَرَاهَتِهِ،
وَالْأَقِيلُ: هَذَا ذِكْرُ اللَّهِ، وَدُعَاءُ لِلْخَلْقِ إِلَى عِبَادَةِ اللَّهِ، فَيَدْخُلُ فِي الْعُمُومَاتِ،
كَقَوْلِهِ - تَعَالَى -: ﴿اذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٤١]، وَقَوْلِهِ - تَعَالَى -
﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ﴾ [فُصِّلَتْ: ٣٣].

أَوْ يُقَاسُ عَلَى الْأَذَانِ فِي الْجُمُعَةِ، فَإِنَّ الْإِسْتِدْلَالَ عَلَى حُسْنِ الْأَذَانِ فِي
الْعِيدَيْنِ أَقْوَى مِنَ الْإِسْتِدْلَالَ عَلَى حُسْنِ أَكْثَرِ الْبِدَعِ، بَلْ يُقَالُ: تَرَكَ رَسُولُ
اللَّهِ - ﷺ -، مَعَ وَجُودِ مَا يُعْتَقَدُ مُقْتَضِيًا، وَزَوَالِ الْمَنَعِ - سُنَّةً، كَمَا أَنَّ فِعْلَهُ
سُنَّةٌ.

فَلَمَّا أَمَرَ بِالْأَذَانِ فِي الْجُمُعَةِ، وَصَلَّى الْعِيدَيْنِ بِلَا أَذَانٍ، وَلَا إِقَامَةٍ، كَانَ
تَرْكُ الْأَذَانِ فِيهِمَا سُنَّةً، فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَزِيدَ فِي ذَلِكَ، بَلِ الزِّيَادَةُ فِي ذَلِكَ،
كَالزِّيَادَةِ فِي أَعْدَادِ الصَّلَوَاتِ، أَوْ أَعْدَادِ الرُّكْعَاتِ، أَوْ صِيَامِ الشَّهْرِ، أَوْ
الْحَجِّ.

فَإِنَّ رَجُلًا لَوْ أَحَبَّ أَنْ يُصَلِّيَ الظُّهْرَ خَمْسَ رُكْعَاتٍ، وَقَالَ: هَذَا زِيَادَةٌ
عَمَلٍ صَالِحٍ، لَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ. وَكَذَلِكَ لَوْ أَرَادَ أَنْ يَنْصِبَ مَكَانًا آخَرَ يُقَصَّدُ

لِدُعَاءِ اللَّهِ فِيهِ وَذِكْرِهِ، لَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَقُولَ: هَذِهِ بَدْعَةٌ حَسَنَةٌ، بَلْ يُقَالُ لَهُ: كُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ.

وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ هَذَا ضَلَالَةٌ قَبْلَ أَنْ نَعْلَمَ نَهْيًا خَاصًّا عَنْهَا، أَوْ نَعْلَمَ مَا فِيهَا مِنَ الْمَفْسَدَةِ، فَهَذَا مِثَالٌ لِمَا حَدَثَ، مَعَ قِيَامِ الْمُقْتَضِي لَهُ، وَزَوَالِ الْمَانِعِ، لَوْ كَانَ خَيْرًا.

فَإِنَّ كُلَّ مَا يُبْدِيهِ الْمُحَدِّثُ لِهَذَا مِنَ الْمَصْلَحَةِ، أَوْ يَسْتَدِلُّ بِهِ مِنَ الْأَدِلَّةِ، قَدْ كَانَ ثَابِتًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ - ، وَمَعَ هَذَا لَمْ يَفْعَلْهُ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - ، فَهَذَا التَّرْكُ سُنَّةٌ خَاصَّةٌ مُقَدَّمَةٌ عَلَى كُلِّ عُمُومٍ، وَكُلِّ قِيَاسٍ^(١).

❖ وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّاطِبِيُّ: «كُلُّ دَلِيلٍ شَرْعِيٍّ لَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ مَعْمُولًا بِهِ فِي السَّلَفِ الْمُتَقَدِّمِينَ دَائِمًا، أَوْ أَكْثَرِيًّا، أَوْ لَا يَكُونَ مَعْمُولًا بِهِ إِلَّا قَلِيلًا، أَوْ فِي وَقْتٍ مَا، أَوْ لَا يَثْبُتُ بِهِ عَمَلٌ، فَهَذِهِ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ... الْحَذَرُ الْحَذَرُ مِنْ مُخَالَفَةِ الْأَوَّلِينَ! فَلَوْ كَانَ ثُمَّ فَضُلٌ مَا، لَكَانَ الْأَوَّلُونَ أَحَقَّ بِهِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ!

(١) «اِقْتِضَاءُ الصَّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ لِمُخَالَفَةِ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ»: (٢/٥٩٨-٦٠٠) النَّاشِرُ: مَكْتَبَةُ

وَالْقِسْمُ الثَّالِثُ - أَنْ لَا يَثْبُتَ عَنِ الْأَوَّلِينَ أَنَّهُمْ عَمِلُوا بِهِ عَلَى حَالٍ، فَهُوَ أَشَدُّ مِمَّا قَبْلَهُ، وَالْأَدِلَّةُ الْمُتَقَدِّمَةُ جَارِيَةٌ هُنَا بِالْأَوَّلَى، وَمَا تَوَهَّمَهُ الْمُتَأَخِّرُونَ مِنْ أَنَّهُ دَلِيلٌ عَلَى مَا زَعَمُوا، لَيْسَ بِدَلِيلٍ عَلَيْهِ الْبَتَّةَ، إِذْ لَوْ كَانَ دَلِيلًا عَلَيْهِ لَمْ يَعْزُبَ عَنْ فَهْمِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، ثُمَّ يَفْهَمُهُ هَؤُلَاءِ، فَعَمَلُ الْأَوَّلِينَ كَيْفَ كَانَ مُصَادِمٌ لِمُقْتَضَى هَذَا الْمَفْهُومِ وَمُعَارِضٌ لَهُ، وَلَوْ كَانَ تَرَكَ الْعَمَلَ، فَمَا عَمَلَ بِهِ الْمُتَأَخِّرُونَ مِنْ هَذَا الْقِسْمِ مُخَالَفٌ لِإِجْمَاعِ الْأَوَّلِينَ، وَكُلُّ مَنْ خَالَفَ الْإِجْمَاعَ، فَهُوَ مُخْطِئٌ، وَأُمَّةٌ مُحَمَّدٍ - ﷺ - لَا تَجْتَمِعُ عَلَى ضَلَالَةٍ، فَمَا كَانُوا عَلَيْهِ مِنْ فِعْلٍ أَوْ تَرْكِ، فَهُوَ السُّنَّةُ وَالْأَمْرُ الْمُعْتَبَرُ، وَهُوَ الْهُدَى، وَلَيْسَ ثُمَّ إِلَّا صَوَابٌ أَوْ خَطَأٌ، فَكُلُّ مَنْ خَالَفَ السَّلَفَ الْأَوَّلِينَ، فَهُوَ عَلَى خَطَأٍ، وَهَذَا كَافٍ... [وَالْمُتَقَدِّمُونَ مِنَ السَّلَفِ الصَّالِحِ هُمْ كَانُوا عَلَى الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ، وَلَمْ يَفْهَمُوا مِنَ الْأَدِلَّةِ الْمَذْكُورَةِ، وَمَا أَشْبَهَهَا إِلَّا مَا كَانُوا عَلَيْهِ، وَهَذِهِ الْمُحَدَّثَاتُ لَمْ تَكُنْ فِيهِمْ، وَلَا عَمِلُوا بِهَا، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ تِلْكَ الْأَدِلَّةَ لَمْ تَتَضَمَّنْ هَذِهِ الْمَعَانِيَ الْمُخْتَرَعَةَ بِحَالٍ، وَصَارَ عَمَلُهُمْ بِخِلَافِ ذَلِكَ دَلِيلًا إجماعيًا عَلَى أَنَّ هَؤُلَاءِ فِي اسْتِدْلَالِهِمْ وَعَمَلِهِمْ مُخْطِئُونَ، وَمُخَالَفُونَ لِلْسُّنَّةِ.

فَيَقَالُ لِمَنِ اسْتَدَلَّ بِأَمثالِ ذَلِكَ: هَلْ وَجِدَ هَذَا الْمَعْنَى الَّذِي اسْتَنْبَطْتَ فِي عَمَلِ الْأَوَّلِينَ، أَوْ لَمْ يَوْجَدْ؟ فَإِنْ زَعَمَ أَنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ - وَلَا بُدَّ مِنْ ذَلِكَ - ، فَيَقَالُ لَهُ: أَفَكَانُوا غَافِلِينَ عَمَّا تَنَبَّهْتَ لَهُ، أَوْ جَاهِلِينَ بِهِ، أَمْ لَا؟ وَلَا يَسَعُهُ أَنْ يَقُولَ بِهَذَا، لِأَنَّهُ فَتَحَ لِبَابِ الْفَضِيحَةِ عَلَى نَفْسِهِ، وَخَرَقَ لِلْإِجْمَاعِ، وَإِنْ قَالَ: إِنَّهُمْ كَانُوا عَارِفِينَ بِمَا خِذَ هَذِهِ الْأَدِلَّةُ، كَمَا كَانُوا عَارِفِينَ بِمَا خِذَ غَيْرُهَا، قِيلَ لَهُ: فَمَا الَّذِي حَالَ بَيْنَهُمْ، وَبَيْنَ الْعَمَلِ بِمُقْتَضَاهَا - عَلَى زَعْمِكَ - حَتَّى خَالَفُوهَا إِلَى غَيْرِهَا؟ مَا ذَاكَ إِلَّا لِأَنَّهُمْ اجْتَمَعُوا فِيهَا عَلَى الْخَطَأِ دُونَكَ، أَتَيْهَا الْمُتَقَوِّلُ، وَالْبُرْهَانُ الشَّرْعِيُّ وَالْعَادِيُّ دَالٌّ عَلَى عَكْسِ الْقَضِيَّةِ، فَكُلُّ مَا جَاءَ مُخَالِفًا لِمَا عَلَيْهِ السَّلَفُ الصَّالِحُ، فَهُوَ الضَّلَالُ بِعَيْنِهِ.

فَإِنْ زَعَمَ أَنَّ مَا اتَّحَلَّهُ مِنْ ذَلِكَ: إِنَّمَا هُوَ مِنْ قَبِيلِ الْمَسْكُوتِ عَنْهُ فِي الْأَوَّلِينَ، وَإِذَا كَانَ مَسْكُوتًا عَنْهُ، وَوُجِدَ لَهُ فِي الْأَدِلَّةِ مَسَاسٌ، فَلَا مُخَالَفَةَ، إِنَّمَا الْمُخَالَفَةُ أَنْ يُعَانِدَ مَا نُقِلَ عَنْهُمْ بِضِدِّهِ، وَهُوَ الْبِدْعَةُ الْمُنْكَرَةُ.

قِيلَ لَهُ: بَلْ هُوَ مُخَالَفٌ، لِأَنَّ مَا سَكَتَ عَنْهُ فِي الشَّرِيعَةِ عَلَى وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا - أَنْ تَكُونَ مَظَنَّةُ الْعَمَلِ بِهِ مَوْجُودَةً فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ - ، فَلَمْ يُشْرَعْ لَهُ أَمْرٌ زَائِدٌ عَلَى مَا مَضَى فِيهِ، فَلَا سَبِيلَ إِلَى مُخَالَفَتِهِ، لِأَنَّ تَرْكَهُمْ لِمَا عَمِلَ بِهِ هُوَ لَاءٍ مُضَادٌّ لَهُ، فَمَنْ اسْتَلْحَقَهُ، صَارَ مُخَالِفًا لِلْسُّنَةِ.

وَالثَّانِي - أَنْ لَا تُوجَدَ مَظِنَّةُ الْعَمَلِ بِهِ ثُمَّ تُوجَدَ، فَيُشْرَعُ لَهُ أَمْرٌ زَائِدٌ يُلَائِمُ
تَصَرُّفَاتِ الشَّرْعِ فِي مِثْلِهِ، وَهِيَ الْمَصَالِحُ الْمُرْسَلَةُ، وَهِيَ مِنْ أَصُولِ
الشَّرِيعَةِ الْمَبْنِيَّ عَلَيْهَا، إِذْ هِيَ رَاجِعَةٌ إِلَى أَدَلَّةِ الشَّرْعِ، حَسْبَمَا تَبَيَّنَ فِي عِلْمِ
الْأُصُولِ، فَلَا يَصِحُّ إِدْخَالُ ذَلِكَ تَحْتَ جِنْسِ الْبِدْعِ.

وَأَيْضًا، فَالْمَصَالِحُ الْمُرْسَلَةُ - عِنْدَ الْقَائِلِ بِهَا - لَا تَدْخُلُ فِي التَّعْبُدَاتِ
الْبَتَّةَ، وَإِنَّمَا هِيَ رَاجِعَةٌ إِلَى حِفْظِ أَصْلِ الْمِلَّةِ، وَحَيَاةِ أَهْلِهَا فِي تَصَرُّفَاتِهِمْ
الْعَادِيَّةِ، وَلِذَلِكَ نَجِدُ مَا لِكَا - وَهُوَ الْمُسْتَرَسِلُ فِي الْقَوْلِ بِالْمَصَالِحِ
الْمُرْسَلَةِ - مُشَدَّدًا فِي الْعِبَادَاتِ أَنْ لَا تَقَعَ إِلَّا عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ فِي الْأَوَّلِينَ،
فَلِذَلِكَ نَهَى عَنْ أَشْيَاءَ وَكَرِهَ أَشْيَاءَ، وَإِنْ كَانَ إِطْلَاقُ الْأَدِلَّةِ لَا يَنْفِيهَا، بِنَاءً مِنْهُ
عَلَى أَنَّهَا تَقَيَّدَتْ مُطْلَقَاتُهَا بِالْعَمَلِ، فَلَا مَزِيدَ عَلَيْهِ، وَقَدْ تَمَهَّدَ - أَيْضًا - فِي
الْأُصُولِ: أَنَّ الْمُطْلَقَ إِذَا وَقَعَ الْعَمَلُ بِهِ عَلَى وَجْهِ، لَمْ يَكُنْ حُجَّةً فِي غَيْرِهِ.

فَالْحَاصِلُ: أَنَّ الْأَمْرَ أَوْ الْإِذْنَ إِذَا وَقَعَ عَلَى أَمْرٍ لَهُ دَلِيلٌ مُطْلَقٌ، فَرَأَيْتَ
الْأَوَّلِينَ قَدْ عَنَوْا بِهِ عَلَى وَجْهِ، وَاسْتَمَرَّ عَلَيْهِ عَمَلُهُمْ، فَلَا حُجَّةَ فِيهِ عَلَى الْعَمَلِ
عَلَى وَجْهِ آخَرَ، بَلْ هُوَ مُفْتَقِرٌ إِلَى دَلِيلٍ يَتَّبَعُهُ فِي إِعْمَالِ ذَلِكَ الْوَجْهِ.

فَإِذَا لَيْسَ مَا انْتَحَلَ هَذَا الْمُخَالَفُ الْعَمَلُ بِهِ مِنْ قَبِيلِ الْمَسْكُوتِ عَنْهُ، وَلَا مِنْ قَبِيلِ مَا أَصْلُهُ الْمَصَالِحُ الْمُرْسَلَةُ، فَلَمْ يَبْقَ إِذَا أَنْ يَكُونَ إِلَّا مِنْ قَبِيلِ الْمُعَارِضِ لِمَا مَضَى عَلَيْهِ عَمَلُ الْأَقْدَمِينَ، وَكَفَى بِذَلِكَ مَرَّةً قَدَمًا!

وَأَيْضًا، فَإِنَّ الْعَمَلَ مُخْلَصٌ لِلْأَدِلَّةِ مِنْ شَوَائِبِ الْمَحَامِلِ الْمُقَدَّرَةِ الْمُؤَهِنَةِ، لِأَنَّ الْمُجْتَهِدَ مَتَى نَظَرَ فِي دَلِيلٍ عَلَى مَسْأَلَةٍ، احتَاجَ إِلَى الْبَحْثِ عَنْ أُمُورٍ كَثِيرَةٍ لَا يَسْتَقِيمُ إِعْمَالُ الدَّلِيلِ دُونَهَا، وَالنَّظَرُ فِي أَعْمَالِ الْمُتَقَدِّمِينَ قَاطِعٌ لِاحْتِمَالِهَا حَتْمًا، وَمُعَيَّنٌ لِنَاسِخِهَا مِنْ مَنْسُوخِهَا، وَمُبَيِّنٌ لِمُجْمَلِهَا، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، فَهُوَ عَوْنٌ فِي سُلُوكِ سَبِيلِ الْاجْتِهَادِ عَظِيمٍ، وَلِذَلِكَ اعْتَمَدَهُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، وَمَنْ قَالَ بِقَوْلِهِ.

وَأَيْضًا، فَإِنَّ ظَوَاهِرَ الْأَدِلَّةِ إِذَا اعْتُبِرَتْ مِنْ غَيْرِ اعْتِمَادٍ عَلَى الْأَوَّلِينَ فِيهَا، مُؤَدِّيَةٌ إِلَى التَّعَارُضِ وَالِاخْتِلَافِ، وَهُوَ مُشَاهِدٌ مَعْنَى، وَلِأَنَّ تَعَارُضَ الظَّوَاهِرِ كَثِيرٌ، مَعَ الْقَطْعِ بِأَنَّ الشَّرِيعَةَ لَا اخْتِلَافَ فِيهَا.

فَلِهَذَا كُلِّهِ، يَجِبُ عَلَى كُلِّ نَازِلٍ فِي الدَّلِيلِ الشَّرْعِيِّ مُرَاعَاةَ مَا فَهِمَ مِنْهُ الْأَوَّلُونَ، وَمَا كَانُوا عَلَيْهِ فِي الْعَمَلِ بِهِ، فَهُوَ آخَرُ بِالصَّوَابِ، وَأَقْوَمُ فِي الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ»^(١).

(١) «الْمُؤَافَقَاتُ»: (٣ / ٢٥٢-٢٨٩)، النَّاشِرُ: دَارُ ابْنِ عَفَّانَ، ط ١.

وَقَالَ: «...وَتَقْرِيرُ الْجَوَابِ: مَعْنَى مَا ذَكَرَهُ مَالِكٌ - رَحِمَهُ اللَّهُ - ، وَهُوَ أَنَّ السُّكُوتَ عَنْ حُكْمِ الْفِعْلِ ، أَوْ التَّرْكِ هُنَا - إِذَا وَجِدَ الْمَعْنَى الْمُقْتَضِي لَهُ - إِجْمَاعٌ مِنْ كُلِّ سَاكِتٍ عَلَى : أَنَّ لَا زَائِدَ عَلَى مَا كَانَ ، إِذْ لَوْ كَانَ ذَلِكَ لَاثِقًا شَرْعًا ، أَوْ سَائِغًا لَفَعَلُوهُ ، فَهُمْ كَانُوا أَحَقَّ بِإِدْرَاكِهِ وَالسَّبْقِ إِلَى الْعَمَلِ بِهِ ، وَذَلِكَ إِذَا نَظَرْنَا إِلَى الْمَصْلَحَةِ ، فَإِنَّهُ لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ فِي هَذِهِ الْأَحْدَاثِ مَصْلَحَةٌ ، أَوْ لَا ، وَالثَّانِي - لَا يَقُولُ بِهِ أَحَدٌ ، وَالْأَوَّلُ - إِمَّا أَنْ تَكُونَ تِلْكَ الْمَصْلَحَةُ الْحَادِثَةُ أَكَّدَ مِنَ الْمَصْلَحَةِ الْمَوْجُودَةِ فِي زَمَانِ التَّكْلِيفِ ، أَوْ لَا ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ أَكَّدَ ، مَعَ كَوْنِ الْمُحْدَثَةِ زِيَادَةً تَكْلِيفٍ ، وَنَقْصُهُ عَنِ الْمُكْلَفِ آخَرَى بِالْأَزْمِنَةِ الْمُتَأَخَّرَةِ ، لِمَا يُعْلَمُ مِنْ قُصُورِ الْهِمَمِ ، وَاسْتِيْلَاءِ الْكَسَلِ ، وَلِأَنَّهُ خِلَافُ بَعْثِ النَّبِيِّ - ﷺ - بِالْحَنِيفِيَّةِ السَّمْحَةِ ، وَرَفْعِ الْحَرَجِ عَنِ الْأُمَّةِ ، وَذَلِكَ فِي تَكْلِيفِ الْعِبَادَاتِ ، لِأَنَّ الْعَادَاتِ أَمْرٌ آخَرُ - كَمَا سَيَأْتِي ، وَقَدْ مَرَّ مِنْهُ - ، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْمَصْلَحَةُ الظَّاهِرَةُ الْآنَ مُسَاوِيَةً لِلْمَصْلَحَةِ الْمَوْجُودَةِ فِي زَمَانِ التَّشْرِيعِ ، أَوْ أَوْضَعَفَ مِنْهَا ، وَعِنْدَ ذَلِكَ يَصِيرُ هَذَا الْإِحْدَاثُ عَبَثًا ، أَوْ اسْتِدْرَاكًا عَلَى الشَّارِعِ ، لِأَنَّ تِلْكَ الْمَصْلَحَةَ الْمَوْجُودَةَ فِي زَمَانِ التَّشْرِيعِ إِنْ حَصَلَتْ لِلأَوَّلِينَ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْإِحْدَاثِ ، فَالْإِحْدَاثُ إِذَا عَبَثٌ ، إِذْ لَا يَصِحُّ أَنْ يَحْصُلَ لِلأَوَّلِينَ دُونَ

الْآخِرِينَ، مَعَ فَرَضِ التِّزَامِ الْعَمَلِ بِمَا عَمِلَ بِهِ الْأَوَّلُونَ مِنْ تَرْكِ الزِّيَادَةِ، وَإِنْ لَمْ تَحْصُلْ لِلأَوَّلِينَ، وَحَصَلَتْ لِلْآخِرِينَ، فَقَدْ صَارَتْ هَذِهِ الزِّيَادَةُ تَشْرِيعًا بَعْدَ الشَّارِعِ، يُسَبِّبُ لِلْآخِرِينَ مَا فَاتَ لِلأَوَّلِينَ، فَلَمْ يَكْمُلِ الدِّينُ إِذَا دُونَهَا، وَمَعَاذَ اللَّهِ مِنْ هَذَا الْمَأْخِذِ!

وَقَدْ ظَهَرَ مِنَ الْعَادَاتِ الْجَارِيَةِ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ: أَنَّ تَرْكَ الْأَوَّلِينَ لِأَمْرِ مَا، مِنْ غَيْرِ أَنْ يُعَيَّنُوا فِيهِ وَجْهًا، مَعَ احْتِمَالِهِ فِي الْأَدِلَّةِ الْجُمْلِيَّةِ، وَوُجُودِ مَظْنَةِ - دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ الْأَمْرَ لَا يُعْمَلُ بِهِ، وَأَنَّهُ إِجْمَاعٌ مِنْهُمْ عَلَى تَرْكِهِ»^(١).

ثُمَّ نَقَلَ الْإِمَامُ الشَّاطِبِيُّ كَلَامًا لِلْإِمَامِ أَبِي الْوَلِيدِ: مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ رُشْدٍ الْقُرْطُبِيِّ، آثَرْتُ أَنْ أُنْقَلَ الْمُهِمُّ مِنْهُ مِنْ مَصْدَرِهِ، فَهَآكِهِ: «...إِذَا لَا يَصِحُّ أَنْ تَتَوَفَّرَ دَوَاعِي الْمُسْلِمِينَ عَلَى تَرْكِ نَقْلِ شَرِيعَةٍ مِنْ شَرَائِعِ الدِّينِ، وَقَدْ أُمِرُوا بِالتَّبْلِيغِ.

وَهَذَا أَصْلٌ - أَيْضًا - مِنَ الْأُصُولِ، وَعَلَيْهِ يَأْتِي إِسْقَاطُ الزَّكَاةِ مِنَ الْخُضْرِ وَالْبُقُولِ، مَعَ وَجُوبِ الزَّكَاةِ فِيهَا بِعُمُومِ قَوْلِ النَّبِيِّ - ﷺ - : «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ، وَالْعُيُونُ، وَالْبَعْلُ : الْعُشْرُ، وَفِيمَا سُقِيَ بِالنَّضْحِ : نِصْفُ الْعُشْرِ»، لِأَنَّا

(١) «(الْإِعْصَامُ)» : (٢ / ٢٦٧ - ٢٦٨)، النَّاشِرُ: مَكْتَبَةُ التَّوْحِيدِ.

أَنْزَلْنَا تَرْكَ نَقْلٍ أَخَذَ النَّبِيُّ - ﷺ - الزَّكَاةَ مِنْهَا - كَالسَّنَةِ الْقَائِمَةِ فِي أَنْ لَا زَكَاةَ فِيهَا»^(١).

وَقَالَ: «...وَقَدْ عَلَّلَ الْمُنْكَرُ هَذَا الْمَوْضِعَ بِعِلَلٍ تَقْتَضِي الْمَشْرُوعِيَّةَ، وَبَنَى عَلَى فَرْضِ أَنَّهُ لَمْ يَأْتِ مَا يُجَالِفُهُ، وَأَنَّ الْأَصْلَ الْجَوَازُ فِي كُلِّ مَسْكُوتٍ عَنْهُ.

أَمَّا أَنَّ الْأَصْلَ الْجَوَازُ، فَيُمنَعُ، لِأَنَّ طَائِفَةً مِنَ الْعُلَمَاءِ يَذْهَبُونَ إِلَى أَنَّ الْأَشْيَاءَ قَبْلَ وُجُودِ الشَّرْعِ عَلَى الْمَنْعِ دُونَ الْإِبَاحَةِ، فَمَا الدَّلِيلُ عَلَى مَا قَالَ مِنَ الْجَوَازِ؟!

وَأِنْ سَلَّمْنَا لَهُ مَا قَالَ، فَهَلْ هُوَ عَلَى الْإِطْلَاقِ أَمْ لَا؟ أَمَّا فِي الْعَادِيَّاتِ فَمُسَلَّمٌ، وَلَا نُسَلِّمُ أَنَّ مَا نَحْنُ فِيهِ مِنَ الْعَادِيَّاتِ، بَلْ مِنَ الْعِبَادَاتِ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ فِيهَا فِيهِ تَعَبُّدٌ: إِنَّهُ مُخْتَلَفٌ فِيهِ عَلَى قَوْلَيْنِ: هَلْ هُوَ عَلَى الْمَنْعِ، أَمْ هُوَ عَلَى الْإِبَاحَةِ؟

بَلْ هُوَ أَمْرٌ زَائِدٌ عَلَى الْمَنْعِ، لِأَنَّ التَّعَبُّدِيَّاتِ إِنَّمَا وَضَعَهَا لِلشَّارِعِ، فَلَا يُقَالُ فِي صَلَاةٍ سَادِسَةٍ - مَثَلًا - إِنَّهَا عَلَى الْإِبَاحَةِ، فَلِلْمُكَلَّفِ وَضَعُهَا - عَلَى

(١) «الْبَيَانُ وَالتَّحْصِيلُ وَالشَّرْحُ وَالتَّوْجِيهُ وَالتَّعْلِيلُ فِي مَسَائِلِ الْمُسْتَخْرَجَةِ»: (١/٣٩٣)، النَّاشِرُ:

أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ - لِيَتَعَبَّدَ بِهَا لِلَّهِ، لِأَنَّهُ بَاطِلٌ بِإِطْلَاقٍ، وَهُوَ أَصْلُ كُلِّ مُبْتَدِعٍ يُرِيدُ أَنْ يَسْتَدْرِكَ عَلَى الشَّارِعِ.

وَلَوْ سُلِّمَ أَنَّهُ مِنْ قَبِيلِ الْعَادِيَّاتِ، أَوْ مِنْ قَبِيلِ مَا يُعْقَلُ مَعْنَاهُ، فَلَا يَصِحُّ الْعَمَلُ بِهِ أَيْضًا، لِأَنَّ تَرْكَ الْعَمَلِ بِهِ مِنَ النَّبِيِّ - ﷺ - فِي جَمِيعِ عُمْرِهِ، وَتَرَكَ السَّلَفُ الصَّالِحُ لَهُ عَلَى تَوَالِي أَرْبَعِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ نَصٌّ فِي التَّزَكِّيِّ، وَإِجْمَاعٌ مِنْ كُلِّ مَنْ تَرَكَ، لِأَنَّ عَمَلَ الْإِجْمَاعِ كَنَصِّهِ، كَمَا أَشَارَ مَالِكٌ فِي كَلَامِهِ»^(١).

❖ وَقَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ: «أَنَّ الْفَرْدَ مِنْ أَفْرَادِ الْعُمُومِ إِذَا لَمْ يَجْرِ الْعَمَلُ بِهِ، دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ مِنْهُ»^(٢).

وَقَالَ: «وَنَحْنُ نَرُدُّ الْأَسْتِدْلَالَ بِالْحَدِيثِ الْعَامِّ عَلَى مَوْضُوعٍ خَاصٍّ لَمْ يَجْرِ الْعَمَلُ عَلَيْهِ فِي الْعَهْدِ الْأَوَّلِ، وَهَذَا مِنَ الْفَقْهِ الَّذِي يَنْبَغِي عَلَى طُلَّابِ الْعِلْمِ أَنْ يَعْضُوا عَلَيْهِ بِالنَّوَاجِدِ، لِأَنَّهُ يَفْتَحُ لَهُمْ بَابًا مِنَ الْعِلْمِ قَدْ لَا يَتَنَبَّهُ لَهُ كِبَارُ الْعُلَمَاءِ»^(٣).

(١) «الْإِعْتَصَامُ»: (٢ / ٢٧١-٢٧٢).

(٢) «سِلْسِلَةُ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ وَالْمَوْضُوعَةِ»: (٥ / ٣٨٠)، النَّاشِرُ: مَكْتَبَةُ الْمَعَارِفِ، ط ١.

(٣) «مَوْضُوعَةُ الْأَلْبَانِيِّ فِي الْعَقِيدَةِ»: (٢ / ٤٦٦-٤٦٧)، النَّاشِرُ: مَرْكَزُ النُّعْمَانِ، ط ١.

وَقَالَ: «إِذَا جَاءَ نَصُّ عَامٍّ - طَبْعًا صَحِيحٌ - يَتَضَمَّنُ جُزْئِيَّاتٍ كَثِيرَةً، وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ جُزْءًا مِنْ أَجْزَاءِ هَذَا النَّصِّ الْعَامِّ لَمْ يَجْرِ عَمَلُ الْمُسْلِمِينَ عَلَيْهِ فِيمَا مَضَى مِنَ الزَّمَانِ - أَيْجُوزُ لَنَا الْعَمَلُ بِهِ، وَهُوَ دَاخِلٌ تَحْتَ النَّصِّ الْعَامِّ؟

جَوَابِي عَلَى ذَلِكَ: إِنْ كَانَ هَذَا الْجُزْءُ مِنَ الْأَعْمَالِ الظَّاهِرَةِ الَّتِي لَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ عَادَةً، ثُمَّ تَتَوَقَّرُ الدَّوَاعِي - أَيْضًا - عَادَةً عَلَى نَقْلِهِ، ثُمَّ لَمْ يُنْقَلْ عَنِ السَّلَفِ الصَّالِحِ، فَلَا يَجُوزُ لَنَا الْعَمَلُ بِهِذَا الْجُزْءِ الَّذِي يَدْخُلُ تَحْتَ النَّصِّ الْعَامِّ... وَحُجَّتُنَا فِي ذَلِكَ: أَنَّ هَذَا النَّصَّ الْعَامَّ بِخُصُوصٍ هَذِهِ الْجُزْئِيَّةَ لَمْ يَجْرِ عَمَلُ السَّلَفِ عَلَيْهَا، وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ يَقُولُ أَهْلُ الْعِلْمِ:

وَكُلُّ خَيْرٍ فِي اتِّبَاعِ مَنْ سَلَفَ . . . وَكُلُّ شَرٍّ فِي ابْتِدَاعِ مَنْ خَلَفَ^(١)

وَقَدْ ذَكَرَ الشَّيْخُ هَذَا الْبَيْتَ فِي مَعْرِضِ عَدَمِ مَشْرُوعِيَّةِ التَّلَفُّظِ بِالنِّيَّةِ فِي الْعِبَادَاتِ، مُعَلِّلاً: أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ هَدْيِ السَّلَفِ الصَّالِحِ، وَأَنَّ الْوَاجِبَ الْإِقْتِدَاءَ بِهِمْ^(٢).

(١) «سِلْسِلَةُ الْهُدَى وَالنُّورِ» (٣٨٥/٤، ٦، و٧).

(٢) «أَصْلُ صِفَةِ صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ»: (١/١٧٦)، النَّاشِرُ: مَكْتَبَةُ الْمَعَارِفِ، ط ١.

وَذَكَرَهُ - أَيْضًا - بَعْدَ بَيَانِ عَدَمِ مَشْرُوعِيَّةِ تَقْبِيلِ الْفَمِ، حَيْثُ قَالَ: «لَمْ يُرَوْ
عَنِ السَّلَفِ، وَلَوْ كَانَ خَيْرًا لَسَبَقُونَا إِلَيْهِ»^(١).

وَذَكَرَهُ بَعْدَ بَيَانِ عَدَمِ مَشْرُوعِيَّةِ شَدِّ الرَّحْلِ لِمِيزَانِ الْقُبُورِ، وَمِنْ قَوْلِهِ: «لَمْ
يُنْقَلُ عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ أَنَّهُ شَدَّ الرَّحْلَ لِمِيزَانِ قَبْرِ مَا»^(٢). أَيْ: عَنْ أَحَدٍ مِنَ
الصَّحَابَةِ.

وَذَكَرَهُ فِي مَعْرِضِ بَيَانِ بِدْعِيَّةِ التَّسْبِيحِ بِمَا يُجْعَلُ فِي نِظَامٍ مِنَ الْخَرَزِ^(٣).

وَذَكَرَهُ بَعْدَ إِنكَارِهِ عَلَى مَنْ لَا يَتَّبِعُ السَّلَفَ الصَّالِحَ فِي فَهْمِ صِفَاتِ اللَّهِ
تَعَالَى^(٤).

وَقَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - مُعَظَّمًا فَهْمَ السَّلَفِ لِلْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ: «أُصُولُ الدَّعْوَةِ
السَّلَفِيَّةِ قَائِمَةٌ - كَمَا يَعْلَمُ الْجَمِيعُ - عَلَى ثَلَاثِ دَعَائِمٍ: الدَّعَاةُ الْأُولَى -
الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ.

(١) «سِلْسِلَةُ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ»: (٣٠٦/٦)، النَّاشِرُ: مَكْتَبَةُ الْمَعَارِفِ، ط ١.

(٢) «سِلْسِلَةُ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ»: (١٢٤/١).

(٣) الْمَرْجِعُ السَّابِقُ: (١٩٣/١). قُلْتُ: نِظَامُ الْخَرَزِ: هُوَ الْمَعْرُوفُ الْيَوْمَ بِالسُّبْحَةِ.

(٤) «مَوْسُوعَةُ الْأَلْبَانِيِّ فِي الْعَقِيدَةِ»: (٢٨٣-٢٨٤).

وَالدَّعَامَةُ الثَّانِيَّةُ - السُّنَّةُ... وَالِدَّعَامَةُ الثَّالِثَةُ - ... أَنَّ الْقُرْآنَ وَالسُّنَّةَ يَجِبُ أَنْ يُفْهَمَا عَلَى مَنْهَجِ السَّلَفِ الصَّالِحِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَاتَّبَاعِهِمْ، أَيُّ: الْقُرُونِ الثَّلَاثَةِ الْمَشْهُودِ لَهُمْ بِالْخَيْرِيَّةِ بِنُصُوصِ الْأَحَادِيثِ الْكَثِيرَةِ الْمَعْرُوفَةِ.

وَهَذَا مِمَّا تَكَلَّمْنَا عَلَيْهِ بِمُنَاسَبَاتٍ شَتَّى، وَأَتَيْنَا بِالْأَدِلَّةِ الْكَافِيَةِ الَّتِي تَجْعَلُنَا نَقْطَعُ بِأَنَّ كُلَّ مَنْ يُرِيدُ أَنْ يَفْهَمَ الْإِسْلَامَ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ بِدُونِ هَذِهِ الدَّعَامَةِ الثَّالِثَةِ، فَسَيَأْتِي بِإِسْلَامٍ جَدِيدٍ.

وَأَكْبَرُ دَلِيلٍ عَلَى ذَلِكَ: الْفَرْقُ الْإِسْلَامِيَّةُ الَّتِي تَزْدَادُ فِي كُلِّ يَوْمٍ، وَالسَّبَبُ فِي ذَلِكَ هُوَ عَدَمُ التَّزَامِهِمْ هَذَا الْمَنْهَجَ الَّذِي هُوَ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَفَهْمُ السَّلَفِ الصَّالِحِ...

وَكُلُّ خَيْرٍ فِي اتِّبَاعِ مَنْ سَلَفَ ∴ وَكُلُّ شَرٍّ فِي ابْتِدَاعِ مَنْ خَلَفَ

فَهَذَا لَيْسَ شِعْرًا، بَلْ هَذَا الْكَلَامُ مَاخُوذٌ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ﴾

[النِّسَاءُ: ١١٥]، لِهَذَا قَالَ: ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ﴾؟ كَانَ يَسْتَطِيعُ رَبُّنَا أَنْ يَقُولَ: وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى نُؤَلِّهِ مَا تَوَلَّى

وَنُضْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا. فَلِمَ قَالَ: ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ﴾؟
حَتَّى لَا يَرْكَبَ أَحَدٌ رَأْسَهُ، وَلَا يَقُولَ: أَنَا فَهِمْتُ الْقُرْآنَ هَكَذَا، وَفَهِمْتُ
السُّنَّةَ هَكَذَا.

فَيُقَالُ لَهُ: يَجِبُ أَنْ تَفْهَمَ الْقُرْآنَ وَالسُّنَّةَ عَلَى طَرِيقَةِ السَّلَفِ الْمُؤْمِنِينَ
الْأَوَّلِينَ السَّابِقِينَ.

وَقَدْ أُيِّدَ هَذَا النَّصُّ مِنَ الْقُرْآنِ نُصُوصٌ مِنْ أَحَادِيثِ الرَّسُولِ - عَلَيْهِ
الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - ، كَحَدِيثِ الْفِرَقِ، قَالَ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -
:«...كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً، قَالُوا: مَنْ هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟! قَالَ فِي رِوَايَةٍ:
«الْجَمَاعَةُ». وَفِي أُخْرَى: «مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي».

لِمَاذَا وَصَفَ الْفِرْقَةَ النَّاجِيَةَ بِأَنْ تَكُونَ عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ الْجَمَاعَةُ، وَهِيَ
جَمَاعَةُ الرَّسُولِ - ﷺ - ؟ لِكَيْ يَسُدَّ الطَّرِيقَ عَلَى الْمُؤَوِّلِينَ، وَعَلَى
الْمُتَلَاعِبِينَ بِالنُّصُوصِ»^(١).

وَقَالَ: «...مَنْهَجُ الدَّعْوَةِ الْأَصِيلِ: الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ بِفَهْمِ سَلَفِ الْأُمَّةِ»^(٢).

(١) «آلِفُ فُتُوِّ لِلشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ - مَجْمُوعُ فَتَاوَى الْعَلَامَةِ الْأَلْبَانِيِّ»: (٢/ ١٤٤ - ١٤٥).

(٢) «سُؤَالٌ وَجَوَابٌ حَوْلَ فَهْمِ الْوَاقِعِ»: (ص: ٤٧)، النَّاشِرُ: الْمَكْتَبَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ، ط ٢.

وَذَكَرَ الْبَيْتَ بَعْدَ مَا قَالَ: «مَا هُوَ الطَّرِيقُ لِلْوُصُولِ إِلَى مَعْرِفَةِ حَقَائِقِ الْمَعَانِي لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ؟ قَدْ عَرَفْتُمْ الطَّرِيقَ، لَيْسَ هُوَ أَنْ نَعْتَمِدَ نَحْنُ عَلَى عِلْمِنَا بِاللُّغَةِ وَأَدَابِهَا، وَنُفَسِّرَ الْقُرْآنَ وَالسُّنَّةَ بِأَهْوَائِنَا، أَوْ عَادَاتِنَا، أَوْ تَقَالِيدِنَا، أَوْ مَذَاهِبِنَا، أَوْ طُرُقِنَا»^(١).

وَقَدْ ضَرَبَ مَثَلًا يُبَيِّنُ فِيهِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْإِسْتِدْلَالُ بِالنُّصُوصِ الْعَامَّةِ الَّتِي لَمْ يَجْرِ عَلَيْهَا عَمَلُ السَّلَفِ، فَقَالَ: «إِذَا دَخَلَ جَمَاعَةٌ فِي وَقْتِ الظُّهْرِ مَثَلًا، وَاحِدٌ يُرِيدُ أَنْ يُصَلِّيَ السُّنَّةَ شَرْقًا مِنَ الْمَسْجِدِ، الثَّانِي غَرْبًا... إلخ.

وَاحِدٌ يُنَادِي: يَا إِخْوَانُنَا تَعَالَوْا نُصَلِّيْ جَمَاعَةً، قَالَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - : «يَدُ اللَّهِ مَعَ الْجَمَاعَةِ». هَذَا حَدِيثٌ، خَلَيْنَا نُصَلِّي السُّنَّةَ الْقِبْلِيَّةَ جَمَاعَةً، وَرُبَّمَا يُتَّبَعُ هَذَا الْحَدِيثُ بِحَدِيثٍ ثَانٍ: «صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ تَفْضُلُ عَنْ صَلَاةِ الْفَرْدِ بِخَمْسٍ، أَوْ بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً». وَرُبَّمَا يُلْحِقُهُ بِحَدِيثٍ ثَانٍ: «صَلَاةُ الرَّجُلِ مَعَ الرَّجُلِ أَزْكَى مِنْ صَلَاتِهِ وَحْدَهُ، وَصَلَاةُ الثَّلَاثَةِ أَزْكَى مِنْ صَلَاةِ الْاِثْنَيْنِ». وَهَكَذَا، أَحَادِيثُ صَحِيحَةٌ، لَكِنْ الْإِسْتِدْلَالُ غَيْرُ صَحِيحٍ.

(١) «مَوْسُوعَةُ الْأَلْبَانِيِّ فِي الْعَقِيدَةِ»: (١/ ٢٣٠).

يَا تُرَى، بِمَاذَا نَحْنُ نَرُدُّ يَا أَسْتَاذُ، عَلَى هَؤُلَاءِ الَّذِينَ اسْتَدَلُّوا عَلَيْنَا فِي التَّجْمِيعِ لِصَلَاةِ السُّنَّةِ؟ مَا فِي عِنْدَنَا حَدِيثٌ عَنِ الرَّسُولِ - ﷺ - يَقُولُ: لَا تُصَلُّوا فِي السُّنَّةِ الْقَبْلِيَّةِ جَمَاعَةً.

مَا فِي هَكَذَا حَدِيثٌ، لَكِنْ مَاذَا عِنْدَنَا؟ هَلْ فَعَلَ الصَّحَابَةُ هَذَا؟ الْجَوَابُ: لَا. يَا تُرَى، فَهَمُّوا الْأَحَادِيثَ هَذِهِ فَهَمًّا صَحِيحًا؟ الْجَوَابُ: بَلَى. تُرَى فَهَمُّهُمْ كَفَهَمِكَ أَنْتَ!؟ الْجَوَابُ: لَا، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ الْجَوَابُ بَلَى - أَيْضًا - هَلْ تَرَكُّوا تَطْيِيقَ مَا فَهَمُّوا، وَجِئْتَ أَنْتَ تَسْتَدْرِكُ حَيْثُ شَارَكْتَهُمْ فِيمَا فَهَمُّوا، لَكِنْ خَالَفْتَهُمْ فِي تَطْيِيقِ، لِأَنَّهُمْ هُمْ مَا طَبَّقُوهُ! (١).

(١) «فَتَاوَى الشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ وَمُقَارَنَتُهَا بِفَتَاوَى الْعُلَمَاءِ»: (ص ٩-١٠)، النَّاشِرُ: مَكْتَبَةُ التَّرَاثِ الْإِسْلَامِيِّ، ط ١.

ذَكَرَ الطَّرِيقَ إِلَى مَعْرِفَةِ تَرْوِكَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ

❖ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - : «فَانْظُرُ السَّجْعَ مِنَ الدُّعَاءِ فَاجْتَنِبْهُ، فَإِنِّي عَهَدْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - ، وَأَصْحَابَهُ لَا يَفْعَلُونَ إِلَّا ذَلِكَ. يَعْنِي: لَا يَفْعَلُونَ إِلَّا ذَلِكَ الْاجْتِنَابَ»^(١).

❖ وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ : «وَأَمَّا نَقْلُهُمْ لِتَرْكِهِ ﷺ - فَهُوَ نَوْعَانِ، وَكِلَاهُمَا سُنَّةٌ، أَحَدُهُمَا - تَصَرُّيْهِمْ بِأَنَّهُ تَرَكَ كَذَا وَكَذَا، وَلَمْ يَفْعَلْهُ، كَقَوْلِهِ فِي شَهَادَةِ أَحَدٍ : «وَلَمْ يُغْسَلْهُمْ، وَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِمْ»... وَنَظَائِرُهُ.

وَالثَّانِي - عَدَمُ نَقْلِهِمْ لِمَا لَوْ فَعَلَهُ لَتَوَفَّرَتْ هِمَّتُهُمْ وَدَوَاعِيهِمْ، أَوْ أَكْثَرُهُمْ، أَوْ وَاحِدٌ مِنْهُمْ عَلَى نَقْلِهِ، فَحَيْثُ لَمْ يَنْقُلْهُ وَاحِدٌ مِنْهُمْ أَلْبَتَّةَ، وَلَا حَدَّثَ بِهِ فِي مَجْمَعٍ أَبَدًا، عَلِمَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ، وَهَذَا كَتَرَكِهِ التَّلَفُّظَ بِالنِّيَّةِ عِنْدَ دُخُولِهِ فِي الصَّلَاةِ... وَمِنْ هَا هُنَا يُعْلَمُ أَنَّ الْقَوْلَ بِاسْتِحْبَابِ ذَلِكَ^(٢) خِلَافُ السُّنَّةِ، فَإِنَّ تَرْكَهُ ﷺ - سُنَّةٌ، كَمَا أَنَّ فَعْلَهُ سُنَّةٌ، فَإِذَا اسْتَحَبَبْنَا فِعْلَ مَا تَرَكَهُ، كَانَ نَظِيرَ اسْتِحْبَابِنَا تَرْكَ مَا فَعَلَهُ، وَلَا فَرْقَ.

(١) رَوَاهُ جَمْعٌ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، مِنْهُمْ: الْبُخَارِيُّ، «صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ»، رَقْمُ الْحَدِيثِ: (٦٣٣٧).

(٢) يُشِيرُ إِلَى أُمُورٍ ذَكَرَهَا.

فَإِنْ قِيلَ: مِنْ أَيْنَ لَكُمْ أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْهُ، وَعَدَمُ النَّقْلِ لَا يَسْتَلْزِمُ نَقْلَ الْعَدَمِ؟
 فَهَذَا سُؤَالٌ بَعِيدٌ جِدًّا عَنْ مَعْرِفَةِ هَدْيِهِ، وَمَا كَانُوا عَلَيْهِ، وَلَوْ صَحَّ هَذَا
 السُّؤَالُ وَقَبْلَ، لَأَسْتَحَبَّ لَنَا مُسْتَحَبُّ الْأَذَانِ لِلتَّرَاوِيحِ، وَقَالَ: مِنْ أَيْنَ لَكُمْ
 أَنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ؟! وَأَسْتَحَبَّ لَنَا مُسْتَحَبُّ آخِرِ الْغُسْلِ لِكُلِّ صَلَاةٍ، وَقَالَ: مِنْ أَيْنَ
 لَكُمْ أَنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ؟! وَأَسْتَحَبَّ لَنَا مُسْتَحَبُّ آخِرِ النَّدَاءِ بَعْدَ الْأَذَانِ لِلصَّلَاةِ
 يَرْحَمُكُمُ اللَّهُ، وَرَفَعَ بِهَا صَوْتَهُ، وَقَالَ: مِنْ أَيْنَ لَكُمْ أَنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ؟! وَأَسْتَحَبَّ لَنَا
 آخِرُ لُبْسِ السَّوَادِ وَالطَّرْحَةِ لِلْخَطِيبِ، وَخُرُوجُهُ بِالشَّوْشِ يَصْبِيحُ بَيْنَ
 يَدَيْهِ، وَرَفَعَ الْمُؤَذِّنِينَ أَصْوَاتَهُمْ كُلَّمَا ذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ، وَاسْمُ رَسُولِهِ، جَمَاعَةً
 وَفُرَادَى، وَقَالَ: مِنْ أَيْنَ لَكُمْ أَنَّ هَذَا لَمْ يُنْقَلْ؟! وَأَسْتَحَبَّ لَنَا آخِرَ صَلَاةِ لَيْلَةِ
 النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ، أَوْ لَيْلَةِ أَوَّلِ جُمُعَةٍ مِنْ رَجَبٍ، وَقَالَ: مِنْ أَيْنَ لَكُمْ أَنَّ
 إِحْيَاءَهُمَا لَمْ يُنْقَلْ؟! وَانْفَتَحَ بَابُ الْبِدْعَةِ، وَقَالَ كُلُّ مَنْ دَعَا إِلَى بِدْعَةٍ: مِنْ أَيْنَ
 لَكُمْ أَنَّ هَذَا لَمْ يُنْقَلْ؟!»^(١).

❖ وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: «وَكَذَلِكَ مَا يُحَدِّثُهُ بَعْضُ النَّاسِ، إِمَّا
 مُضَاهَاةً لِلنَّصَارَى فِي مِيلَادِ عِيسَى - عَلَيْهِ السَّلَامُ -، وَإِمَّا حُبَّةً لِلنَّبِيِّ - ﷺ -

(١) (إِعْلَامُ الْمُؤَقِّعِينَ): (٢/ ٣٨٩-٣٩١)، النَّاشِرُ: دَارُ الْجِيلِ.

وَتَعْظِيمًا لَهُ، وَاللَّهُ قَدْ يُشَبِّهُهُمْ عَلَى هَذِهِ الْمَحَبَّةِ وَالْاجْتِهَادِ، لَا عَلَى الْبِدْعِ مِنْ
اتِّخَاذِ مَوْلِدِ النَّبِيِّ - ﷺ - عِيدًا، مَعَ اخْتِلَافِ النَّاسِ فِي مَوْلِدِهِ.

فَإِنَّ هَذَا لَمْ يَفْعَلْهُ السَّلَفُ، مَعَ قِيَامِ الْمُقْتَضِيِّ لَهُ، وَعَدَمِ الْمَانِعِ مِنْهُ، لَوْ كَانَ
خَيْرًا.

وَلَوْ كَانَ هَذَا خَيْرًا مُحَضًّا، أَوْ رَاجِحًا، لَكَانَ السَّلَفُ - ﷺ - أَحَقَّ بِهِ مِنَّا.
فَإِنَّهُمْ كَانُوا أَشَدَّ مَحَبَّةً لِرَسُولِ اللَّهِ - ﷺ -، وَتَعْظِيمًا لَهُ مِنَّا، وَهُمْ عَلَى الْخَيْرِ
أَخْرَصُ.

وَإِنَّمَا كَمَالَ مَحَبَّتِهِ وَتَعْظِيمِهِ فِي مُتَابَعَتِهِ، وَطَاعَتِهِ، وَاتِّبَاعِ أَمْرِهِ، وَإِحْيَاءِ سُنَّتِهِ
بَاطِنًا وَظَاهِرًا، وَنَشْرِ مَا بُعِثَ بِهِ، وَالْجِهَادِ عَلَى ذَلِكَ بِالْقَلْبِ، وَالْيَدِ
وَاللِّسَانِ. فَإِنَّ هَذِهِ طَرِيقَةُ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ،
وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ»^(١).

وَمِنْ أَهَمِّ مَا يُسْتَفَادُ مِنْ نُصُوصِ الْعُلَمَاءِ السَّابِقَةِ، وَمِنْ الْكِتَابَيْنِ الْقِيَمَيْنِ
النَّافِعَيْنِ: «سُنَّةُ التَّرَكِّ وَدَلَالَتُهَا عَلَى الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ» وَ«قَوَاعِدُ مَعْرِفَةِ
الْبِدْعِ»^(٢) مَا يَأْتِي:

(١) «اِقْتِضَاءُ الصَّرَاطِ»: (٢/٦١٩).

(٢) قُلْتُ: كِلَاهُمَا لِلدُّكْتُورِ مُحَمَّدِ الْجَيْرَانِيِّ.

أَوَّلًا - أَنَّ سُنَّةَ التَّرْكِ قِسْمٌ مِنْ أَقْسَامِ السُّنَّةِ الْمُطَهَّرَةِ، وَهِيَ حُجَّةٌ مُعْتَبَرَةٌ، وَدَلِيلٌ خَاصٌّ يُقَدَّمُ عَلَى كُلِّ عُمُومٍ، وَكُلِّ قِيَاسٍ.

ثَانِيًا - أَنَّ مَا تَرَكَهُ النَّبِيُّ ﷺ - مِنْ عَمَلٍ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَثَرٌ فِي وَاقِعِ حَيَاةِ أَصْحَابِهِ - ﷺ - ، كَتَرَكِهِمُ السَّجْعَ فِي الدُّعَاءِ.

ثَالِثًا - أَنَّ تَرَكَ الصَّحَابَةِ - ﷺ - لِعَمَلٍ مَا، أَمَارَةٌ عَلَى تَرَكَ النَّبِيِّ ﷺ - لَهُ، كَتَرَكِهِمُ أَخْذَ الزَّكَاةِ مِنَ الْخَضِرَوَاتِ، إِذْ لَا يَتَصَوَّرُ اتِّفَاقُهُمْ عَلَى مُخَالَفَةِ النَّبِيِّ ﷺ.

رَابِعًا - أَنَّ تَرَكَ الصَّحَابَةِ - ﷺ - لِلْمَعْنَى الْمُسْتَنْبَطِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، مَعَ وُجُودِ الْمُقْتَضِي لِذَلِكَ الْمَعْنَى، وَزَوَالِ الْمَانِعِ - دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْعَمَلُ بِهِ، وَأَنَّ الْوَاجِبَ مُرَاعَاةَ تَرْوِكِهِمْ وَأَفْعَالِهِمْ، وَأَنْ يَسْعَنَا مَا وَسِعَهُمْ، وَأَنْ نَفْهَمَ الدَّلِيلَ كَمَا فَهَمُوهُ، لِأَنَّ عَمَلَهُمْ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْنَا قَاطِعٌ لِلِاحْتِمَالَاتِ، مُقَيَّدٌ لِلْمُطْلَاقَاتِ، مَانِعٌ لِلْمُسْتَلْحَقَاتِ.

فَالدَّلِيلُ الشَّرْعِيُّ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعْمُولًا بِهِ، لَيْسَ دَلِيلًا لِلْمَتَوَهِّمِينَ عَلَى الْمَعْنَى الْمُسْتَنْبَطِ، إِذْ لَوْ كَانَ دَلِيلًا عَلَيْهِ، لَمْ يَعْزُبْ عَنْ فَهْمِ الصَّحَابَةِ، وَلَمْ

يَكُونُوا غَافِلِينَ عَمَّا تَنَبَّهَ لَهُ الْمُتَوَهِّمُونَ، أَوْ جَاهِلِينَ بِهِ، بَلْ كَانُوا عَارِفِينَ بِمَا خَذِ الْأَدِلَّةُ.

خَامِسًا - أَنَّ الْأَمْرَ الْمَسْكُوتَ عَنْهُ لَا يَصِحُّ الْعَمَلُ بِهِ، لِأَنَّ تَرْكَ الْعَمَلِ بِهِ مِنَ النَّبِيِّ - ﷺ - فِي جَمِيعِ عُمُرِهِ، وَتَرْكَ السَّلَفِ الصَّالِحِ لَهُ عَلَى تَوَالِي أَرْبَعِينَ مِائَةً، نَصٌّ فِي التَّرْكِ.

فَتَرْكَ الْأَوَّلِينَ لِأَمْرِ مَا مِنْ غَيْرِ أَنْ يُعَيَّنُوا فِيهِ وَجْهًا، مَعَ اخْتِمَالِهِ فِي الْأَدِلَّةِ الْجُمْلِيَّةِ، وَوُجُودِ مَظَنَّةٍ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ الْأَمْرَ لَا يُعْمَلُ بِهِ.

وَعَلَيْهِ فَالْفَرْدُ مِنْ أَفْرَادِ الْعُمُومِ الَّذِي لَمْ يَجْرِ بِهِ الْعَمَلُ مِنَ النَّبِيِّ - ﷺ - ، وَأَصْحَابِهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ مِنْهُ.

وَكَذَلِكَ الْأَمْرُ أَوْ الْإِذْنُ إِذَا وَقَعَ عَلَى أَمْرٍ لَهُ دَلِيلٌ مُطْلَقٌ، فَرَأَيْتَ الْأَوَّلِينَ قَدْ عَنَوْا بِهِ عَلَى وَجْهِهِ، وَاسْتَمَرَّ عَلَيْهِ عَمَلُهُمْ، فَلَا حُجَّةَ فِيهِ عَلَى الْعَمَلِ عَلَى وَجْهِ آخَرَ، بَلْ هُوَ مُفْتَقِرٌ إِلَى دَلِيلٍ يَتَّبَعُهُ فِي إِعْمَالِ ذَلِكَ الْوَجْهِ.

فَالْحَاصِلُ: أَنَّ الْمُطْلَقَ إِذَا وَقَعَ الْعَمَلُ بِهِ عَلَى وَجْهِهِ، لَمْ يَكُنْ حُجَّةً فِي غَيْرِهِ.

سَادِسًا - أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْإِسْتِدْلَالُ بِالنُّصُوصِ الْعَامَّةِ الَّتِي لَمْ يَجْرِ بِهَا الْعَمَلُ.

سَابِعًا - يَجِبُ عَلَى كُلِّ نَاطِرٍ فِي الدَّلِيلِ الشَّرْعِيِّ مُرَاعَاةُ مَا فِيهِمْ مِنْهُ الْأَوَّلُونَ، وَمَا كَانُوا عَلَيْهِ فِي الْعَمَلِ بِهِ، فَهُوَ أُخْرَى بِالصَّوَابِ، وَأَقْوَمُ فِي الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ، فَالْوَاجِبُ عَلَى الْقَائِسِ وَمُعْمِلِ الْمَعَانِي تَقْدِيمُ التَّرُوكِ عَلَى كُلِّ عُمُومٍ، وَقِيَاسٍ.

ثَامِنًا - أَنَّ التَّرِكَ يَشْمَلُ الْأُمُورَ الْعِلْمِيَّةَ وَالْعَمَلِيَّةَ مِنَ الْعَقَائِدِ وَالْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، كَالْتَوَسُّلِ بِالنَّبِيِّ ﷺ - بَعْدَ وَفَاتِهِ، وَالْمَسْحِ عَلَى الْقَفَازَيْنِ.

تَاسِعًا - الْحَذَرُ الْحَذَرُ مِنْ مُخَالَفَةِ الْأَوَّلِينَ! فَلَوْ كَانَ ثُمَّ فَضْلٌ مَا، لَكَانَ الْأَوَّلُونَ أَحَقَّ بِإِذْرَاكِهِ وَالسَّبْقِ إِلَى الْعَمَلِ بِهِ. فَمَا كَانَ عَلَيْهِ الْأَوَّلُونَ مِنْ فِعْلٍ، أَوْ تَرْكِ، فَهُوَ السُّنَّةُ، وَالْأَمْرُ الْمُعْتَبَرُ، وَهُوَ الْهُدَى.

عَاشِرًا - أَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ تَتَوَقَّرَ دَوَاعِي الْمُسْلِمِينَ عَلَى تَرْكِ نَقْلِ شَرِيعَةٍ مِنْ شَرَائِعِ الدِّينِ، وَقَدْ أُمِرُوا بِالتَّبْلِيغِ.

ذِكْرُ بَيَانِ مَذَاهِبِ الْأَئِمَّةِ فِي الْجَمْعِ لِلثَّلَجِ

الْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ - مَذْهَبُ الْأَخْنَفِ.

ذَهَبَ الْأَخْنَفُ إِلَى عَدَمِ جَوَازِ الْجَمْعِ لِلثَّلَجِ وَغَيْرِهِ، وَلَا يَرُونَ الْجَمْعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ إِلَّا لِلنُّسْكِ فِي عَرَفَاتٍ وَمُزْدَلِفَةٍ^(١).

الْمَذْهَبُ الثَّانِي - مَذْهَبُ الْإِمَامِ مَالِكٍ.

لَمْ أَقِفْ عَلَى فَتْوَى فِي الْجَمْعِ لِلثَّلَجِ لِصَاحِبِ الْمَذْهَبِ، وَلَا لِمَنْ جَاءَ بَعْدَهُ إِلَى الْقَرْنِ التَّاسِعِ لِلْهِجْرَةِ النَّبَوِيَّةِ، ثُمَّ اجْتَهَدَ فِيهِ الْعَلَّامَةُ ابْنُ سِرَاجٍ السَّالِكِيُّ^(٢)، فَأَقْتَى بِهِ عَلَى تَفْصِيلٍ، حَيْثُ قَالَ: «فَالْجَمْعُ لِلثَّلَجِ لَا أَذْكَرُ فِيهِ نَصًّا فِي مَذْهَبِ مَالِكٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ -، وَاخْتَلَفَ عُلَمَاءُ الشَّافِعِيَّةِ فِيهِ، فَمِنْهُمْ مَنْ أَجَازَهُ وَمِنْهُمْ مَنْ مَنَعَهُ، لِأَنَّهُ يَزُولُ بِنَفْضِهِ مِنَ الثِّيَابِ. وَالَّذِي يَتَرَجَّحُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنَّهُ إِنْ كَانَ كَثِيرًا جِدًّا، وَيَتَعَدَّرُ نَفْضُهُ أَنْ يَجُوزَ»^(٣).

(١) انْظُرْ تَكَرُّمًا - إِنْ شِئْتَ - «الْحُجَّةَ عَلَى أَهْلِ الْمَدِينَةِ»: (١٧٧/١)، النَّاشِرُ: عَالَمُ الْكُتُبِ، ط ٣، وَ«شَرْحَ مَعَانِي الْأَنْبَاءِ»: (٢١٥/١)، النَّاشِرُ: دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ، ط ١.

(٢) هُوَ أَبُو الْقَاسِمِ: مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سِرَاجٍ الْغُرْنَاطِيُّ.

(٣) انْظُرْ تَكَرُّمًا - إِنْ شِئْتَ - «الْمُعْيَارُ الْمُغْرِبُ وَالْجَامِعُ الْمُغْرِبُ عَنْ فَتَاوَى أَهْلِ إِفْرِيقِيَّةَ وَالْأَنْدَلُسِ وَالْمَغْرِبِ» لِلْوَسْطَرِيِّ: (١٦٣/١)، النَّاشِرُ: وَرَارَةُ الْأَوْقَافِ وَالشُّؤُونَ الْإِسْلَامِيَّةَ لِلْمَمْلَكَةِ الْمَغْرِبِيَّةِ.

وَبَعْدَ دِرَاسَةِ حُكْمِ الْجَمْعِ لِلتَّلَاجِ فِي مَذْهَبِ الْإِمَامِ مَالِكٍ تَبَيَّنَ لِي مَا يَأْتِي:
أَوَّلًا - أَنَّ صَاحِبَ الْمَذْهَبِ قَدْ حَصَرَ الْجَمْعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي الْحَضَرِ
فِي الْمَسَاجِدِ بِسَبَبَيْنِ، كَمَا فِي نَصِّ قَوْلِهِ: «يُجْمَعُ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ فِي
الْحَضَرِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَطَرٌ، إِذَا كَانَ طِينٌ وَظُلْمَةٌ، وَيُجْمَعُ - أَيْضًا - بَيْنَهُمَا إِذَا
كَانَ الْمَطَرُ»^(١).

وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ الْإِمَامِ الْمَازِرِيِّ الْمَالِكِيِّ: «وَقَدْ خَرَجَ مِنْ مَحْصُولِ مَا
قَدَّمْنَاهُ، أَنَّ الْأَسْبَابَ الَّتِي لَهَا مَدْخُلٌ فِي الْجَمْعِ ثَلَاثَةٌ: مَطَرٌ، وَطِينٌ، وَظُلْمَةٌ.
فَإِنْ اجْتَمَعَتْ جَازَ الْجَمْعُ، وَكَذَلِكَ إِنْ اجْتَمَعَ مِنْهَا اثْنَانِ مَا كَانَا، وَإِذَا
انْفَرَدَ مِنْهَا وَاحِدٌ، فَكَانَ الْمَطَرُ جَازَ الْجَمْعُ، وَإِنْ كَانَ الظَّلَامُ، لَمْ يَجْزِ، وَإِنْ
كَانَ الطِّينُ، فَقَوْلَانِ: الْمَنْعُ عَلَى ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ...»^(٢).

وَقَالَ الْإِمَامُ خَلِيلُ الْجُنْدِيِّ الْمَالِكِيُّ: «وَفِي جَمْعِ الْعِشَاءَيْنِ فَقَطْ بِكُلِّ
مَسْجِدٍ، لِمَطَرٍ، أَوْ طِينٍ مَعَ ظُلْمَةٍ، لَا طِينٍ، أَوْ ظُلْمَةٍ»^(٣).

(١) «الْمُدَوَّنَةُ»: (١/ ٢٠٣)، النَّاشِرُ: دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ، ط ١.

(٢) «شَرْحُ التَّلْفِينِ»: (١/ ٨٤١)، النَّاشِرُ: دَارُ الْعُرْبِ، ط ١.

(٣) «مُخْتَصَرُ خَلِيلٍ»: (ص: ٤٠)، النَّاشِرُ: دَارُ الْمَدَارِ الْإِسْلَامِيِّ، ط ٢.

ثَانِيًا - أَنَّ الْإِمَامَ مَالِكًا كَانَ عَلَى مَعْرِفَةٍ جَيِّدَةٍ بِالثَّلْجِ، وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّهُ قَدْ أَفْتَى لِلْجُنُبِ إِذَا خَافَ عَلَى نَفْسِهِ الْمَوْتَ فِي الثَّلْجِ أَنْ يَتِيمَمَ، وَجَوَزَ التَّيْمَمَ عَلَى الثَّلْجِ، وَالصَّلَاةَ عَلَيْهِ، وَالصَّلَاةَ فِي الْكُنَائِسِ لِلْمُسَافِرِينَ فِي حَالِ الضَّرُورَةِ مِنَ الثَّلْجِ^(١).

ثَالِثًا - أَنَّ ظَاهِرَ الْمَذْهَبِ لَا يُجِيزُ الْجَمْعَ فِي الرِّيحِ الشَّدِيدَةِ الْبَارِدَةِ وَحْدَهُ، وَلَا فِي الْبَرْدِ وَحْدَهُ، وَلَا فِي الطَّيْنِ وَحْدَهُ، وَلَا فِي الظُّلْمَةِ وَحْدَهَا، وَلَا فِي الرِّيحِ الشَّدِيدِ الْبَارِدِ مَعَ الظُّلْمَةِ، أَوْ الطَّيْنِ، وَلَا فِي الْبَرْدِ مَعَ الظُّلْمَةِ، أَوْ الطَّيْنِ^(٢).

رَابِعًا - أَنَّ ظَاهِرَ الْمَذْهَبِ لَا يُجِيزُ الْجَمْعَ بِمَا هُوَ أَشَدُّ مِنَ الثَّلْجِ، كَالرِّيحِ الْبَارِدَةِ الشَّدِيدَةِ وَحْدَهَا، وَالطَّيْنِ الشَّدِيدِ وَحْدَهُ، وَلَا فِي الْخَوْفِ، كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ الْإِمَامُ ابْنُ حَزْمٍ فَقَالَ: «وَلَقَدْ شَاهَدْتُ بَعْضَ أَهْلِ مَسَاجِدِ الْجَانِبِ الشَّرْقِيِّ بِقُرْطَبَةَ، أَيَّامَ تَغْلُبِ الْبَرِّ عَلَىهَا، يَسْتَفْتُونَ سُيُوحَ الْمَالِكِيِّينَ فِي تَعْجِيلِ الْعَتَمَةِ قَبْلَ وَقْتِهَا خَوْفَ الْقَتْلِ، إِذْ كَانَ مُتَلَصِّصَةً الْبَرَابِرِ

(١) انْظُرْ تَكَرُّمًا - إِنْ شِئْتَ - «الْمُدَوَّنَةُ»: (١/١٤٧، و١٤٨، و١٨٢).

(٢) انْظُرْ تَكَرُّمًا - إِنْ شِئْتَ - سُرُوحَ «مُخْتَصَرِ خَلِيلٍ» فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

يَقْفُونَ لَهُمْ فِي الظَّلَامِ فِي طُرُقِ الْمَسْجِدِ، فَرَبَّمَا [أَوْذُوا إِذَا] ^(١) شَدِيدًا، فَمَا
فَسَحُوا لَهُمْ فِي ذَلِكَ، وَلَمْ يَقْسُوا ضُرُورَةَ خَوْفِ الْمَوْتِ عَلَى ضُرُورَةِ
خَوْفِ بَلَلِ الثِّيَابِ فِي الطَّيْنِ ^(٢).

خَامِسًا - أَنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ فِي مَذْهَبِ الْإِمَامِ مَالِكٍ لَا يَجُوزُ
فِي الثَّلَجِ وَلَا فِي غَيْرِهِ.

سَادِسًا - أَنَّ مُقْتَضَى كَلَامِ الْإِمَامِ مَالِكٍ وَظَاهِرِ مَذْهَبِهِ يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ
جَوَازِ الْجَمْعِ لِلثَّلَجِ.

سَابِعًا - أَنَّ الْعَلَامَةَ ابْنَ سِرَاجٍ قَدْ فَصَّلَ، وَمِنَ الظُّلَمِ أَنْ يُنْسَبَ إِلَيْهِ
التَّجْوِيزُ الْمُطْلَقُ مِنْ ثَلَاثَةِ وُجُوهِ:

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ - أَنَّهُ شَرَطَ شَرْطًا لَا يَتَحَقَّقُ فِي عَامَّةِ مَا يَنْزِلُ مِنَ الثَّلَجِ فِي
بِلَادِنَا، عَلَى نُذْرَةِ نُزُولِهِ!

(١) فِي الْمَطْبُوعِ «آذُوا إِذَا». وَالتَّصْوِيبُ مِنْ «مُعْجَمِ الصَّوَابِ اللَّغَوِيِّ»: (١/ ٩٤)، النَّاشِرُ: عَالَمُ
الْكِتَابِ، ط ١.

(٢) «الْإِحْكَامُ فِي أَصُولِ الْأَحْكَامِ» (٣/ ٦٧)، النَّاشِرُ: دَارُ الْأَفَاقِ الْجَدِيدَةِ.

الْوَجْهُ الثَّانِي - أَنَّ مُقْتَضَى كَلَامِهِ وَقَرَأْنِ لَفْظِهِ تَدُلُّ عَلَى عَدَمِ جَوَازِ الْجَمْعِ فِي الثَّلَجِ بَعْدَ نَزْوِلِهِ.

الْوَجْهُ الثَّلَاثُ - أَنَّ الْعَلَّامَةَ ابْنَ سِرَاجٍ كَانَ مَوْصُوفًا بِحَافِظِ الْمَذْهَبِ الْمَالِكِيِّ وَحَامِلِ رَأْيِهِ^(١). وَالْمَذْهَبُ لَا يُجَوِّزُ الْجَمْعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ عَلَى الْإِطْلَاقِ.

ثَامِنًا - أَنَّ الْعَلَّامَةَ ابْنَ سِرَاجٍ هُوَ أَوَّلُ مَنْ اجْتَهَدَ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ - بِشَهَادَتِهِ عَلَى نَفْسِهِ - فِي حُكْمِ الْجَمْعِ لِلثَّلَجِ، وَكَانَ ذَلِكَ فِي الْقَرْنِ التَّاسِعِ لِلْهِجْرَةِ النَّبَوِيَّةِ، وَظَاهِرُ كَلَامِهِ أَنَّهُ لَمْ يَنْسِبْهُ لِلْمَذْهَبِ، فَالْفَتْوَى سِرَاجِيَّةٌ، وَلَيْسَتْ مَالِكِيَّةً، (فَتَنَبَّهُ).

تَاسِعًا - قَدْ تَبَيَّنَ لِي مِنْ خِلَالِ دِرَاسَةِ الْمَسْأَلَةِ فِي الْمَذْهَبِ أَنَّ قَوْلَ الْعَلَّامَةِ ابْنِ سِرَاجٍ: «فَالْجَمْعُ لِلثَّلَجِ لَا أَذْكَرُ فِيهِ نَصًّا فِي مَذْهَبِ مَالِكٍ عليه السلام». فِيهِ نَظَرٌ مِنْ ثَلَاثَةِ زُجُوهٍ: الْأَوَّلُ - أَنَّ ظَاهِرَ الْمَذْهَبِ وَمُقْتَضَاهُ قَدْ

(١) انْظُرْ تَكَرُّمًا - إِنْ شِئْتَ - «فَتَاوَى قَاضِي الْجَمَاعَةِ أَبِي الْقَاسِمِ بْنِ سِرَاجٍ الْأَنْدَلُسِيِّ»: (ص: ٣٨) النَّاشِرُ: الْمَجْمَعُ الثَّقَافِيُّ - أَبُو ظَبْيٍ.

قَامَ مَقَامَ النَّصِّ. الثَّانِي - أَنَّهُ قَدْ خَالَفَ مَنْ سَبَقَهُ مِنْ لَدُنِ الْإِمَامِ مَالِكٍ إِلَى زَمَانِهِ.

وَيُؤَكِّدُهُ أَنَّهُ قَالَ: «وَاخْتَلَفَ عُلَمَاءُ الشَّافِعِيَّةِ فِيهِ، فَمِنْهُمْ مَنْ أَجَارَهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ مَنَعَهُ».

فَالشَّاهِدُ أَنَّهُ ذَكَرَ عُلَمَاءَ الشَّافِعِيَّةِ، وَلَوْ تَكَلَّمَ أَحَدٌ مِنْ عُلَمَاءِ الْمَالِكِيَّةِ مِمَّنْ سَبَقَهُ فِي الثَّلَاثِ، لَبَادَرَ إِلَى ذِكْرِهِ، وَاسْتَأْنَسَ بِهِ.

وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ بَعْضَ عُلَمَاءِ الْمَذْهَبِ الْمَالِكِيِّ، كَالدُّسُوقِيِّ، وَالصَّاوِيِّ، وَمُحَمَّدِ عَلِيٍّ أَخَذُوا يَنْقُلُونَ فَتَوَاهُ فِي شُرُوحِهِمْ، وَلَوْ وَجَدُوا غَيْرَهُ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ، لَذَكَرُوهُ.

الثَّالِثُ - أَنَّ مَنْ تَدَبَّرَ كَلَامَ الْإِمَامِ مَالِكٍ، وَالْمَازِرِيِّ وَالْجُنْدِيِّ وَابْنِ حَزْمٍ وَابْنِ سِرَاجٍ، وَأَنْعَمَ النَّظَرَ فِيهِ، عَلِمَ أَنَّ ابْنَ سِرَاجٍ قَدْ أَخْطَأَ فِي قِيلِهِ، وَأَنَّهُ أَوَّلُ مَالِكِيٍّ خَالَفَ الْمَذْهَبَ الْمَالِكِيَّ فِي حُكْمِ الْجَمْعِ لِلثَّلَاثِ.

الْمَذْهَبُ الثَّلَاثُ - مَذْهَبُ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ.

أَمَّا الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ فَقَدْ ذَهَبَ إِلَى عَدَمِ جَوَازِ الْجَمْعِ لِلتَّلَجِ، لِقَوْلِهِ: «وَلَا يُجْمَعُ فِي حَضَرٍ فِي غَيْرِ الْمَطَرِ، مِنْ قَبْلِ أَنْ الْأَصْلُ أَنْ يُصَلِّيَ الصَّلَوَاتِ مُنْفَرِدَاتٍ، وَالْجَمْعُ فِي الْمَطَرِ رُخْصَةٌ لِعُذْرٍ، وَإِنْ كَانَ عُذْرٌ غَيْرُهُ لَمْ يُجْمَعْ فِيهِ، لِأَنَّ الْعُذْرَ فِي غَيْرِهِ خَاصٌّ، وَذَلِكَ الْمَرَضُ وَالْخَوْفُ وَمَا أَشْبَهَهُ. وَقَدْ كَانَتْ أَمْرَاضٌ وَخَوْفٌ، فَلَمْ يُعْلَمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - ﷺ - جَمَعَ، وَالْعُذْرُ بِالْمَطَرِ عَامٌّ، وَيُجْمَعُ فِي السَّفَرِ بِالْخَبَرِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ -

وَالدَّلَالَةُ عَلَى الْمَوَاقِيتِ عَامَّةٌ، لَا رُخْصَةٌ فِي تَرْكِ شَيْءٍ مِنْهَا، وَلَا الْجَمْعُ إِلَّا حَيْثُ رَخَّصَ النَّبِيُّ - ﷺ - فِي سَفَرٍ، وَلَا رَأَيْنَا مِنْ جَمْعِهِ الَّذِي رَأَيْنَاهُ فِي الْمَطَرِ»^(١).

وَقَالَ: «أَنَّ تَفْرِيقَ الصَّلَوَاتِ كُلِّ صَلَاةٍ فِي وَقْتِهَا، إِنَّمَا هُوَ عَلَى الْحَاضِرِ فِي غَيْرِ مَطَرٍ، فَلَا يُجْزَى حَاضِرًا فِي غَيْرِ مَطَرٍ أَنْ يُصَلِّيَ صَلَاةً إِلَّا فِي وَقْتِهَا، وَلَا

(١) «الْأُتْمُ»: (٢/ ١٦٧)، النَّاشِرُ: دَارُ الْوَفَاءِ، ط ١.

يُضْمَّ إِلَيْهَا غَيْرَهَا إِلَّا أَنْ يَنْسَى، فَيَذْكُرُ فِي وَقْتِ إِحْدَاهُمَا، أَوْ يَنَامَ فَيُصَلِّيُهَا حِينَئِذٍ قَضَاءً»^(١).

فَكَلَامُ صَاحِبِ الْمَذْهَبِ وَظَاهِرُهُ وَمُقْتَضَاهُ يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ جَوَازِ الْجَمْعِ فِي الْحَضَرِ فِي غَيْرِ الْمَطَرِ، وَيَدُلُّ - أَيْضًا - عَلَى إِعْرَاضِهِ عَنْ كُلِّ عُدْرِ غَيْرِ الْمَطَرِ.

وَبِتَقْيِيدِهِ لِلْعُدْرِ خَرَجَ الْجَمْعُ لِلثَّلَجِ، وَالْبَرْدِ، وَالْبَرْدِ، وَالرَّيْحِ، وَالطَّيْنِ، وَالظُّلْمَةِ، وَالْخَوْفِ، وَالْمَرَضِ، وَالْحَاجَةِ، وَالشُّغْلِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَمَنْ تَأَمَّلَ كَلَامَ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ، عَلِمَ أَنَّهُ قَدْ رَاعَى فِي مَذْهَبِهِ فِي الْجَمْعِ فِعْلَ النَّبِيِّ - ﷺ - وَتَرْكِه، وَأَنَّهُ لَا زَائِدَ عِنْدَهُ عَلَى مَا كَانَ، مَعَ أَنَّهُ قَالَ: «وَوَجَدْنَا فِي الْمَطَرِ عِلَّةَ الْمَشَقَّةِ»^(٢).

لَكِنَّهُ لَمْ يُلْحِقِ الثَّلَجَ بِالْمَطَرِ بِجَامِعِ الْعِلَّةِ، وَلَمْ يَجْعَلْهُ فِي مَعْنَاهُ، وَهُوَ إِمَامُ فَنِّ الْأُصُولِ، بَلْ هُوَ أَوَّلُ مَنْ صَنَّفَ الْقَوَاعِدَ، وَالْأُسُسَ الَّتِي يُرْجَعُ إِلَيْهَا فِي فَهْمِ الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ.

(١) الْمَرْجِعُ السَّابِقُ: (١٥٧/٢).

(٢) «الْأُمُّ»: (١٦٦/٢).

فَالَّذِي حَمَلَهُ عَلَى تَرْكِ الْأَعْدَارِ الْأُخْرَى هُوَ تَرْكُ النَّبِيِّ - ﷺ - لَهَا مَعَ
وُجُودِهَا.

وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ الْإِمَامِ الْمَاوَرِدِيِّ: «فَأَمَّا الْجَمْعُ فِي الزَّلَازِلِ، وَالرِّيَّاحِ
الْعَاصِفَةِ، وَالظُّلْمَةِ الْمُدْلِهِمَةِ، فَغَيْرُ جَائِزٍ، وَكَذَلِكَ فِي الْعَتَمَةِ،
وَالْأَمْرَاضِ، وَالْخَوْفِ الْعَامِّ، لَوْجُودِ كُلِّ ذَلِكَ كَانَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ -
ﷺ -، وَلَمْ يُنْقَلْ عَنْهُ - ﷺ - أَنَّهُ جَمَعَ فِي شَيْءٍ غَيْرِ الْمَطَرِ»^(١).

وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو إِسْحَاقَ الشَّيرَازِيُّ: «فَأَمَّا الْوَحْلُ، وَالرَّيْحُ، وَالْمَرَضُ،
فَلَا يَجُوزُ الْجَمْعُ لِأَجْلِهَا، فَإِنَّمَا قَدْ كَانَتْ فِي زَمَانِ النَّبِيِّ - ﷺ -، وَلَمْ يُنْقَلْ
أَنَّهُ جَمَعَ لِأَجْلِهَا»^(٢).

وَهَكَذَا يُقَالُ فِي الثَّلَجِ، كَمَا قِيلَ فِي الرِّيَّاحِ الْعَاصِفَةِ، وَالظُّلْمَةِ،
وَالْأَمْرَاضِ، وَالْخَوْفِ الْعَامِّ، وَالْوَحْلِ، وَلَا فَرْقَ.

وَمِمَّنْ رَاعَى السُّنَّةَ التَّرَكِّيَّةَ فِي الْأَمْرَاضِ وَالْأَشْغَالِ الْإِمَامُ الشُّوْكَانِيُّ،
حَيْثُ قَالَ: «وَقَدْ مَرَضَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ -، وَلَمْ يُنْقَلْ إِلَيْنَا

(١) «الْحَاوِي الْكَبِيرُ»: (٢/ ٣٩٩).

(٢) «الْمُهَذَّبُ فِي فِقْهِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ»: (١/ ١٩٨)، النَّاشِرُ: دَارُ الْكُتُبِ، ط ١.

أَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ الصَّلَوَاتِ، وَكَذَلِكَ مَا نُقِلَ إِلَيْنَا أَنَّهُ سَوَّغَ لِأَحَدٍ مِنَ الْمَرْضَى جَمَعَ الصَّلَوَاتِ.

وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ^(١) مِنْ جَوَازِ الْجَمْعِ لِلْمَشْغُولِ بِطَاعَةٍ، فَلَيْتَ شِعْرِي! مَا هِيَ هَذِهِ الطَّاعَةُ الَّتِي يَجُوزُ تَأْثِيرُهَا عَلَى الصَّلَاةِ الَّتِي هِيَ رَأْسُ الطَّاعَاتِ؟! وَهِيَ أَحَدُ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ، وَالَّتِي لَيْسَ بَيْنَ الْعَبْدِ، وَبَيْنَ الْكُفْرِ إِلَّا مُجَرَّدُ تَرْكِهَا.

وَأَعْجَبُ مِنْ هَذَا وَأَغْرَبُ: تَجْوِيزُ الْجَمْعِ لِلْمَشْغُولِ بِمُبَاحٍ يَنْفَعُهُ وَيَنْقُصُ فِي التَّوْقِيتِ، فَإِنَّ جَمِيعَ النَّاسِ - إِلَّا النَّادِرَ - يَدَّابُّونَ فِي أَعْمَالِ الْمَعَاشِ الْعَائِدِ لَهُمْ بِمَنْفَعَةٍ، وَإِذَا وَقَتُوا، فَقَدْ تَرَكُوا ذَلِكَ الْعَمَلَ وَقَتَ طَهَارَتِهِمْ، وَصَلَاتِهِمْ، وَمَشْيِهِمْ إِلَى الْمَسَاجِدِ، فَعَلَى هَذَا هُمْ مَعْدُورُونَ عَنِ التَّوْقِيتِ طَوْلَ أَعْمَارِهِمْ، وَلَهُمْ جَمْعُ الصَّلَاةِ مَا دَامُوا فِي الْحَيَاةِ، وَهَذَا تَفْرِيطٌ عَظِيمٌ، وَتَسَاهُلٌ بِجَانِبِ هَذِهِ الْعِبَادَةِ الْعَظِيمَةِ، وَإِفْرَاطٌ فِي مُرَاعَاةِ جَانِبِ الْأَعْمَالِ الدُّنْيَوِيَّةِ عَلَى الْأَعْمَالِ الْآخِرَوِيَّةِ.

(١) قُلْتُ: يَعْنِي: صَاحِبَ «كِتَابِ الْأَرْهَارِ».

وَقَدْ كَانَ الصَّحَابَةُ - ﷺ - فِي أَيَّامِ الرَّسُولِ - ﷺ - يَشْتَغِلُونَ بِالْأَعْمَالِ
الَّتِي يَقُومُ بِهَا مَا يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ، فَمِنْهُمْ مَنْ هُوَ فِي الْأَسْوَاقِ، وَمِنْهُمْ مَنْ هُوَ
فِي عَمَلِ الْحَرْثِ وَنَحْوِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ هُوَ فِي تَحْصِيلِ عِلْفِ مَاشِيَّتِهِ، وَلَمْ يُسْمَعْ
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - ﷺ - أَنَّهُ عَذَرَ أَحَدًا مِنْهُمْ عَنْ حُضُورِ الصَّلَاةِ فِي أَوْقَاتِهَا،
وَلَا بَلَّغْنَا أَنَّ أَحَدًا مِنْهُمْ طَلَبَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ - أَنْ يُرَخِّصَ لَهُ،
لِعِلْمِهِمْ بِأَنَّ مِثْلَ ذَلِكَ لَا يُسَوِّغُهُ الشَّرْعُ»^(١).

وَتَعَالَ مَعِيَ أَيُّهَا الْقَارِئُ الْمُكْرَّمُ، لِنَتَأَمَّلَ بَعْضَ كَلَامِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ فِي
الْقِيَاسِ، وَمِنْ كَلَامِهِ: «وَالْقِيَاسُ مَا طُلِبَ بِالذَّلَالِ عَلَى مُوَافَقَةِ الْخَبَرِ
الْمُتَقَدِّمِ مِنَ الْكِتَابِ أَوْ السُّنَّةِ، لِأَنَّهَا عَلِمَ الْحَقُّ الْمُفْتَرَضِ طَلَبُهُ، كَطَلَبِ
مَا وَصَفْتُ قَبْلَهُ مِنَ الْقِبْلَةِ، وَالْعَدْلِ، وَالْمِثْلِ.

وَمُوَافَقَتُهُ تَكُونُ مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا - أَنْ يَكُونَ اللَّهُ أَوْ رَسُولُهُ حَرَّمَ
الشَّيْءَ مَنْصُوصًا، أَوْ أَحَلَّهُ لِمَعْنَى.

فَإِذَا وَجَدْنَا مَا فِي مِثْلِ ذَلِكَ الْمَعْنَى فِيمَا لَمْ يُنَصَّ فِيهِ بِعَيْنِهِ كِتَابٌ وَلَا سُنَّةٌ،
أَحَلَّلْنَاهُ، أَوْ حَرَّمْنَاهُ، لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْحَالِلِ أَوْ الْحَرَامِ.

(١) «السَّيْلُ الْجَرَّارُ»: (ص: ١١٨-١١٩)، النَّاشِرُ: دَارُ ابْنِ حَزْمٍ، ط ١.

أَوْ نَجِدُ الشَّيْءَ يُشَبِّهُ الشَّيْءَ مِنْهُ، وَالشَّيْءَ مِنْ غَيْرِهِ، وَلَا نَجِدُ شَيْئًا أَقْرَبَ بِهِ شَبَهًا مِنْ أَحَدِهِمَا، فَذَلِكُمْ بِأَوَّلِ الْأَشْيَاءِ شَبَهًا بِهِ، كَمَا قُلْنَا فِي الصَّيْدِ»^(١).

وَقَالَ: «وَالْقِيَاسُ مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ فِي مَعْنَى الْأَصْلِ، فَلَا يُخْتَلَفُ الْقِيَاسُ فِيهِ. وَأَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ لَهُ فِي الْأَصُولِ أَشْبَاهُ، فَذَلِكَ يُلْحَقُ بِأَوَّلَاهَا بِهِ، وَأَكْثَرُهَا شَبَهًا فِيهِ»^(٢).

وَقَالَ: «وَنَحْكُمُ بِالْإِجْمَاعِ، ثُمَّ الْقِيَاسِ، وَهُوَ أَوْفَى مِنْ هَذَا، وَلَكِنَّهَا مَنَزِلَةٌ ضَرْوَرَةٌ، لِأَنَّهُ لَا يَحِلُّ الْقِيَاسُ وَالْخَبَرُ مَوْجُودٌ»^(٣).

وَقَالَ: «وَالْقِيَاسُ قِيَاسَانِ: أَحَدُهُمَا - يَكُونُ فِي مِثْلِ مَعْنَى الْأَصْلِ، فَذَلِكَ الَّذِي لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ خِلَافُهُ، ثُمَّ قِيَاسٌ أَنْ يُشَبِّهَ الشَّيْءَ بِالشَّيْءِ مِنَ الْأَصْلِ، وَالشَّيْءَ مِنَ الْأَصْلِ غَيْرُهُ، فَيُشَبِّهُ هَذَا بِهَذَا الْأَصْلِ، وَيُشَبِّهُ غَيْرُهُ بِالْأَصْلِ غَيْرِهِ»^(٤).

(١) «الرَّسَالَةُ»: (ص: ٤٠)، النَّاشِرُ: مَكْتَبَةُ الْحَلَبِيِّ، ط ١.

(٢) الْمَرْجِعُ السَّابِقُ: (ص: ٤٧٩).

(٣) «الرَّسَالَةُ»: (ص: ٥٩٩).

(٤) «الْأُمُّ»: (٨ / ٢١).

وَقَالَ: «ثُمَّ آخِرُ هَذَا الْقِيَاسِ، وَلَا يُقَاسُ مِنْهُ الشَّيْءُ بِالشَّيْءِ حَتَّى يَكُونَ مُبْتَدِئُهُ، وَمَصْدَرُهُ، وَمَصْرِفُهُ، فِيمَا بَيْنَ أَنْ يَبْتَدِيَ إِلَى أَنْ يَنْقُضِيَ سَوَاءً، فَيَكُونَ فِي مَعْنَى الْأَصْلِ»^(١).

وَقَالَ: «مَا كَانَ لِلَّهِ فِيهِ حُكْمٌ مَنْصُوصٌ، ثُمَّ كَانَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ سُنَّةٌ بِتَخْفِيفٍ فِي بَعْضِ الْفَرَضِ دُونَ بَعْضٍ، عُمِلَ بِالرُّخْصَةِ فِيمَا رَخَّصَ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ دُونَ مَا سِوَاهَا، وَلَمْ يُقَسَّ مَا سِوَاهَا عَلَيْهَا، وَهَكَذَا مَا كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ حُكْمٍ عَامٍّ بِشَيْءٍ، ثُمَّ سَنَّ فِيهِ سُنَّةً تُفَارِقُ حُكْمَ الْعَامِّ»^(٢).

وَقَالَ: «وَذَلِكَ أَنَّ الْفَرَضَ فِي الْمَكْتُوبَةِ اسْتِقْبَالَ الْقِبْلَةِ، وَالصَّلَاةُ قَائِمًا، فَلَا يَجُوزُ غَيْرُ هَذَا، إِلَّا فِي الْمَوَاضِعِ الَّتِي دَلَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - عَلَيْهَا، وَلَا يَكُونُ شَيْءٌ قِيَاسًا عَلَيْهِ، وَتَكُونُ الْأَشْيَاءُ كُلُّهَا مَرْدُودَةً إِلَى أَصُولِهَا، وَالرُّخْصُ لَا يَتَعَدَّى بِهَا مَوَاضِعُهَا»^(٣).

(١) الْمَرْجِعُ السَّابِقُ: (٢١/٩).

(٢) «الرَّسَالَةُ»: (ص: ٥٤٥)، وَانْظُرْ تَكَرُّمًا - إِنْ شِئْتَ - «الْبَحْرَ الْمُحِيطَ فِي أَصُولِ الْفِقْهِ» لِلزَّرْكَشِيِّ: (٥/٥٧-٥٨)، النَّاشِرُ: دَارُ الصَّفْوَةِ، ط ٢.

إِقْبَاطُ: اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الْقِيَاسِ عَلَى الرُّخْصِ، وَلَيْسَ هَذَا مَوْطِنُ الدِّرَاسَةِ وَالتَّرْجِيحِ، وَإِنَّمَا أَرَدْتُ أَنْ أُبَيِّنَ أَنَّ فِي الْمَسْأَلَةِ خِلَافٌ.

(٣) «الْأُمُّ»: (٢/١٧٥).

وَقَالَ: «أَرَأَيْتَ إِذْ حَكَمَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - فِي الْجَنَيْنِ بَعْرَةً، قُلْنَا وَقُلْتَ: قِيمَتُهَا خَمْسُونَ دِينَارًا. وَهُوَ لَوْ كَانَ حَيًّا، كَانَتْ فِيهِ أَلْفُ دِينَارٍ، أَوْ مِئَتًا لَمْ يَكُنْ فِيهِ شَيْءٌ، وَهُوَ لَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ مِئَتًا، أَوْ حَيًّا، فَكَانَ مُغِيبَ الْمَعْنَى، يَحْتَمِلُ الْحَيَاةَ وَالْمَوْتَ إِذَا جُنِيَ عَلَيْهِ. فَهَلْ قِسْنَا عَلَيْهِ مُلَفَّقًا، أَوْ رَجُلًا فِي بَيْتٍ يُمْكِنُ فِيهِمَا الْمَوْتُ وَالْحَيَاةُ، وَهُمَا مُغِيبَا الْمَعْنَى؟

قَالَ: لَا. قُلْتُ: وَلَا قِسْنَا عَلَيْهِ شَيْئًا مِنَ الدِّمَاءِ؟ قَالَ: لَا. قُلْتُ وَلَمْ؟ قَالَ: لِأَنَّا تُعَبِّدُنَا بِطَاعَةِ النَّبِيِّ - ﷺ - فِيهِ، وَلَمْ نَعْرِفْ سَبَبَ مَا حُكِمَ لَهُ بِهِ^(١). قُلْتُ: فَهَكَذَا قُلْنَا فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ: لَا يُقَاسُ عَلَيْهِمَا عِمَامَةٌ، وَلَا بُرْقُعٌ، وَلَا قُفَّازَانِ^(٢)».

وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: «سَأَلْتُ الشَّافِعِيَّ عَنِ الْقِيَاسِ، فَقَالَ: عِنْدَ الضَّرُورَاتِ^(٣)».

(١) قُلْتُ: هَذِهِ الْجُمْلَةُ قَدْ عَبَّرَ عَنْهَا الْإِمَامُ الزَّرْكَشِيُّ فِي «الْبَحْرِ الْمُحِيطِ»: (٥٧ / ٥)، بِقَوْلِهِ: «وَلَا يُقَاسُ إِلَّا مَا عَقَلْنَا مَعْنَاهُ».

(٢) «الْأُمُّ»: (٢ / ٤٧٥).

(٣) «الْمَدْحَلُ إِلَى السُّنَنِ الْكُبْرَى»، لِلْبَيْهَقِيِّ: (ص: ٢٠٤) النَّاشِرُ: دَارُ الْخُلَفَاءِ.

وَفِي رِوَايَةٍ: «سَأَلْتُ الشَّافِعِيَّ عَنِ الْقِيَاسِ، فَقَالَ: عِنْدَ الضَّرُورَةِ، وَأَعْجَبُهُ ذَلِكَ»^(١).

وَإِذَا مَا تَأَمَّلْنَا مَا سَبَقَ مِنْ كَلَامِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ، وَجَدْنَا أَنَّ الْفَرْعَ - وَهُوَ الثَّلْجُ - لَمْ يَسْتَكْمَلْ شُرُوطُ الْقِيَاسِ الَّتِي قَعَّدَهَا ذَلِكَ الْإِمَامُ الْجِهْدُ، وَلَوْ اسْتَكْمَلَ الشَّرُوطُ، لَمَا تَأَخَّرَ عَنِ إلْحَاقِهِ بِالْأَصْلِ - وَهُوَ الْمَطَرُ - بِجَامِعِ الْعِلَّةِ، أَوْ بِالْإِغَاءِ الْفَارِقِ.

وَيُلْحَقُ بِالْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ الْإِمَامُ أَبُو ثَوْرٍ، وَالطَّبْرِيُّ، لِقَوْلِ الْإِمَامِ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ: «وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يُجْمَعُ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، وَبَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ فِي الْمَطَرِ، إِذَا كَانَ الْمَطَرُ قَائِمًا دَائِمًا، وَلَا يُجْمَعُ فِي غَيْرِ حَالِ الْمَطَرِ، وَبِهِ قَالَ أَبُو ثَوْرٍ، وَالطَّبْرِيُّ»^(٢).

وَأَمَّا أَتْبَاعُ الْمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ فَقَدْ وَقَعَ الْخِلَافُ بَيْنَهُمْ، كَمَا حَكَاهُ عَنْهُمْ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ، حَيْثُ قَالَ: «قَالَ أَصْحَابُنَا: وَالثَّلْجُ، وَالْبَرْدُ إِنْ كَانَا يَذُوبَانِ

(١) «الْعُدَّةُ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ»، لِأَبِي يَحْيَى الْفَرَّاءِ الْحَنْبَلِيِّ: (٤/ ١٣٣٦)، طَبْعَةُ الْمُبَارَكِيِّ، ط ٢.

(٢) «التَّمْهِيدُ لِمَا فِي الْمُوطَأِ مِنَ الْمَعَانِي وَالْأَسَانِيدِ»: (١٢/ ٢١٢)، النَّاشِرُ: وَرَارَةُ عُمُومِ الْأَوْقَافِ وَالشُّؤُونَ الْإِسْلَامِيَّةِ، الْمَغْرِبُ، ط ١.

وَيَبْلَانِ الثَّوْبَ، جَازَ الْجَمْعُ، وَإِلَّا فَلَا. هَكَذَا قَطَعَ بِهِ الْجُمْهُورُ فِي الطَّرِيقَتَيْنِ، وَهُوَ الصَّوَابُ.

وَحَكَى صَاحِبُ «التَّيَمِّةِ»^(١) وَجْهًا: أَنَّهُ يُجُوزُ الْجَمْعُ بِالثَّلْجِ، وَإِنْ لَمْ يَذُبْ، وَلَمْ يَبُلَّ الثِّيَابُ. وَهُوَ شَاذٌ غَلَطٌ. وَحَكَى إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ، وَالغَزَالِيُّ وَجْهًا: أَنَّهُ لَا يُجُوزُ الْجَمْعُ بِالثَّلْجِ، وَالْبَرْدُ مُطْلَقًا. وَهُوَ وَجْهٌ ضَعِيفٌ^(٢).

وَأَجْمَلَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ وَقَتَ الذَّوْبَانِ، فَقَامَ بِتَفْصِيلِهِ الْإِمَامُ الْمَاوَرَدِيُّ، فَقَالَ: «وَأَمَّا الْجَمْعُ فِي الثَّلْجِ، فَإِنْ كَانَ يَذُوبُ مَعَ سُقُوطِهِ، جَازَ كَالْمَطَرِ، وَإِنْ كَانَ لَا يَذُوبُ، لَمْ يَجْزِ الْجَمْعُ، لِأَنَّهُ كَالْغُبَارِ»^(٣).

وَتَرَكَ الْإِمَامُ الْمَاوَرَدِيُّ بَعْضَ التَّفْصِيلِ، فَذَكَرَهُ الْإِمَامُ الشَّيْزَارِيُّ، فَقَالَ: «وَلَا يُجُوزُ الْجَمْعُ إِلَّا فِي مَطَرٍ يَبُلُّ الثِّيَابَ، وَأَمَّا الْمَطَرُ الَّذِي لَا يَبُلُّ الثِّيَابَ، فَلَا يُجُوزُ الْجَمْعُ لِأَجْلِهِ، لِأَنَّهُ لَا يَتَأَذَّى بِهِ، وَأَمَّا الثَّلْجُ: فَإِنْ كَانَ يَبُلُّ الثِّيَابَ، فَهُوَ كَالْمَطَرِ، وَإِنْ لَمْ يَبُلَّ الثِّيَابَ، لَمْ يَجْزِ الْجَمْعُ لِأَجْلِهِ»^(٤).

(١) هُوَ أَبُو سَعِيدٍ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ الْمَأْمُونِ بْنِ عَلِيٍّ الْمُتَوَلِّي الشَّافِعِيَّ.

(٢) «الْمَجْمُوعُ شَرْحُ الْمُهَذَّبِ»: (٤/ ٢٦٠)، النَّاشِرُ: مَكْتَبَةُ الْإِرْشَادِ.

(٣) «الْحَاوِي الْكَبِيرُ»: (٢/ ٤٩٧).

(٤) «الْمُهَذَّبُ»: (١/ ١٩٨)، النَّاشِرُ: دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ، ط ١.

وَأَنْزَلَ الْإِمَامُ الْعِمْرَانِيُّ التَّلْجَ مَنْزِلَةً الْمَطَرِ فِي بَلِّ الثَّوْبِ وَعَدَمِهِ، فَقَالَ: «لَأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْمَطَرِ»^(١).

وَبَيَّنَ وَجْهَ مَنْعِ الْجَمْعِ لِلتَّلْجِ الْإِمَامُ ابْنُ الصَّلَاحِ، فَقَالَ: «وَوَجْهُ الْمَنْعِ: أَنَّ نَفْضَهُ عَنِ الثَّوْبِ مُمَكِّنٌ»^(٢).

وَبَعْدَ الْإِطْلَاعِ عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ، وَأَتْبَاعِهِ فِي حُكْمِ الْجَمْعِ لِلتَّلْجِ تَبَيَّنَ لِي مَا يَأْتِي:

أَوَّلًا - أَنَّ صَاحِبَ الْمَذْهَبِ لَا يَرَى جَوَازَ الْجَمْعِ لِلتَّلْجِ، مَعَ مَعْرِفَتِهِ بِهِ^(٣).

ثَانِيًا - أَنَّ الْجَمْعَ لِلتَّلْجِ لَا يَجُوزُ عَلَى ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ، وَبِهِ قَطَعَ الْجُمْهُورُ.

ثَالِثًا - أَنَّ الْمَطَرَ الْمُبِيحَ لِلْجَمْعِ هُوَ: مَا يَبُلُّ الثِّيَابَ، وَأَمَّا الَّذِي لَا يَبُلُّ الثِّيَابَ، فَلَا يَجُوزُ الْجَمْعُ لِأَجْلِهِ.

(١) «الْبَيَانُ فِي مَذْهَبِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ»: (٢/ ٤٩٢)، النَّاشِرُ: دَارُ الْمِنْهَاجِ، ط ١.

(٢) «شَرْحُ مُشْكِلِ الْوَسِيطِ»: (٢/ ٢٧٠) النَّاشِرُ: دَارُ كُنُوزِ إِشْبِيلِيَّةِ، ط ١.

(٣) انْظُرْ تَكَرُّمًا - إِنَّ شَيْئًا - «الْأَمُّ»: (٦/ ٢).

رَابِعًا - أَنَّ الْجُمْهُورَ قَدْ اجْتَهَدُوا فَقَاسُوا الذَّائِبَ مِنَ الثَّلَجِ الَّذِي يَبُلُّ
الْثَّيَابَ عَلَى الْمَطَرِ، وَالْحَقُّوهُ بِهِ، وَأَنْزَلُوهُ مَنْزِلَتَهُ.

وَالظَّاهِرُ مِنْ أَقْوَاهُمْ أَنََّّهُمْ قَدْ أَلْعَوْا الْفَارِقَ بَيْنَ الْفَرْعِ وَالْأَصْلِ، وَهُوَ
الْمَعْرُوفُ عِنْدَ الْأُصُولِيِّينَ بِتَنْقِيحِ الْمَنَاطِ^(١).

وَيَشْهَدُ لِلْقِيَاسِ، وَالْإِلْحَاقِ قَوْلُ الْإِمَامِ الزَّرْكَشِيِّ: «وَقَدْ اسْتَعْمَلَ
أَصْحَابُنَا الْقِيَاسَ فِي الرُّخْصِ فِيْمَا سَبَقَ، فَلَنُسِرَّ إِلَى ذَلِكَ أَذْنَى
إِشَارَةً... وَمِنْهَا: أَنَّ الرُّخْصَةَ وَرَدَتْ بِالْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ بِالْمَطَرِ،
وَالْحَقُّوَاهُ بِالثَّلَجِ، وَالْبَرْدِ، إِنْ كَانَا يَذُوبَانِ»^(٢).

خَامِسًا - أَنَّ أَتْبَاعَ الْمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ قَدْ اخْتَلَفُوا فِي حُكْمِ الْجَمْعِ لِلثَّلَجِ
عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ:

الْأَوَّلُ - الْجَوَازُ مُطْلَقًا، وَهُوَ قَوْلُ شَدَّذٍ وَغُلَطَّاءٍ. الثَّانِي - الْمَنْعُ مُطْلَقًا،
وَقَدْ ضَعَّفَ. الثَّالِثُ - التَّفْصِيلُ، وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ، وَقَدْ يُحْتَجُّ لَهُمْ مِنْ
وُجُوهِ:

(١) انْظُرْ تَكَرُّمًا - إِنْ شِئْتَ - «الْبَحْرُ الْمُحِيطُ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ»: (٥/٣٨، و٢٥٥).

(٢) انْظُرْ تَكَرُّمًا - إِنْ شِئْتَ - الْمَرْجِعَ السَّابِقَ: (٥/٦٠).

أَوَّلُهَا - أَنَّ أَصْحَابَ الْأَقْوَالِ الثَّلَاثَةِ قَدْ اتَّفَقُوا عَلَى الْجَمْعِ فِي الْمَطَرِ
الَّذِي يَبُلُّ الثِّيَابَ، وَأَمَّا الَّذِي لَا يَبُلُّ الثِّيَابَ، فَلَا يَجُوزُ الْجَمْعُ لِأَجْلِهِ.

ثَانِيهَا - أَنَّ الْعِبْرَةَ بِمَالِ الثَّلَجِ عِنْدَ السَّقُوطِ، لَا بِحَالِهِ قَبْلَ ذَلِكَ،
وَالْمَعْرُوفُ عِنْدَ الْمُخْتَصِّينَ أَنَّ: «مِنَ الْمُمَكِّنِ أَنْ يَتَكَوَّنَ الثَّلَجُ فِي أَعْلَى
التَّرْبُوسْفِيرِ»^(١) فِي الْأَقَالِيمِ الدَّافِئَةِ وَالْحَارَّةِ، وَلَكِنَّهُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ لَا يَصِلُ
غَالِبًا إِلَى سَطْحِ الْأَرْضِ، لِأَنَّهُ يَنْصَهَرُ عِنْدَ سُقُوطِهِ، بِسَبَبِ ارْتِفَاعِ دَرَجَةِ
حَرَارَةِ الْهَوَاءِ بِصِفَةِ عَامَّةٍ، خُصُوصًا فِي طَبَقَاتِهِ السُّفْلَى»^(٢).

ثَالِثُهَا - أَنَّ الثَّلَجَ لَا يَبُلُّ الثِّيَابَ إِلَّا إِذَا تَحَوَّلَ عَنْ وَصْفِهِ.

(١) قَالَ الدُّكْتُورُ يُوسُفُ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ فِي كِتَابِهِ: «جُغْرَافِيَّةُ الْمَنَاحِ وَالنَّبَاتِ»: (ص: ١٣)،
النَّاسِرُ: دَارُ النَّهْضَةِ الْعَرَبِيَّةِ: «وَيُقْصَدُ بِالتَّرْبُوسْفِيرِ: الطَّبَقَةُ السُّفْلَى مِنَ الْغِلَافِ الْغَازِيِّ الَّتِي تَمْتَدُّ
مِنْ سَطْحِ الْأَرْضِ حَتَّى ارْتِفَاعِ يَتْرَاحُ بَيْنَ (٨ و ١٥) كَيْلُومِترٍ. يَخْتَلِفُ سَمْكُ التَّرْبُوسْفِيرِ، وَغَيْرُهُ
مِنَ الطَّبَقَاتِ فِي الْعُرُوضِ الْإِسْتِوَائِيَّةِ عَنْهَا فِي الْعُرُوضِ الْوُسْطَى وَالْعُلْيَا. وَفِي هَذِهِ الطَّبَقَةِ تَقُلُّ دَرَجَةُ
الْحَرَارَةِ كُلَّمَا ارْتَفَعْنَا بِمُعَدَّلٍ ١ درجة م لِكُلِّ ١٥٠ مِترٍ. وَمُعْظَمُ التَّغْيِرَاتِ الْيَوْمِيَّةِ فِي الظُّوَاهِرِ الْجَوِّيَّةِ
تَقْتَصِرُ عَلَى هَذِهِ الطَّبَقَةِ مِنَ الْغِلَافِ الْغَازِيِّ، وَلَا تَتَعَدَّاهَا إِلَى الطَّبَقَتَيْنِ الْأُخْرَيَيْنِ. كَذَلِكَ تَحْتَوِي هَذِهِ
الطَّبَقَةُ عَلَى مُعْظَمِ بُخَارِ الْمَاءِ، وَالْأَكْسِجِينِ، وَثَانِي أَكْسِيدِ الْكَرْبُونِ».

(٢) «الْجُغْرَافِيَا الْمَنَاحِيَّةُ وَالنَّبَاتِيَّةُ»: (ص: ٢٢١).

رَابِعُهَا - أَنَّ الْإِمَامَ ابْنَ رَجَبٍ قَدْ قَصَرَ الثَّلْجَ عَلَى حَالَيْنِ، فَقَالَ: «وَالثَّلْجُ نَوْعَانِ: تَارَةً يَكُونُ مُتَجَلِّدًا صُلْبًا، فَهَذَا حُكْمُهُ حُكْمُ الْجَلِيدِ، كَمَا تَقَدَّمَ، وَتَارَةً يَكُونُ رِخْوًا لَا تَسْتَقِرُّ الْأَعْضَاءُ عَلَيْهِ، فَيَصِيرُ كَالْقُطْنِ، وَالْحَشِيشِ، وَنَحْوِهِمَا»^(١).

وَبِنَاءً عَلَى هَذَا التَّقْسِيمِ، فَإِنَّ الدَّائِبَ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ مُسَمًى الثَّلْجِ، بَلْ يُلْحَقُ بِالْمَطَرِ.

وَيُؤَيِّدُ قَوْلَ الْإِمَامِ ابْنَ رَجَبٍ قَوْلُ الْأُسْتَاذِ عَبْدِ الْعَزِيزِ طَرِيحٍ: «وَيَسْقُطُ الثَّلْجُ نَتِيجَةً لَانْخِفَاضِ دَرَجَةِ الْحَرَارَةِ فِي طَبَقَاتِ الْجَوِّ الَّتِي تَسْبَحُ فِيهَا السُّحُبُ إِلَى مَا دُونَ التَّجَمُّدِ، وَيَحْدُثُ ذَلِكَ بِكَثْرَةِ فِي الْمَنَاطِقِ الْبَارِدَةِ، حَيْثُ يُؤَدِّي سُقُوطُ الثَّلْجِ بِكَثْرَةٍ فِي بَعْضِ الْبِلَادِ إِلَى تَغْطِيَةِ الْأَرْضِ، وَمَا عَلَيْهَا مِنْ أَجْسَامٍ بِطَبَقَةٍ عَظِيمَةٍ مِنْهُ، يَزِيدُ سَمَكُهَا فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ عَلَى بَضْعَةِ أَمْتَارٍ. وَتَكُونُ هَذِهِ الطَّبَقَةُ هَشَّةً فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ، وَلَكِنَّهَا سُرْعَانَ مَا تَتَمَسَّكُ بِسَبَبِ ثِقَلِ الثَّلْجِ، فَتَتَحَوَّلُ إِلَى طَبَقَةٍ مِنَ الْجَلِيدِ»^(٢).

(١) «فَتْحُ الْبَارِي شَرْحُ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ»: (٢/٢٤٩)، النَّاشِرُ: مَكْتَبَةُ الْعُرَبَاءِ، ط ١.

(٢) «الْجُغَرَايَا الْمَنَاخِيَّةُ وَالنَّبَاتِيَّةُ»: (ص: ٢٢١).

خَامِسُهَا - أَنَّ الْمَانِعِينَ لِلْجَمْعِ مُطْلَقًا قَدْ وَافَقُوا الْجُمْهُورَ، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا قَوْلُ مَنْ أَبَاحَهُ، كَالْمُتَوَلَّى صَاحِبِ «التَّيْمَةِ»، وَقَدْ شُدِّدَ وَعُلِّطَ.

سَادِسُهَا - أَنَّ الْأَصْلَ أَبْلَغُ مِنَ الْفَرْعِ، فَإِذَا كَانَ الْجَمْعُ لَا يَجُوزُ فِي الْمَطَرِ الَّذِي لَا يَبُلُّ الثِّيَابَ، كَالطَّلِّ، وَالرَّذَاذِ^(١)، فَكَيْفَ يَجُوزُ فِي الثَّلْجِ الَّذِي لَا يَبُلُّ الثِّيَابَ؟! لَا يَبُلُّ الثِّيَابَ!

سَابِعُهَا - أَنَّ إِلْغَاءَ الْفَارِقِ وَتَنْقِيحَ الْمَنَاطِ يَسْتَلْزِمُ تَقْسِيمَ الْفَرْعِ كَالْأَصْلِ، فَمَا بَلَّ الثِّيَابَ مِنَ الثَّلْجِ جَاَزَ الْجَمْعُ لِأَجْلِهِ، وَمَا لَا يَبُلُّ الثِّيَابَ فَلَا يَجُوزُ الْجَمْعُ لِأَجْلِهِ.

وَمَنْ تَدَبَّرَ مَا سَبَقَ ذِكْرُهُ مِنْ أَقْوَالِ جُمْهُورِ الشَّافِعِيَّةِ، عَلِمَ أَنَّ مَبْنَى الْمَنْعِ مِنَ الْإِلْحَاقِ لِلثَّلْجِ هُوَ عَدَمُ الْمَشَقَّةِ، وَلِذَلِكَ تَأَخَّرُوا عَنْ إِلْحَاقِ الْفَرْعِ بِالْأَصْلِ، لِوُجُودِ الْفَارِقِ الْمُؤَثِّرِ بَيْنَهُمَا، وَلَوْ اسْتَكْمَلَ شُرُوطُ الْقِيَاسِ، لَمَا تَأَخَّرُوا عَنْ إِلْحَاقِهِ.

(١) انْظُرْ تَكَرُّمًا - إِنَّ شَيْئًا - «الْحَاوِي الْكَبِيرَ»: (٢/ ٤٩٧)، وَ«الْبَيَّانُ فِي مَذَهَبِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ»:

الْمَذْهَبُ الرَّابِعُ - مَذْهَبُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ.

اعْلَمْ أَنَّ حُكْمَ الْجَمْعِ لِلثَّلْجِ عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ فِيهِ اخْتِلَافٌ، وَتَرْجِيحٌ، وَتَفْصِيلٌ، أَمَّا الْإِخْتِلَافُ وَالتَّرْجِيحُ، فَقَدْ ذَكَرَهُ الْإِمَامُ ابْنُ مُفْلِحٍ، فَقَالَ: «وَحُكْمُ الثَّلْجِ كَذَلِكَ فِي الْمَنْصُوصِ، وَفِيهِمَا وَجْهٌ: لَا يَجُوزُ. قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ: وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ أَحْمَدَ. وَظَاهِرُهُ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِطَّلٍ، وَلَا لِمَطَرٍ خَفِيفٍ لَا يَبُلُّ الثِّيَابَ، وَهُوَ الْأَصَحُّ، لِعَدَمِ الْمَشَقَّةِ»^(١).

وَتَابَعَ الْعَلَّامَةُ الْبُهَوِيُّ الْإِمَامَ ابْنَ مُفْلِحٍ فِي وَصْفِ الْمَطَرِ الَّذِي لَا يُجْمَعُ لِأَجْلِهِ، فَقَالَ: «و(لَا) يُبَاحُ الْجَمْعُ لِأَجْلِ (الَطَّلِ)، وَلَا لِمَطَرٍ خَفِيفٍ لَا يَبُلُّ الثِّيَابَ عَلَى الْمَذْهَبِ، لِعَدَمِ الْمَشَقَّةِ»^(٢).

وَتَابَعَهُمَا الْعَلَّامَةُ بَهَاءُ الدِّينِ الْمَقْدِسِيُّ، فَقَالَ: «وَأَمَّا الْمَطَرُ الَّذِي لَا يَبُلُّ الثِّيَابَ، فَلَا يُبِيحُ الْجَمْعَ، لِعَدَمِ الْمَشَقَّةِ فِيهِ، وَكَذَلِكَ الطَّلُّ، وَالثَّلْجُ كَالْمَطَرِ»^(٣).

(١) «الْمُبْدِعُ شَرْحُ الْمُقْنِعِ»: (٢/ ١٢٦)، النَّاشِرُ: دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ، ط ١.

(٢) «كَشَافُ الْقِنَاعِ عَنْ مَتَنِ الْإِقْنَاعِ»: (٣/ ٢٩٢)، النَّاشِرُ: وَرَازَةُ الْعَدْلِ السُّعُودِيَّةِ، ط ١.

(٣) «الْعُدَّةُ شَرْحُ الْعُمْدَةِ»: (ص: ٩٩)، النَّاشِرُ: الْمَكْتَبَةُ الْعَصْرِيَّةُ.

وَأَمَّا التَّفْصِيلُ، فَقَدْ ذَكَرَهُ الْإِمَامُ ابْنُ قُدَامَةَ، فَقَالَ: «وَالْمَطَرُ الْمُبِيحُ لِلْجَمْعِ هُوَ: مَا يَبُلُّ الثِّيَابَ، وَتَلْحَقُ الْمَشَقَّةُ بِالْخُرُوجِ فِيهِ. وَأَمَّا الطَّلُّ، وَالْمَطَرُ الْخَفِيفُ الَّذِي لَا يَبُلُّ الثِّيَابَ، فَلَا يُبِيحُ، وَالثَّلْجُ كَالْمَطَرِ فِي ذَلِكَ، لِأَنَّهُ فِي مَعْنَاهُ، وَكَذَلِكَ الْبَرْدُ»^(١).

وَقَدْ شَرَحَ الْإِمَامُ الْمَرْدَاوِيُّ قَوْلَ الْإِمَامِ ابْنِ قُدَامَةَ: «مَا يَبُلُّ الثِّيَابَ». فَقَالَ: «أَنْ يُوجَدَ مَعَهُ مَشَقَّةٌ، قَالَهُ الْأَصْحَابُ. وَمَفْهُومُ كَلَامِهِ: أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَبُلِّ الثِّيَابَ لَا يَجُوزُ الْجَمْعُ. وَهُوَ صَحِيحٌ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ، وَعَلَيْهِ جُمْهُورُ الْأَصْحَابِ»^(٢).

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ قُدَامَةَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: «وَالْمَطَرُ الْمُبِيحُ لِلْجَمْعِ هُوَ الَّذِي يَبُلُّ الثِّيَابَ، وَتَلْحَقُ الْمَشَقَّةُ بِالْخُرُوجِ فِيهِ، وَالثَّلْجُ مِثْلُهُ فِي هَذَا، فَأَمَّا الطَّلُّ وَالْمَطَرُ الَّذِي لَا يَبُلُّ الثِّيَابَ، فَلَا يُبِيحُ الْجَمْعَ، لِعَدَمِ الْمَشَقَّةِ فِيهِ»^(٣). وَبَعْدَ إِنْعَامِ النَّظَرِ فِي هَذِهِ النُّصُوصِ خَلَصْتُ بِمَا يَأْتِي:

(١) «الْمُعْنَى»: (١٣٣/٣)، النَّاشِرُ: عَالَمُ الْكُتُبِ، ط ٣.

(٢) «الْإِنْصَافُ فِي مَعْرِفَةِ الرَّاجِحِ مِنَ الْخِلَافِ»: (٣٢٢/٢)، النَّاشِرُ: دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ، ط ١.

(٣) «الْكَافِي فِي فِقْهِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ»: (١/٤٦٠)، النَّاشِرُ: دَارُ هَجَرٍ.

أَوَّلًا - أَنَّ الْإِمَامَ أَحْمَدَ لَهُ فِي الْجَمْعِ لِلثَّلْجِ رَوَاتَانِ: الْأَوَّلَى - الْجَوَازُ.
وَالثَّانِيَّةُ - عَدَمُ الْجَوَازِ، وَهُوَ الَّذِي اسْتَظْهَرَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: مُحَمَّدُ بْنُ تَمِيمٍ
الْحَرَّانِيُّ الْفَقِيهُ الْحَنْبَلِيُّ^(١)، وَصَحَّحَهُ الْإِمَامُ ابْنُ مُفْلِحٍ، كَمَا سَبَقَ.
ثَانِيًا - أَنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ فِي مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ لَا يَجُوزُ
لِلثَّلْجِ، وَلَا لِغَيْرِهِ.

وَبِنَاءً عَلَى ذَلِكَ، فَمَنْ جَمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ لِلثَّلْجِ، مُسْتَنِدًا عَلَى رِوَايَةِ
الْإِمَامِ أَحْمَدَ الْمَرْجُوحَةِ، فَقَدْ تَجَنَّى عَلَى الْإِمَامِ.
ثَالِثًا - أَنَّ الْمَطَرَ الْمُئِيحَ لِلْجَمْعِ هُوَ: مَا يَبُلُّ الثِّيَابَ، وَأَمَّا الَّذِي لَا يَبُلُّ
الثِّيَابَ، فَلَا يَجُوزُ الْجَمْعُ لِأَجْلِهِ، كَالطَّلِّ، وَالْمَطَرِ الْخَفِيفِ.
رَابِعًا - أَنَّ الْإِمَامَ ابْنَ قُدَامَةَ أَلْحَقَ الثَّلْجَ بِالْمَطَرِ.

خَامِسًا - أَنَّ اسْمِي الْإِشَارَةِ لِلَّذِينَ اسْتَعْمَلَهُمَا الْإِمَامُ ابْنُ قُدَامَةَ فِي قَوْلِهِ:
«وَالثَّلْجُ كَالْمَطَرِ فِي ذَلِكَ». وَفِي قَوْلِهِ: «وَالثَّلْجُ مِثْلُهُ فِي هَذَا». يَعُودَانِ عَلَى
وَصْفَيِ الْمَطَرِ، لَا عَلَى مُطْلَقِ الْمَطَرِ، (فَتَنَّبَهُ).

(١) انْظُرْ تَكَرُّمًا - إِنْ شِئْتَ - «ذَيْلُ طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ»: (٤/ ١٣١ - ١٣٤)، النَّاشِرُ: مَكْتَبَةُ الْعَبِيدَانِ،

وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ الْإِمَامِ الْبَغِيّ: «الْجَمْعُ لِمَطَرٍ وَنَحْوِهِ، كَثَلَجٍ، وَجَلِيدٍ، وَبَرْدٍ يَبُلُّ الْمَطَرَ، وَنَحْوُهُ الثَّوْبَ وَتُوجَدُ مَعَهُ مَشَقَّةٌ»^(١).

أَيُّ: يَبُلُّ الْمَطَرَ وَالثَّلَجُ، وَالْجَلِيدُ، وَالْبَرْدُ الثَّوْبَ، وَتُوجَدُ مَعَهُ مَشَقَّةٌ.

سَادِسًا - أَنَّ مُرَادَ الْإِمَامِ ابْنِ قُدَامَةَ مِنْ قَوْلِهِ: «لِأَنَّهُ فِي مَعْنَاهُ»^(٢). أَيْ أَنَّ الثَّلَجَ الذَّائِبَ فِي مَعْنَى الْمَطَرِ، وَبِهَذَا الْإِلْحَاقِ يَكُونُ قَدْ أُلْغِيَ الْفَارِقُ بَيْنَ الْفَرْعِ وَالْأَصْلِ، وَتَقَّحَ الْمَنَاطُ.

سَابِعًا - أَنَّ الْأَصْلَ أَبْلَغُ مِنَ الْفَرْعِ، فَإِذَا كَانَ الْجَمْعُ لَا يَجُوزُ فِي الْمَطَرِ الَّذِي لَا يَبُلُّ الثِّيَابَ^(٣) - وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ - ، فَكَيْفَ يَجُوزُ فِي الثَّلَجِ الَّذِي لَا يَبُلُّ الثِّيَابَ؟!

(١) «كَشَفُ الْمُحَدَّرَاتِ وَالرِّيَاضِ الْمُزْهَرَاتِ لِشَرْحِ أَحْصَرِ الْمُخْتَصَرَاتِ»: (١/١٨٦)، النَّاشِرُ: دَارُ الْبَشَائِرِ، ط ٣.

(٢) انْظُرْ تَكَرُّمًا - إِنْ شِئْتَ - «رَوْضَةَ النَّاطِرِ وَجَنَّةَ الْمُنَاطِرِ»: (٣/٨٥٠) النَّاشِرُ: مَكْتَبَةُ الرُّشْدِ، ط ٧، وَ«الْمَدْخَلُ إِلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ»، لِابْنِ بَدْرَانَ: (ص: ٣٠٣-٣٠٤)، النَّاشِرُ: مُؤَسَّسَةُ الرِّسَالَةِ، ط ٢.

إِقْبَاطُ: اسْتَعْمَلَ الْإِمَامُ ابْنُ قُدَامَةَ هَذَا اللَّفْظَ عِنْدَمَا أُلْغِيَ الْفَارِقُ بَيْنَ الْفَرْعِ وَالْأَصْلِ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ، كَمَا فِي «الْكَافِي» وَ«الْمُعْنِي». وَقَدْ جَمَعْتُ قِسْمًا كَبِيرًا مِنْهَا.

(٣) انْظُرْ تَكَرُّمًا - إِنْ شِئْتَ - «الْمُعْنِي»: (٣/١٣٣)، وَ«الْمُبْدَعُ شَرْحُ الْمُفْتَعِ»: (٢/١٢٦).

ثَامِنًا - أَنَّ إِلْغَاءَ الْفَارِقِ، وَتَنْقِيحَ الْمَنَاطِ يَسْتَلْزِمُ تَقْسِيمَ الْفَرْعِ كَالْأَصْلِ،
فَمَا بَلَّ الشِّيبَابَ مِنَ الثَّلْجِ، جَارَ الْجَمْعُ لِأَجْلِهِ، وَمَا لَا يَبُلُّ الشِّيبَابَ، فَلَا يَجُوزُ
الْجَمْعُ لِأَجْلِهِ.

تَاسِعًا - أَنَّ الثَّلْجَ لَا يَبُلُّ الشِّيبَابَ إِلَّا إِذَا تَحَوَّلَ عَنْ وَصْفِهِ.

عَاشِرًا - أَنَّ مَا فَصَّلَهُ الْإِمَامُ ابْنُ قُدَامَةَ قَدْ وَافَقَ فِيهِ جُمْهُورَ الشَّافِعِيَّةِ.

الْحَادِي عَشَرَ - أَنَّ مَا فَصَّلَهُ وَرَجَّحَهُ الْإِمَامُ ابْنُ قُدَامَةَ، بِاعْتِبَارِ النَّظَرِ إِلَى
مَا اسْتَظْهَرَهُ ابْنُ تَمِيمٍ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ مُفْلِحٍ، لَيْسَ مِنْ اخْتِيَارَاتِهِ الْمُخَالَفَةِ
لِلْمَذْهَبِ.

وَالْإِمَامُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْمُؤَفَّقُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى مِثْلِي فِي بَيَانِ مَكَانَتِهِ الْعِلْمِيَّةِ فِي
أُصُولِ مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ وَفُرُوعِهِ، وَلِذَلِكَ فَإِنِّي أَرَى مِنَ الْمُنَاسِبِ أَنْ
أُحِيلَ عَلَى كِتَابِ «الْمَدْخَلِ إِلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ» لِلْعَلَّامَةِ ابْنِ بَدْرَانَ،
وَكِتَابِ «الْمَدْخَلِ الْمُفَصَّلِ إِلَى فِقْهِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ» لِلْعَلَّامَةِ بَكْرِ:
أَبُو زَيْدٍ. وَلَكِنْ رَأَيْتُ أَنَّهُ لَا بَأْسَ مِنْ ذِكْرِ قَوْلِ الْعَلَّامَةِ ابْنِ بَدْرَانَ فِي مَدْحِ
كِتَابِ «رَوْضَةِ النَّاطِرِ وَجَنَّةِ الْمُنَاطِرِ» فِي أُصُولِ الْفِقْهِ عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ

أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: «إِنَّهُ أَنْفَعُ كِتَابٍ لِمَنْ يُرِيدُ تَعَاطِي الْأُصُولِ مِنْ أَصْحَابِنَا، فَمَقَامُ هَذَا الْكِتَابِ بَيْنَ كُتُبِ الْأُصُولِ مَقَامُ «الْمُقْنِعِ» بَيْنَ كُتُبِ الْفُرُوعِ»^(١).
وَمَدَحُهُ الشَّيْخُ الْعَلَّامَةُ بَكْرٌ أَبُو زَيْدٍ، فَقَالَ: «وَهُوَ عُمْدَةٌ فِي الْمَذْهَبِ»^(٢).

وَأَمَّا الْفُرُوعُ فَهُوَ صَاحِبُ «الْمُغْنِي»، وَ«الْكَافِي»، وَ«الْمُقْنِعِ»، وَ«الْعُمْدَةِ»، وَ«مُخْتَصَرِ الْهَدَايَةِ فِي الْفِقْهِ».

وَمَنْ اطَّلَعَ عَلَى «الْمَدَحَلَيْنِ» فِي بَيَانِ مَكَانَةِ مُصَنَّفَاتِ الْإِمَامِ أَبِي مُحَمَّدٍ الْمُؤَوَّقِ - لَا سِيَّمَا «الْمُغْنِي» - ، أَدْرَكَ أَنَّهُ كَانَ عَالِمًا خَيْرًا بِمَذْهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَرِوَايَاتِهِ.

وَهُوَ بِهَذَا الْإِعْتِبَارِ، وَتِلْكَ الْأَوْصَافِ حَقِيقٌ، وَجَدِيرٌ بِقَوْلِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ: «وَمَنْ كَانَ خَيْرًا بِأُصُولِ أَحْمَدَ، وَنُصُوصِهِ، عَرَفَ الرَّاجِحَ فِي مَذْهَبِهِ فِي عَامَّةِ الْمَسَائِلِ»^(٣).

(١) «الْمَدَحَلُ إِلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ»: (ص: ٤٦٤).

(٢) «الْمَدَحَلُ الْمُفْصَّلُ إِلَى فِقْهِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ»: (٢/ ٩٤٤)، النَّاشِرُ: دَارُ الْعَاصِمَةِ، ط ١.

(٣) «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى»: (٢٠/ ٢٢٨).

وَمِمَّا يُسْتَأْنَسُ بِهِ قَوْلُ الْحَافِظِ الضِّيَاءِ: «رَأَيْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ فِي النَّوْمِ، فَأَلْقَى عَلَيَّ مَسْأَلَةً، فَقُلْتُ: هَذِهِ فِي «الْخَرْقِيِّ»، فَقَالَ: مَا قَصَرَ صَاحِبُكُمْ الْمُؤَفَّقُ فِي شَرْحِ «الْخَرْقِيِّ»»^(١).

وَتَأْسِيسًا عَلَى مَا سَبَقَ، فَإِنَّ الْجَمْعَ لِلثَّلَجِ فِي الرَّاجِحِ الْأَصَحِّ مِنْ مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ - لَا يَجُوزُ، وَأَنَّهُ لَمْ يُلْحَقْ بِالْمَطَرِ، وَلَمْ يُقَسَّ عَلَيْهِ، وَلَمْ يُجْعَلْ فِي مَعْنَاهُ.

وَمَنْ تَدَبَّرَ مَا سَبَقَ ذِكْرُهُ مِنْ أَقْوَالِ الْحَنَابِلَةِ، عَلِمَ أَنَّ مَبْنَى الْمَنَعِ مِنَ الْإِلْحَاقِ لِلثَّلَجِ هُوَ عَدَمُ الْمَشَقَّةِ، وَلِذَلِكَ تَأَخَّرُوا عَنْ إِلْحَاقِ الْفَرْعِ بِالْأَصْلِ لَوْجُودِ الْفَارِقِ الْمُؤَثِّرِ بَيْنَهُمَا، وَلَوْ اسْتَكْمَلَ شُرُوطُ الْقِيَاسِ لَمَا تَأَخَّرُوا عَنْ إِلْحَاقِهِ.

وَهَذِهِ الدِّرَاسَةُ فِي مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ تَكْشِفُ أَنَّ الْجَمْعَ لِلثَّلَجِ فِي الْمَذْهَبِ لَيْسَ فِيهِ نَصٌّ مِنْ كِتَابٍ وَلَا سُنَّةٍ، وَلَا فَتْوَى عَنْ صَحَابِيٍّ لَا يُعْرِفُ لَهُ مُخَالَفٌ، أَوْ عُرِفَ لَهُ مُخَالَفٌ، وَلَا حَدِيثٌ مُرْسَلٌ أَوْ ضَعِيفٌ، وَلَا قِيَاسٌ، وَهَذِهِ مِنْ أَصُولِ الْمَذْهَبِ فِي اسْتِنْبَاطِ الْفُرُوعِ^(٢).

(١) «سِيرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ»: (٦٨/٢٢)، النَّاشِرُ: مَوْسَسَةُ الرَّسَالَةِ، ط ١.

(٢) انْظُرْ تَكَرُّمًا - إِنْ شِئْتَ - «الْمَدْخَلَ إِلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ»: (ص: ١١٣-١١٩).

وَبَعْدَ ذِكْرِي لِمَذَاهِبِ الْأَئِمَّةِ الْمَشْهُورِينَ، رَأَيْتُ مِنَ الْمُنَاسِبِ أَنْ
أَذْكُرَ بَعْضَ أَسْمَاءِ الْأَئِمَّةِ وَالْعُلَمَاءِ الَّذِينَ لَا يَرُونَ الْجَمْعَ فِي الْحَضَرِ^(١)،
وَهُمْ الْأَتِيَّةُ أَسْمَاؤُهُمْ:

❖ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ، ❖ وَ مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ، حَيْثُ قَالَا: «مَا نَعْلَمُ مِنَ
السَّنَةِ الْجَمْعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي حَضَرٍ، وَلَا سَفَرٍ، إِلَّا بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ
بِعَرَفَةٍ، وَبَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِجَمْعٍ»^(٢).

(١) قُلْتُ: جَمِيعُ مَنْ ذَكَرْتُ اسْمَهُ مِنَ الْأَئِمَّةِ لَا يَرَى الْجَمْعَ فِي الْحَضَرِ، وَلَكِنْ بَعْضُهُمْ لَا يَرَى
الْجَمْعَ إِلَّا فِي الْحَجِّ، وَبَعْضُهُمْ يَرَى الْجَمْعَ فِي الْحَجِّ وَالسَّفَرِ.

(٢) رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ»: (٥ / ٣٩٨ / ٨٣٤١)، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، عَنْ
هَشَامٍ، عَنِ الْحَسَنِ وَمُحَمَّدٍ... قُلْتُ: صَحِيحٌ، وَرَجَالُهُ رِجَالُ الشَّيْخَيْنِ، وَهَشَامٌ هَذَا هُوَ ابْنُ
حَسَّانٍ. فَإِنْ تَعَقَّبَ مُتَعَقِّبٌ بِقَوْلِ ابْنِ الْمُنْذِرِ فِي «الْأَوْسَطِ»: (٢ / ٤٣٤)، النَّاشِرُ: دَارُ طَيْبَةِ، ط ٣:
(وَقَدْ رَوَيْنَا عَنْ ابْنِ سِيرِينَ: أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى بَأْسًا أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ، إِذَا كَانَتْ حَاجَةً، أَوْ شَيْءٌ،
مَا لَمْ يَتَّخِذْهُ عَادَةً). فَفِي تَعَقُّبِهِ نَظَرٌ مِنْ وَجْهِهِ: أَوَّلُهَا - أَنَّهُ خَبِرَ مُعَلَّقَ مُعْضَلٍ. ثَانِيهَا - أَنَّ هَشَامَ بْنَ
حَسَّانٍ مِنَ أَثْبَتِ النَّاسِ فِي ابْنِ سِيرِينَ، وَقَدْ نُقِلَ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ خِلَافَ خَيْرِ ابْنِ الْمُنْذِرِ. ثَالِثُهَا - أَنَّهُ
مُخَالِفٌ لِقَوْلِ ابْنِ الْمُنْذِرِ نَفْسَهُ، كَمَا فِي «الْأَوْسَطِ»: (٢ / ٤٢٤)، وَهَذَا نَصُّهُ: «وَكَرِهْتُ طَائِفَةً
الْجَمْعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ إِلَّا عَشِيَّةَ عَرَفَةٍ، وَلَيْلَةَ جَمْعٍ، هَذَا قَوْلُ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، وَمُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ»!

❖ وَإِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ، ❖ وَأَبُو حَنِيفَةَ، ❖ وَأَبُو يُوسُفَ، ❖ وَمُحَمَّدُ بْنُ
الْحَسَنِ الشَّيْبَانِيُّ^(١)، ❖ وَالْأَسْوَدُ بْنُ يَزِيدَ، ❖ وَمَكْحُولٌ^(٢)، ❖
وَالْأَوْزَاعِيُّ^(٣)، ❖ وَاللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ^(٤)، ❖ وَالْمَزْنِيُّ^(٥)، ❖ وَالتِّرْمِذِيُّ^(٦)، ❖
وَأَبُو عَوَانَةَ^(٧)، ❖ وَالطَّحَاوِيُّ^(٨)، =

(١) انْظُرْ تَكَرُّمًا - إِنْ شِئْتَ - «الْحُجَّةَ عَلَى أَهْلِ الْمَدِينَةِ»: (١٧٧ / ١)، وَ«شَرَحَ مَعَانِي الْأَنْبَاءِ»: (٢١٥ / ١)، وَ«الْتِمَهِدَ لِمَا فِي الْمُوطَأِ مِنَ الْمَعَانِي وَالْأَسَانِيدِ» (١٩٨ / ١٢)، وَ«فَتَحَ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (٧٤٨ / ٢)، النَّاشِرُ: دَارُ السَّلَامِ وَالْفَيْحَاءِ، ط ٣.

(٢) «مُصَنَّفُ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ»: (٣٩٨ - ٣٩٦ / ٥)، وَ«مُصَنَّفُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ»: (٥٥٣ / ٢)، النَّاشِرُ: الْمَكْتَبُ الْإِسْلَامِيُّ، ط ٢.

(٣) «مَعَالِمُ السُّنَنِ»، لِلْخَطَّابِيِّ: (٢٦٥ / ١)، النَّاشِرُ: الْمَطْبَعَةُ الْعِلْمِيَّةُ، ط ١.

(٤) «تَارِيخُ ابْنِ مَعِينٍ»: (٤٩١ - ٤٩٠ / ٤)، النَّاشِرُ: مَرْكَزُ الْبَحْثِ الْعِلْمِيِّ وَإِحْيَاءِ التَّرَاثِ الْإِسْلَامِيِّ، جَامِعَةُ الْمَلِكِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، مَكَّةُ الْمُكَرَّمَةِ، ط ١.

(٥) «رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ وَعُمْدَةُ الْمُفْتِينَ»: (٥٠١ / ١)، النَّاشِرُ: دَارُ عَالَمِ الْكُتُبِ.

(٦) «سُنَنُ التِّرْمِذِيِّ»: (٣٥٧ / ١) النَّاشِرُ: مَكْتَبَةُ الْحَلَبِيِّ. انْظُرْ تَكَرُّمًا - إِنْ شِئْتَ - تَعْلِيْقَ الشَّيْخِ أَحْمَدَ شَاكِرٍ فِي الْحَاشِيَةِ.

(٧) «مُسْتَخْرَجُ أَبِي عَوَانَةَ»: (٨١ / ٢)، النَّاشِرُ: دَارُ الْمَعْرِفَةِ، ط ١.

(٨) «شَرَحَ مَعَانِي الْأَنْبَاءِ»: (١٦٥ - ١٦٦). قُلْتُ: الطَّحَاوِيُّ مَسْنُوبٌ إِلَى قَرِيْبَةٍ بِصَعِيدٍ مَضْرُ
تُسَمَّى «طَحَا»، وَمِنْ الْخَطَأِ أَنْ يُقَالَ: الطَّحَاوِيُّ، وَالْعَقِيدَةُ الطَّحَاوِيَّةُ، بِالتَّشْدِيدِ. انْظُرْ تَكَرُّمًا - إِنْ
شِئْتَ - «الْأَعْلَامَ» لِلزَّرْكَوِيِّ: (٢٠٦ / ١)، النَّاشِرُ: دَارُ الْعِلْمِ لِلْمَلَايِينِ، ط ١٥.

= ❖ وَابْنُ حَزْمٍ^(١)، ❖ وَالْحُسَيْنُ الْمَغْرِبِيُّ^(٢)، ❖ وَأَبُو الْحَسَنِ
السَّنْدِيُّ^(٣)، ❖ وَالصَّنْعَانِيُّ^(٤)، ❖ وَالشُّوكَانِيُّ^(٥)، ❖ وَصَدِّيقُ ابْنِ حَسَنِ^(٦)، ❖
وَأَبُو الْعَلَا الْمُبَارَكُفُورِيُّ^(٧)، ❖ وَمُحَمَّدُ الْأَمِينُ الشَّنْقِيطِيُّ^(٨)، ❖ وَمُقْبِلُ بْنُ
هَادِي الْوَادِعِيِّ^(٩)، ❖ وَأَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ السَّالِكُ الشَّنْقِيطِيُّ^(١٠).

إِقْطَاطُ: قَدْ وَافَقَ الْعُلَمَاءُ الْمَانِعُونَ لِلْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي الْحَضَرِ
الْعُلَمَاءُ الْمَانِعِينَ لِلْجَمْعِ بِعُذْرِ الثَّلَجِ، وَإِدْخَالِي لِلْإِئِمَّةِ الْمَانِعِينَ لِلْجَمْعِ هُوَ
نَظِيرُ إِدْخَالِ الْإِمَامِ ابْنِ حَزْمٍ لِلْمَانِعِينَ لِلْقِيَاسِ، حَيْثُ قَالَ: «لِأَنَّ الْقِيَاسَ

(١) «المُحَلَّى بِالْأَثَارِ»: (٢/ ٢٠٥-٢٠٦)، النَّاشِرُ: دَارُ الْفِكْرِ.

(٢) «الْبَدْرُ النَّهَامُ»: (٢/ ١١٣) النَّاشِرُ: دَارُ الْوَفَاءِ، ط ١.

(٣) «حَاشِيَةُ السَّنْدِيِّ» الْمَطْبُوعَةُ مَعَ «سُنَنِ النَّسَائِيِّ»: (١/ ٣١١)، النَّاشِرُ: دَارُ الْمَعْرِفَةِ.

(٤) «سُبُلُ السَّلَامِ»: (٣/ ١٤٥-١٤٧)، النَّاشِرُ: دَارُ ابْنِ الْجَوَازِيِّ.

(٥) «تَيْلُ الْأَوْطَارِ»: (٢/ ٥٢٧)، النَّاشِرُ: دَارُ الْوَفَاءِ وَالْأَنْدَلُسِ، ط ٢.

(٦) «الرَّوْضَةُ النَّدِيَّةُ شَرْحُ الدَّرَرِ الْبَهِيَّةِ»: (١/ ٧٤)، النَّاشِرُ: دَارُ الْجِيلِ.

(٧) «تُحْفَةُ الْأَخَوَذِيِّ»: (١/ ٥٥٩)، النَّاشِرُ: دَارُ الْفِكْرِ.

(٨) «أَصْوَاءُ الْبَيَانِ فِي إِيضَاحِ الْقُرْآنِ بِالْقُرْآنِ»: (١/ ٤٥٦-٤٦٤)، النَّاشِرُ: دَارُ الْفَوَائِدِ.

(٩) «الْجَمْعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي السَّفَرِ»: (ص: ٤٨)، آخِرُ الْكِتَابِ، وَفِي تَرْقِيمِ الشَّامِلَةِ: (٧٧).

(١٠) قَالَ عُبَيْدُ رَبِّهِ أَبُو مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنِي بِذَلِكَ مُشَافَهَةً، وَهَذَا أَمْرٌ مُتَوَاتِرٌ عَنْهُ.

عِنْدَ الْقَائِلِينَ بِهِ إِنَّهُ هُوَ قِيَاسُ الشَّيْءِ عَلَى نَظِيرِهِ، لَا عَلَى ضِدِّهِ، وَهَذَا مَا لَا خِلَافَ فِيهِ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْقِيَاسِ، وَقَدْ وَافَقَهُمْ مَنْ لَا يَقُولُ بِالْقِيَاسِ، عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ قِيَاسُ الشَّيْءِ عَلَى ضِدِّهِ، فَصَارَ إِجْمَاعًا مُتَيَقَّنًا، وَبَاطِلًا لَا شَكَّ فِيهِ»^(١).

وَإِدْخَالِي لِلْأَئِمَّةِ السَّانِعِينَ لِلْجَمْعِ هُوَ - أَيْضًا - نَظِيرُ إِدْخَالِ الْإِمَامِ ابْنِ مُفْلِحٍ فِي «الْفُرُوعِ».



(١) «الْمُحَلَّى بِالْأَثَارِ»: (١٢ / ٢).

ذَكَرُ حُجَجٍ جَمَاهِيرِ أَهْلِ الْعِلْمِ الْمَانِعِينَ لِلْجَمْعِ فِي الثَّلَجِ، وَالْمُخَالَفِينَ لَهُمْ،
وَمُنَاقَشَتَهَا، وَتَرْجِيحِ الرَّاجِحِ مِنْهَا

اعْلَمْ يَا رَعَاكَ اللَّهُ، أَنَّ مَنْ عَاشَ الْمَسْأَلَةَ، عَلِمَ أَنَّ أَكْثَرَ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ يَرَوْنَ
عَدَمَ جَوَازِ الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ لِلثَّلَجِ، وَأَنَّ الْقَلِيلَ مِنْهُمْ يَرَوْنَ الْجَوَازَ.
وَقَدْ رَأَيْتُ أَنَّ مِنَ الْعَدْلِ وَالْإِنْصَافِ ذَكَرُ حُجَجِ الْفَرِيقَيْنِ وَمُنَاقَشَتَهَا،
وَتَرْجِيحِ الرَّاجِحِ مِنْهَا.

وَالَّذِي يُهْمُنِي مِنَ الْمَانِعِينَ فِي الْمُنَاقَشَةِ غَيْرُ الْأَخْنَفِ الَّذِينَ قَدْ وَافَقَهُمْ
طَوَائِفُ مِنَ الْفُقَهَاءِ وَالْمُحَدِّثِينَ^(١)، لِأَنَّ أَمْرَهُمْ ظَاهِرٌ وَاضِحٌ، وَإِنَّمَا يُهْمُنِي
بَقِيَّةُ الْمَذَاهِبِ.

أَمَّا الْمَذْهَبُ الْمَالِكِيُّ فَقَدْ تَقَدَّمتْ دِرَاسَةُ الْمَسْأَلَةِ فِيهِ، وَأَرَى أَنَّ مِنَ
الْأَهْمِيَّةِ بِمَكَانِ الرَّجُوعِ إِلَيْهَا، لِارْتِبَاطِهَا بِمَا سَأَذْكُرُهُ.

وَبَعْدَ تِلْكَ الدِّرَاسَةِ يَرِدُ سُؤَالٌ يَحْتَاجُ إِلَى إِجَابَةٍ، وَهُوَ: مَا السَّبَبُ الَّذِي
حَمَلَ الْإِمَامَ مَالِكًا عَلَى عَدَمِ اعْتِبَارِ الثَّلَجِ عُذْرًا لِلْجَمْعِ؟

(١) لَقَدْ ذَكَرْتُ بَعْضَ أَسَاءِ هَؤُلَاءِ الْأُئِمَّةِ فِي كِتَابِي: «تَنْبِيهِ السَّاجِدِ عَلَى تَهَاوُنِ الْأُئِمَّةِ وَالْمَأْمُومِينَ فِي
الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي الْمَسَاجِدِ».

الْجَوَابُ: إِنَّ حُسْنَ الظَّنِّ بِالْإِمَامِ مَالِكٍ يَدْفَعُنَا إِلَى أَنْ نَقُولَ: لَوْ وَجَدَ
الْإِمَامُ دَلِيلًا مِنَ الْقُرْآنِ أَوْ السُّنَّةِ أَوْ الْإِجْمَاعِ عَلَى جَوَازِ الْجَمْعِ لِلثَّلَجِ، لَقَالَ
بِهِ. وَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ مِنْ أُصُولِ مَذْهَبِهِ فِي اسْتِنْبَاطِ الْقُرْءِ (١).

وَتَنْبِيْهُ الْخِطَابِ مِنَ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ - أَيْضًا - مِنْ أُصُولِ مَذْهَبِهِ، وَسُمِّيَ
بِذَلِكَ، «لِأَنَّ السَّامِعَ يَتَنَبَّهُ عِنْدَ الْخِطَابِ بِالْمَعْنَى الْمَنْطُوقِ بِهِ وَخَدَهُ إِلَى
دَلَالَةِ اللَّفْظِ، عَلَى مَعْنَى غَيْرِ مَذْكُورٍ مُوَافِقٍ لِلْمَعْنَى الْمَذْكُورِ فِي الْحُكْمِ
بِالْمُسَاوَاةِ لَهُ فِيهِ، وَالْأَوْلَوِيَّةِ بِهِ عَنْهُ» (٢).

فَلَوْ كَانَ الثَّلَجُ مُوَافِقًا لِلْمَطَرِ بِالْمُسَاوَاةِ لَهُ فِيهِ، أَوْ الْأَوْلَوِيَّةِ بِهِ عَنْهُ،
لَجَعَلَهُ سَبَبًا مِنْ أَسْبَابِ الْجَمْعِ.

وَالْقِيَاسُ - أَيْضًا - ، لِكِنَّهُ لَا يَجْرِي فِي الرَّخْصِ عَلَى الْمَشْهُورِ مِنْ
مَذْهَبِهِ (٣)، وَقِيلَ يَجْرِي (١).

(١) انْظُرْ تَكَرُّمًا - إِنْ شِئْتَ - «إِصْصَالِ السَّالِكِ فِي أُصُولِ الْإِمَامِ مَالِكٍ»، لِمُحَمَّدٍ بَحْيَى الشَّنْقِيْطِيِّ :
(٦-١٨)، النَّاشِرُ: الْمَطْبَعَةُ التَّوْنِيسِيَّةُ، تَهْجُ سُوْقِ الْبَلَاطِ.

(٢) انْظُرْ تَكَرُّمًا - إِنْ شِئْتَ - الْمَرْجِعِ السَّابِقِ: (ص: ١٢-١٣).

(٣) انْظُرْ تَكَرُّمًا - إِنْ شِئْتَ - «تَقْرِيبِ الْوُصُولِ إِلَى عِلْمِ الْأُصُولِ» (ص: ١٣٥)، لِابْنِ جُزَيٍّ، النَّاشِرُ:
دَارُ التَّرَاثِ الْإِسْلَامِيِّ ط ١، وَ«إِصْصَالِ السَّالِكِ فِي أُصُولِ الْإِمَامِ مَالِكٍ»: (ص: ١٨-١٩)، وَ«نَشْرُ»

وَلَوْ قُلْنَا بِجَرَيَانِهِ، فَلَوْ كَانَ الثَّلْجُ مِمَّا يُلْحَقُ بِالْمَطَرِ، لَمَا تَأَخَّرَ عَنْ
إِلْحَاقِهِ.

وَأَيْضًا لَوْ وَجَدَ الْإِمَامُ عَمَلَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ عَلَى الْجَمْعِ لِلثَّلْجِ، لَقَالَ بِهِ،
لِأَنَّ عَمَلَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مِنْ أَصُولِ مَذْهَبِهِ^(٢).

وَمِنْ أَصُولِ مَذْهَبِهِ - أَيْضًا - قَوْلُ الصَّحَابِيِّ وَفَعْلُهُ بِشَرْطِهِ^(٣). فَلَوْ وَجَدَ
قَوْلًا، أَوْ فِعْلًا لِصَحَابِيٍّ وَاحِدٍ فِي الْجَمْعِ لِلثَّلْجِ، لَمَا وَسِعَهُ مُحَالَفَتُهُ.

وَحُلَاصَةُ السَّبَبِ الْحَامِلِ لِلْإِمَامِ مَالِكٍ عَلَى عَدَمِ اعْتِبَارِ الثَّلْجِ عُذْرًا
لِلْجَمْعِ هُوَ انْعِدَامُ الدَّلِيلِ، عَلَى كَثْرَةِ أَصُولِ مَذْهَبِهِ!

=الْوُرُودُ عَلَى مَرَاqِي السُّعُودِ»، لِمُحَمَّدِ الْأَمِينِ الشَّنْفِيطِيِّ: (٢/ ٤٤٥)، النَّاشِرُ: دَارُ الْمَنَارَةِ، ط ١.
و«نَبَلَ السُّؤَالِ عَلَى مُرْتَقَى الْوُصُولِ»، لِمُحَمَّدِ يَحْيَى الْوَلَاتِيِّ: (ص: ١٧٢)، النَّاشِرُ: دَارُ عَالَمِ الْكُتُبِ.
(١) انْظُرْ تَكَرُّمًا - إِنْ شِئْتَ - «شَرَحَ تَنْقِيحِ الْفُصُولِ فِي اخْتِصَارِ الْمَحْصُولِ فِي الْأُصُولِ»
لِلْقَرَّافِيِّ: (ص: ٣٢٤)، النَّاشِرُ: دَارُ الْفِكْرِ، وَ«رَفَعَ النُّقَابَ عَنْ تَنْقِيحِ الشُّهَابِ» لِلشُّوشَاوِيِّ
(٥/ ٤٦١) النَّاشِرُ: مَكْتَبَةُ الرُّشْدِ، ط ١.

(٢) انْظُرْ تَكَرُّمًا - إِنْ شِئْتَ - «إِصْصَالِ السَّالِكِ فِي أَصُولِ الْإِمَامِ مَالِكٍ»: (ص: ١٩-٢٠).

(٣) انْظُرْ تَكَرُّمًا - إِنْ شِئْتَ - الْمَرْجِعَ السَّابِقَ: (ص: ٢٠).

وَأَمَّا الْمَذْهَبُ الشَّافِعِيُّ، فَقَدْ أَطْلُتْ فِيهِ الدِّرَاسَةُ، وَالْكَلامُ مُتَرَابِطٌ
بِبَعْضِهِ، وَذِكْرُ بَعْضِهِ دُونَ بَعْضٍ مُحِلٌّ، وَكَرِهْتُ - أَيْضًا - تَكَرَّرَ الْكَلَامُ، لِأَنَّهُ
مَدْعَاةٌ إِلَى السَّامَةِ وَالْمَلَلِ، فَأَرَى الرَّجُوعَ إِلَيْهِ، لَكِنِّي سَأَذْكُرُ الْأَسْبَابَ الَّتِي
دَفَعَتْ الْإِمَامَ الشَّافِعِيَّ، وَجُمْهُورَ مَذْهَبِهِ عَلَى عَدَمِ جَوَازِ الْجَمْعِ لِلثَّلَجِ.

السَّبَبُ الْأَوَّلُ - انْعِدَامُ الدَّلِيلِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ.

السَّبَبُ الثَّانِي - أَنَّ الْقِيَاسَ لَا يَجْرِي فِي الرُّخْصِ عِنْدَ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ،
كَمَا سَبَقَ مَنْصُوصًا مِنْ كَلَامِهِ.

وَفِي خُصُوصِ الْمَسْأَلَةِ - أَيْضًا - رَاعَى السُّنَّةَ التَّرَكِّيَّةَ، حَيْثُ قَالَ مُثَلًّا
بِأَمْرَيْنِ: «وَقَدْ كَانَتْ أَمْرًا ضَرْفًا، وَخَوْفٌ، فَلَمْ يُعْلَمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - ﷺ -
جَمَعَ»^(١).

وَأَمَّا الْجُمْهُورُ، فَقَدْ وَاَفَقُوا إِمَامَ مَذْهَبِهِمْ فِي السَّبَبِ الْأَوَّلِ، وَأَمَّا السَّبَبُ
الثَّانِي فَقَدْ خَالَفُوهُ فِيهِ، وَرَأَوْا أَنَّ الْقِيَاسَ يَجْرِي فِي الرُّخْصِ، وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ
وَاَفَقُوا إِمَامَهُمْ فِي النَّتِيجَةِ، فَتَأَخَّرُوا عَنْ إِلْحَاقِ الْفَرْعِ بِالْأَصْلِ، لِوُجُودِ
الْفَارِقِ الْمُؤَثِّرِ بَيْنَهُمَا، إِذِ الْعِلَّةُ فِي الْأَصْلِ الْمَشَقَّةُ، وَهِيَ مُتَنَفِيَةٌ فِي الْفَرْعِ.

فَخُلَاصَةُ السَّبَبِ الدَّافِعِ لِلْجُمْهُورِ: انْعِدَامُ الدَّلِيلِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ
وَالْإِجْمَاعِ وَالْقِيَاسِ.

وَأَمَّا مَذْهَبُ الْحَنَابِلَةِ، فَالْعِلَّةُ فِي عَدَمِ نَقْلِ الدَّرَاسَةِ هِيَ نَفْسُ الْعِلَّةِ فِي
الْمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ، وَمَعَ هَذَا فَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ السَّبَبِ الَّذِي دَعَاهُمْ إِلَى عَدَمِ
جَوَازِ الْجَمْعِ لِلتَّلَجِّ عَلَى الظَّاهِرِ وَالْأَصَحِّ فِي الْمَذْهَبِ.

وَالسَّبَبُ هُوَ انْعِدَامُ الدَّلِيلِ مِنْ جَمِيعِ أَصُولِ الْمَذْهَبِ حَتَّى الْقِيَاسِ،
لَوْجُودِ الْفَارِقِ الْمُؤَثِّرِ بَيْنَ الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ، إِذِ الْعِلَّةُ فِي الْأَصْلِ الْمَشَقَّةُ،
وَهِيَ مُتَنَفِيَةٌ فِي الْفَرْعِ.

فَخُلَاصَةُ السَّبَبِ الدَّاعِي: انْعِدَامُ الدَّلِيلِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَفَتْوَى
الصَّحَابِيِّ الَّذِي لَا يُعْرَفُ لَهُ مُخَالَفٌ، أَوْ عُرِفَ لَهُ مُخَالَفٌ، وَمِنْ الْحَدِيثِ
الْمُرْسَلِ أَوْ الضَّعِيفِ، وَمِنْ جَمِيعِ أَنْوَاعِ الْقِيَاسِ، وَهُوَ الْأَصْلُ الْخَامِسُ
مِنْ أَصُولِ الْمَذْهَبِ فِي اسْتِنْبَاطِ الْفُرُوعِ.

وَأَمَّا عَنْ حُجَّةِ الْمُجَوِّزِينَ لِلْجَمْعِ فِي الثَّلَجِ، فَقَدْ تَأَمَّلْتُ أَقْوَالَهُمْ، فَلَمْ أَرِ وَاحِدًا مِنْهُمْ اعْتَمَدَ عَلَى نَصٍّ مِنْ قُرْآنٍ، أَوْ سُنَّةٍ، أَوْ إِجْمَاعٍ، أَوْ جَرَيَانٍ عَمَلٍ، أَوْ قَوْلٍ صَاحِبٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ - ﷺ -، وَإِنَّمَا كَانَتْ حُجَّتُهُمْ الْإِلْحَاقُ وَالْقِيَاسُ. أَمَّا الْإِلْحَاقُ، فَقَدْ أَلْغَوْا الْفَارِقَ بَيْنَ الْفَرْعِ وَالْأَصْلِ، فَالْحَقُّوا الْمَسْكُوتَ عَنْهُ بِالْمَنْطُوقِ بِهِ، ظَنًّا مِنْهُمْ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا.

وَهَذَا الْإِلْحَاقُ «نَوْعٌ مِنَ الْقِيَاسِ الْجَلِيِّ، وَيُسَمِّيهِ الشَّافِعِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - الْقِيَاسَ فِي مَعْنَى الْأَصْلِ. وَأَكْثَرُ أَهْلِ الْأَصُولِ لَا يُطْلِقُونَ عَلَيْهِ اسْمَ الْقِيَاسِ، مَعَ أَنَّهُ إِلْحَاقٌ مَسْكُوتٌ عَنْهُ بِمَنْطُوقٍ بِهِ لِعَدَمِ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا، أَعْنِي: الْفَرْقَ الْمُؤَثِّرَ فِي الْحُكْمِ»^(١)، «وَهُوَ الْمَعْرُوفُ بِالْإِغَاءِ الْفَارِقِ وَتَنْقِيحِ الْمَنَاطِ»^(٢)، وَيُسَمَّى - أَيْضًا - «فَحْوَى الْخِطَابِ»^(٣)، «وَهُوَ بِعَيْنِهِ مَفْهُومُ الْمُؤَافَقَةِ، وَيُسَمَّى - أَيْضًا - الْقِيَاسَ الْجَلِيِّ»^(٤)، وَسُمِّيَ بِذَلِكَ، «لِكَوْنِ الْمَعْنَى الْمَسْكُوتِ عَنْهُ مُوَافِقًا لِلْمَعْنَى الْمَنْطُوقِ بِهِ فِي الْحُكْمِ»^(٥)،

(١) «أَضْوَاءُ الْبَيَانِ»: (٣/ ٦٨٤).

(٢) الْمَرْجِعُ السَّابِقُ: (١/ ٤٤٤).

(٣) «أَضْوَاءُ الْبَيَانِ»: (١/ ٥١٢).

(٤) الْمَرْجِعُ السَّابِقُ: (٤/ ٧٥٤).

(٥) «إِصْبَالُ السَّالِكِ فِي أُصُولِ الْإِمَامِ مَالِكٍ»: (ص: ١٢).

بِالْمُسَاوَاةِ لَهُ فِيهِ، أَوْ الْأَوَّلِيَّةِ بِهِ عَنْهُ، لِأَنَّ الْمَسْكُوتَ عَنْهُ قَدْ يَكُونُ أَوَّلَى مِنَ الْمَنْطُوقِ، أَوْ مُسَاوِيًا لَهُ^(١).

وَأَمَّا الْقِيَاسُ، فَقَدْ أَجْرَوهُ فِي الرُّخْصِ، وَجَوَّزُوا الْجَمْعَ فِي التَّلَجِّ بِجَامِعِ الْعِلَّةِ بَيْنَ الْأَصْلِ، وَالْفَرْعِ، وَهِيَ الْمَشَقَّةُ وَالْأَذَى.

ذِكْرُ بَيَانِ أَهَمِّ الْفُرُوقِ بَيْنَ جَمَاهِيرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَالْمُجَوِّزِينَ

الْفَرْقُ الْأَوَّلُ - أَنَّ جَمَاهِيرَ أَهْلِ الْعِلْمِ اثْبَتُوا الْفَارِقَ بَيْنَ الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ، وَأَمَّا الْمُجَوِّزُونَ فَقَدْ خَالَفُوهُمْ، فَتَفَقَّوْا الْفَارِقَ بَيْنَ الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ.

الْفَرْقُ الثَّانِي - أَنَّ جَمَاهِيرَ أَهْلِ الْعِلْمِ نَفَوْا عِلَّةَ الْمَشَقَّةِ، وَالْأَذَى بَيْنَ الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ، وَأَمَّا الْمُجَوِّزُونَ، فَقَدْ خَالَفُوهُمْ، فَأَثْبَتُوا عِلَّةَ الْمَشَقَّةِ، وَالْأَذَى بَيْنَ الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ.

الْفَرْقُ الثَّلَاثُ - أَنَّ بَعْضَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ الْجَمَاهِيرِ رَاعَى السُّنَّةَ التَّرَكِّيَّةَ، وَأَمَّا الْمُجَوِّزُونَ، فَقَدْ خَالَفُوا، فَلَمْ يَرَاعَوْهَا.

(١) انْظُرْ تَكَرُّمًا - إِنَّ شَيْئًا - «مَذْكُورَةً فِي أَصُولِ الْفِقْهِ»، لِمُحَمَّدِ الْأَمِينِ الشَّنَقِيطِيِّ: (ص: ١٠٦)،

ذِكْرُ بَيَانِ الرَّاجِحِ مِنَ الْقَوْلَيْنِ

بَعْدَ النَّظَرِ وَالتَّأَمُّلِ فِي حُجَجِ الْفَرِيقَيْنِ، قَدْ رَأَيْتُ أَنَّ قَوْلَ جَمَاهِيرِ أَهْلِ الْعِلْمِ هُوَ الرَّاجِحُ مِنْ وَجُوهِ:

أَوَّلُهَا - أَنَّ قِيَاسَ الثَّلْجِ عَلَى الْمَطَرِ قِيَاسٌ مَعَ الْفَارِقِ الْقَوِيِّ، وَلَا مَدْخَلَ لَهُ فِي الْقِيَاسِ الْحَلِّيِّ الْمَقْطُوعِ بِنَفْيِ الْفَارِقِ فِيهِ، لَوْجُودِ الْفَرْقِ بَيْنَ الْمَطَرِ وَالثَّلْجِ فِي أَمْرَيْنِ:

الأَوَّلُ - أَنَّ الْمَطَرَ الَّذِي تَلَحَّقَ الْمَشَقَّةُ بِالْخُرُوجِ فِيهِ، يُبُلُّ الثِّيَابَ وَيُفِضِي إِلَى الْحِلْدِ، وَالْبَشَرَةِ، وَالثَّلْجُ بَعَكْسِ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ «كَالْغُبَارِ»^(١)، كَمَا قَالَ الْإِمَامُ الْمَاوَرَدِيُّ، وَ«أَنَّ نَفْضَهُ عَنِ الثَّوْبِ مُمَكِّنٌ»^(٢)، كَمَا قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الصَّلَاحِ الدَّمَشَقِيُّ^(٣)، وَشَبَّهَهُ الْإِمَامُ ابْنُ رَجَبٍ بِالْقُطْنِ وَالْحَشِيشِ^(٤).

(١) «الْحَاوِي الْكَبِيرُ»: (٢/ ٤٩٧).

(٢) «شَرْحُ مُشْكِلِ الْوَسِيطِ»: (٢/ ٢٧٠).

(٣) الْإِمَامُ ابْنُ الصَّلَاحِ شَامِيٌّ، وَالثَّلْجُ فِي عَصْرِهِ أَوْفَرُ، فَهُوَ يُخْبِرُ عَنْ وَاقِعِ عَاشِهِ، وَهُوَ مِنْ مَعَادِنِ الصَّدَقِ.

(٤) «فَتْحُ الْبَارِي شَرْحُ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ»: (٢/ ٢٤٩).

وَالْمَعْرُوفُ أَنَّ الْمَطَرَ يُسَبِّبُ الطِّينَ، وَالْوَحْلَ، وَالسُّيُولَ،
وَالْمَخَاضَاتِ، وَالثَّلْجُ بَعَكْسِ ذَلِكَ، بَلْ إِنَّهُ يُشَكِّلُ طَبَقَةً عَازِلَةً عَنِ الطِّينِ،
وَالْوَحْلِ إِذَا كَانَ كَثِيرًا، كَمَا لَا يَخْفَى، وَهَذَا قَبْلَ أَنْ يَتَحَوَّلَ عَنْ وَصْفِهِ،
وَيُلْحَقَ بِالْمَطَرِ.

وَمَنْ أَرَادَ مَعْرِفَةَ ذَلِكَ الْفَرْقِ، فَلْيَجَرِّبْ أَنْ يَسِيرَ فِي الْمَطَرِ عَلَى أَرْضٍ
غَيْرِ مُعَبَّدَةٍ تَارَةً، وَعَلَى أَرْضٍ مُعَبَّدَةٍ تَارَةً أُخْرَى، بِمِقْدَارِ قِرَاءَةِ نِصْفِ جُزْءٍ
مِنَ الْقُرْآنِ بِحَدَرٍ شَرْعِيٍّ، ثُمَّ يَفْعَلْ ذَلِكَ فِي حَالِ الثَّلَجِ، ثُمَّ يَقُومَ بِكِتَابَةِ تِلْكَ
النَّاتِجِ عَلَى مُذَكَّرَةٍ.

أَسْتَطِيعُ أَنْ أَكْتُبَ تِلْكَ النَّاتِجَ، وَلَكِنِّي لَا أُرِيدُ أَنْ تَفُوتَكَ التَّجَرُّبَةُ
الْعَمَلِيَّةُ، حَتَّى تَبْقَى مُسْتَقَرَّةً فِي الذَّاكِرَةِ قَبْلَ الْمُذَكَّرَةِ.

وَلَكِنْ مَنْ جَرَّبَ، أَزْدَادَتْ فِي قَلْبِهِ قِيَمَةُ الْعُلَمَاءِ الَّذِينَ فَرَّقُوا، وَعَلِمَ أَنََّّهُمْ
لَمْ يَفْعَلُوا ذَلِكَ التَّفْرِيقَ عَنْ جَهْلِ، أَوْ هَوَى، وَإِنَّمَا عَنْ عِلْمٍ، وَوَرَعٍ.

وَهَذَا الْفَرْقُ الْآيَفُ قَدْ اكْتَفَى بِهِ الْجُمْهُورُ، فَحَمَلَهُمْ عَلَى عَدَمِ
الْإِلْحَاقِ، وَالْقِيَاسِ.

الثَّانِي - أَنَّ نَزُولَ الثَّلْجِ - لَا سِيَّما إِنْ كَانَ نَادِرًا، كَمَا فِي بِلَادِنَا - لَهُ مَنْزِلَةٌ خَاصَّةٌ عِنْدَ الْكِبَارِ وَالصَّغَارِ، حَيْثُ تَغْمُرُ الْفَرَحَةَ قُلُوبَهُمْ، وَيُظْهِرُ السُّرُورَ عَلَى مُحْيَايِهِمْ، حَتَّى إِنْ بَعْضُهُمْ إِذَا شَاهَدَ الثَّلْجَ فِي أَوَّلِ لَحْظَةٍ مِنْ تَسَاقُطِهِ، اسْتَهْلَ قَائِلًا - دُونَ أَيِّ مُقَدِّمَاتٍ، أَوْ تَفَكِيرٍ - : «ثَلْجٌ»! فَأَيَّقَظَتْ كَلِمَتُهُ السَّاهِيَّ وَالْغَافِلَ، وَأَقَامَتِ الْقَاعِدَ وَالْجَالِسَ، وَحَرَّكَتِ الْوَاقِفَ وَالْقَائِمَ، لِمُشَاهَدَةِ مَقْطَعٍ لَهُ مَقَامٌ فِي النُّفُوسِ، طَالَمَا انْتَبَظُوهُ انْتِظَارَ الْحَبِيبِ الْغَائِبِ، إِذَا قَدِمَ مِنَ السَّفَرِ.

إِنَّ تِلْكَ الْفَرَحَةَ لَتَدْفَعُهُمْ إِلَى الْخُرُوجِ مِنَ الْبُيُوتِ^(١)، اهْتِبَالًا لِلْفُرْصَةِ الَّتِي قَدْ لَا تَتَكَرَّرُ فِي ذَلِكَ الْفَصْلِ، فَحِينَئِذٍ لَا تَسْأَلُ عَنِ اللَّعِبِ بِالثَّلْجِ بِشَتَّى أَنْوَاعِهِ، وَأَشْكَالِهِ، وَلَا تَسْأَلُ عَنِ التَّقَاطُطِ الصُّورِ مِنَ الْهَوَاتِفِ، وَغَيْرِهَا.

وَلَقَدْ رَأَيْتُ النَّاسَ إِذَا نَزَلَ الثَّلْجُ، خَرَجُوا مِنْ بُيُوتِهِمْ فَرِحِينَ، يَلْعَبُونَ، وَيَتَضَارَبُونَ بِهِ!

وَأَعْرِفُ أَحَدَ الْإِخْوَةِ عِنْدَمَا وَقَعَ الثَّلْجُ فِي غَيْرِ مَنْطَقَتِنَا أَنَّهُ أَخَذَ أَهْلَهُ، وَأَوْلَادَهُ بِسَيَّارَتِهِ إِلَى تِلْكَ الْمِنْطَقَةِ، شَوْقًا إِلَى الثَّلْجِ، وَرُؤْيَيْهِ، وَاللَّعِبِ بِهِ!

وَحَدَّثَنِي أَحَدُ أَيْمَةِ الْمَسَاجِدِ الْفَضْلَاءِ: أَنَّ بَعْضَ أَقَارِبِهِ الَّذِينَ يَسْكُنُونَ
«الْغُورَ» عِنْدَمَا وَقَعَ الثَّلْجُ فِي الْعَاصِمَةِ الْأُرْدُنِّيَّةِ، حَدَاهُمُ الشَّوْقُ إِلَيْهِ
مَسْرُورِينَ!

وَحَدَّثَنِي وَاحِدٌ مِنَ الْإِخْوَةِ الثَّقَاتِ: أَنَّ إِمَامَ مَسْجِدٍ حَيٍّ جَمَعَ لِلثَّلْجِ،
فَخَرَجَتْ طَائِفَةٌ مِنَ الْمَسْجِدِ لَا لِلذَّهَابِ إِلَى الْبُيُوتِ، وَإِنَّمَا لِلْعِبِّ بِالثَّلْجِ!
إِنَّ نُزُولَ الثَّلْجِ يُفْرِحُ بِهِ فَرَحًا خَاصًّا يُدْرِكُهُ مَنْ لَهُ اهْتِمَامٌ فِي مُرَاقَبَةِ
الظُّوَاهِرِ الْكَوْنِيَّةِ، كَالشُّعْرَاءِ الَّذِينَ أَنْسَابَ الشَّعْرِ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ، مُصَوِّرًا تِلْكَ
الْمَشَاعِرَ الْمَكْنُونَةَ فِي الْخَلَجَاتِ، فَهَكَذَا بَعْضُ مَا قَالُوا فِي الثَّلْجِ مِنَ
الْأَبْيَاتِ:

«قَالَ الصَّنَوْبَرِيُّ:

وَالْجَوْ يُخْلِي فِي الْبَيْتِ ∴ ضِ وَفِي تَقْيِ الدَّرِّ يُعْرَضُ
أَطْنَنْتَ ثَلْجًا ذَا؟ فَذَا ∴ وَرَدَّ عَلَى الْأَغْصَانِ يُنْفَضُ
وَرَدُ الرَّبِيعِ مَلُوءٌ ∴ وَالْوَرْدُ فِي كَانُونٍ أَبْيَضُ

وَقَالَ الرَّقِّي:

أَرْضُ تَزِينَتِهَا السَّهْمَا ∴ ءُ بَرُونَتِي لِلثَّلْجِ زَاهِرُ
مُتَطَإِرًا فِي جَوْهٍ ∴ فَكَأَنَّهُ بَعَرُ الْأَبَاعِرُ

وَقَالَ:

رَأَيْتُ سَحَابًا فِي الصَّبَاحِ فَحَثَّنِي .. عَلَى زَهْرَاتِ اللَّصْبُوحِ تُؤَلَّفُ
وَأَقْبَلَ يَذْرِي مِنْ لَآئِي دُمُوعِهِ .. نَشَارًا بِهِ الْأَرْضَ الْفَضَاءُ تُزْخَرَفُ
وَيُنْدِفُ كَأَفُورًا يَطِيرُ سَبِيحُهُ .. وَلَمْ أَرَ كَأَفُورًا سِوَى ذَاكَ يُنْدَفُ

وَقَالَ التَّنَوُّحِيُّ:

وَالْأَرْضُ تَحْتَ بَيَاضِ الثَّلْجِ .. قَدْ أَلْبَسَتْ حَبَكًا أَوْ غُشِّيَتْ وَرَقًا

وَقَالَ أَبُو فِرَاسٍ:

وَالْجَوُّ يَنْشُرُ دُرًّا غَيْرَ مُنْتَظَمٍ .. وَالْأَرْضُ بَارِزَةٌ فِي ثَوْبِ كَأْفُورٍ

وَقَالَ الْمُعَوَّجُ:

أَقْبَلَ الثَّلْجُ فِي غَلَائِلِ نُورٍ .. يَتَهَادَى كَاللُّؤْلُؤِ الْمَمْتُورِ
فَكَأَنَّ السَّمَاءَ زُفَّتْ إِلَى الْ .. أَرْضِ وَصَارَ النَّارُ مِنْ كَأْفُورِ

وَقَالَ كُشَاجِمٌ:

ثَلْجٌ وَشَمْسٌ وَصَوْبٌ غَادِيَةٌ .. وَالْأَرْضُ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ زَهْرَةٌ
بَاتَتْ وَقِيَعَاتُهَا زَبَرْجَدَةٌ .. وَأَصْبَحَتْ قَدْ تَحَوَّلَتْ دُرَّةٌ
كَأَنَّهَا وَالثَّلْجُ وَجُ تَضَحِكُهَا .. تُعَارِ بِمَنْ أَحْبَبَهُ تُغْفِرُهُ
كَأَنَّ فِي الْجَوِّ أَيْدِيًا نَشَرَتْ .. وَزِدَا عَلَيْنَا وَأَسْرَعَتْ نَشْرَهُ
شَابَتْ فَسُرَتْ بِذَاكَ وَابْتَهَجَتْ .. وَكَانَ عَهْدِي بِالْمَشْيِبِ يُسْتَكْرَهُ

وَقَالَ:

الثلج يسقط أم لجين يسبك .: أم ذا حصى الكافور ظل يفرك
راحت به الأرض الفضاء كأنها .: من كل ناحية بثغرك تضحك
شابت مفارقها فبين ضحكها .: طوراً وعهدي بالمشيب ينسك
أوقى على خضر الغصون فأصبحت .: كالدّر في قصب الزبرجد يسلك

وَقَالَ آخَرُ:

الثلج يطرفنا في كل شارقة .: كالقطن منتشراً من قوس حلاج
أو كالذيق من الحوار تنخله .: أيدي مناخل ما ينطت بأشراج^(١)

لقد صوّرت الأبيات الشعرية السابقة جانباً يسيراً من مقاطع
الأحاسيس، والمشاعر عند الناس تجاه الثلج، تشعر من خلالها أنهم في
نزهة أو حفل.

ثانيها - أن قياس الثلج على المطر معنى مستنبط، وإلحاق مسكوت
عنه لم يجز به العمل لا من النبي - ﷺ -، ولا من الصحابة - رضي الله عنهم -، ولا من
التابعين، والمسكوت عنه لا يصح العمل به، لأن ترك العمل به من النبي

(١) قلت: جميع هذه الأبيات من كتاب «المحب والمحبوب»، للسري الرفاء: (٢٢٩/٤) -

(٢٣٣)، الناشر: مجمع اللغة العربية، دمشق. بتصرف يسير، ولكن ليس في الشعر.

- ﷺ - فِي جَمِيعِ عُمْرِهِ، وَتَرَكَ السَّلَفُ الصَّالِحُ لَهُ عَلَى تَوَالِي أَرْبَعِينَ نَصًّا فِي التَّرْكِ.

فَصَارَ عَمَلُهُمْ بِخِلَافِ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى أَنَّ الْمُجَوِّزِينَ فِي اسْتِدْلَالِهِمْ، وَعَمَلِهِمْ مُحْطُوتُونَ، وَمُخَالَفُونَ لِلسُّنَّةِ.

وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُ مَسْأَلَةِ التَّرْوُكِ تَحْتَ الْعُنْوَانِ السَّابِقِ: ذِكْرُ بَعْضِ أَقْوَالِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي السُّنَّةِ التَّرَكِّيَّةِ، وَأَثَرِ فَهْمِ الصَّحَابَةِ - ﷺ - ، وَعَمَلِهِمْ، وَتَرْوُكِهِمْ فِي فَقْهِ الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ.

وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ، فَإِنَّ الْقِيَاسَ قَدْ فَقَدَ أَوَّلَ ضَابِطٍ مِنْ ضَوَابِطِهِ، أَلَا وَهُوَ وُجُودُ النَّصِّ، لِأَنَّ وُجُودَهُ يُسْقِطُ الْقِيَاسَ^(١)، كَمَا قَرَّرَ ذَلِكَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ حَيْثُ قَالَ: «وَنَحْكُمُ بِالْإِجْمَاعِ، ثُمَّ الْقِيَاسِ، وَهُوَ أَوْفَى مِنْ هَذَا، وَلَكِنَّهَا مَنْزِلَةٌ ضَرُورَةٌ، لِأَنَّهُ لَا يَحِلُّ الْقِيَاسُ وَالْخَبَرُ مَوْجُودٌ، كَمَا يَكُونُ التَّيَمُّمُ طَهَارَةً فِي السَّفَرِ عِنْدَ الْإِعْوَازِ مِنَ الْمَاءِ، وَلَا يَكُونُ طَهَارَةً إِذَا وَجَدَ الْمَاءَ، إِنَّمَا يَكُونُ طَهَارَةً فِي الْإِعْوَازِ»^(٢).

(١) انْظُرْ تَكَرُّمًا - إِنْ شِئْتَ - «مَعَالِمُ أُصُولِ الْفِقْهِ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ»، لِلدُّكْتُورِ مُحَمَّدٍ الْجَزَائِي: (ص: ١٩١)، النَّاشِرُ: دَارُ ابْنِ الْجَوَازِيِّ ط ١.

(٢) «الرَّسَالَةُ»: (ص: ٥٩٩-٦٠٠).

وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: «سَأَلْتُ الشَّافِعِيَّ عَنِ الْقِيَاسِ، فَقَالَ: عِنْدَ الضَّرُورَةِ، وَأَعْجَبُهُ ذَلِكَ»^(١).

ثَالِثُهَا - أَنَّ قِيَاسَ الثَّلَجِ عَلَى الْمَطَرِ بِجَامِعِ الْعِلَّةِ الْمُسْتَنْبِطَةِ - وَهِيَ الْمَشَقَّةُ - فِيهِ نَظَرٌ، لِأَنَّ الْعِلَّةَ عِنْدَ الْأُصُولِيِّينَ: وَصْفٌ ظَاهِرٌ مُنْضَبِطٌ.

وَالْمَشَقَّةُ لَيْسَتْ وَصْفًا ظَاهِرًا مُنْضَبِطًا، إِذِ الْمَشَقَّةُ خَفِيَّةٌ لَا تُدْرَكُ بِالْحِسِّ كَالْبَصَرِ، وَهِيَ - أَيْضًا - مُضْطَرِبَةٌ غَيْرُ مُنْضَبِطَةٍ، لِأَنَّهَا تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الزَّمَانِ، وَالْمَكَانِ، وَالشَّخْصِ، وَلِذَلِكَ كَانَ الْقَوْلُ الرَّاجِحُ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي عِلَّةِ الْقَصْرِ وَالْفِطْرِ فِي السَّفَرِ، هِيَ السَّفَرُ، لِأَنَّ عِلَّةَ السَّفَرِ مُنْضَبِطَةٌ، وَمَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهَا الْمَشَقَّةُ، فَفِي قَوْلِهِ نَظَرٌ، إِذْ أَنَّ عِلَّةَ الْمَشَقَّةِ مُضْطَرِبَةٌ فِي السَّفَرِ، فَقَدْ تَوَجَّدَ فِي سَفَرٍ، وَتَنَعَّدَ فِي آخَرَ، بَلْ قَدْ تَوَجَّدَ فِي السَّفَرَةِ الْوَاحِدَةِ فِي وَقْتٍ، وَتَنَعَّدَ فِي وَقْتٍ آخَرَ، وَقَدْ يُسَافِرُ رُفْقَةً فَيَشْعُرُ بَعْضُهُمْ بِالْمَشَقَّةِ، وَبَعْضُهُمْ لَا يَشْعُرُ بِهَا، وَقَدْ تَقَعُ فِي بَعْضِ الطَّرِيقِ دُونَ الْبَعْضِ الْآخَرِ.

(١) «الْعُدَّةُ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ»: (٤/ ١٣٣٦).

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّ تَخَلُّفَ الْعِلَّةِ لِعَدَمِ انْضِبَاطِهَا أَقَمْنَا الْحِكْمَةَ مَقَامَهَا، وَهِيَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - : «أَرَادَ أَنْ لَا يُخْرِجَ أُمَّتَهُ»^(١).

فَالْجَوَابُ: لَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الْوَصْفِ إِذَا كَانَ غَيْرَ مُنْضَبِطٍ، فَلَا كَثْرُونَ عَلَى مَنْعِ إِقَامَةِ الْحِكْمَةِ مَقَامَ الْعِلَّةِ مُطْلَقًا، وَمِنْهُمْ مَنْ أَجَازَ بِقَيْدِ الْإِنْضِبَاطِ، فَإِنْ كَانَتْ مُضْطَرِبَةً، وَتَخْتَلِفُ بِالْأَزْمَانِ، وَالْأَحْوَالِ، وَالْأَشْخَاصِ، فَلَا يَجُوزُ إِقَامَتُهَا، كَالْحَرَجِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ مُنْضَبِطًا، وَمِنْهُمْ مَنْ أَجَازَ مُطْلَقًا، وَهُمْ قَلَّةٌ.

وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ تُطْلَقُ عِنْدَ الْأُصُولِيِّينَ بِ«الْوَصْفِ الْمُنَاسِبِ لِشَرَعِ الْحُكْمِ»، وَقَدْ أَلَفَ فِيهَا الشَّيْخُ الدُّكْتُورُ أَحْمَدُ الشَّنْقِيطِيُّ رِسَالَةً لِنَيْلِ دَرَجَةِ الدُّكْتُورَاهِ، كَمَا جَمَعَ فِيهَا حُجَجَ الْأَقْوَالِ الثَّلَاثَةِ، ثُمَّ قَامَ بِدِرَاسَتِهَا، ثُمَّ تَرَجَّحَ لَدَيْهِ الْقَوْلُ الْأَوَّلُ، وَهَذَا نَصُّ قَوْلِهِ: «وَالَّذِي تَرَجَّحَ عِنْدِي هُوَ الْقَوْلُ بِمَنْعِ التَّغْلِيلِ بِالْحِكْمَةِ، لِأَنَّ الْحِكْمَةَ مِنَ الْأُمُورِ الْبَاطِنَةِ الَّتِي لَا يُمَكِّنُ الْوُقُوفُ عَلَى حَقَائِقِ مَقَادِيرِهَا، لِاخْتِلَافِ مَرَاتِبِهَا الَّتِي لَا نِهَايَةَ لَهَا، لِأَنَّهَا تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الصُّورِ، وَالْأَشْخَاصِ، وَالْأَحْوَالِ، وَالْأَزْمَانِ، فَلَا يُمَكِّنُ مَعْرِفَةَ مَا هُوَ مَنَاطُ الْحُكْمِ مِنْهَا إِلَّا بِعُسْرِ وَحَرَجٍ، وَالتَّكْلِيفُ بِمَا فِيهِ عُسْرٌ وَحَرَجٌ،

(١) رَوَاهُ جَمْعٌ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، مِنْهُمْ: مُسْلِمٌ، «صَحِيحُ مُسْلِمٍ»، رَفَعَهُ الْحَدِيثُ: (٧٠٥).

خِلَافُ مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ نُصُوصُ الشَّرِيعَةِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ - تَعَالَى - : ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الْحَجُّ: ٧٨]، وَقَوْلِهِ : ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الْمَائِدَةُ: ٦]. وَلِذَلِكَ أَنَاطُ الشَّارِعُ الْحُكْمَ بِالْوَصْفِ، فَظَهَرَ أَنَّ الْمُعْتَبَرَ عِنْدَ الشَّارِعِ إِنَّمَا هُوَ الْمَظْنَةُ، وَإِنْ تَخَلَّفَتِ الْحِكْمَةُ، كَمَا فِي سَفَرِ الْمَلِكِ الْمُرْفَةِ، وَلَوْ كَانَتِ الْحِكْمَةُ مُعْتَبَرَةً لَمْ يُعْتَبَرِ الْمَظَانُّ عِنْدَ خُلُوقِهَا عَنِ الْحِكْمَةِ، إِذْ لَا عِبْرَةَ بِالْمَظْنَةِ فِي مُعَارَضَةِ الْمَنَنِ، وَاللَّازِمُ مُنْتَفٍ، لِأَنَّهُ قَدْ اعْتَبَرَهَا حَيْثُ أَنَاطَ التَّرْخُصَ بِالسَّفَرِ، وَإِنْ خَلَا عَنِ الْحِكْمَةِ، كَمَا فِي سَفَرِ الْمَلِكِ الْمُرْفَةِ، وَلَمْ يُنَظَّهَا بِالْحَضَرِ، وَإِنْ اشْتَمَلَ عَلَى الْمَشَقَّةِ، كَمَا فِي أَرْبَابِ الصَّنَائِعِ الشَّاقَّةِ فِي الْبِلَادِ الْحَارَّةِ فِي شِدَّةِ الْقَيْظِ، كَالْحَمَالِينَ وَغَيْرِهِمْ»^(١).

قُلْتُ: وَهَذَا كَلَامٌ رَصِينٌ يَظْهَرُ عَلَيْهِ نُورُ الْعِلْمِ الْمُؤَيَّدُ بِالذَّلِيلِ، وَيَدُلُّ عَلَى التَّمَكُّنِ فِي بَحْثِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

(١) «الْوَصْفُ الْمُنَاسِبُ لِشَرْعِ الْحُكْمِ»: (ص: ٨٢)، النَّاشِرُ: عِمَادَةُ الْبَحْثِ الْعِلْمِيِّ، الْجَامِعَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ، الْمَدِينَةُ الْمُنَوَّرَةُ، ط ١.

وَلَوْ سَلَّمْنَا بِإِقَامَةِ الْحِكْمَةِ مَقَامَ الْعِلَّةِ لَا نُسَلِّمُ لِلاِسْتِدْلَالِ، إِذْ أَنَّ
الْحَدِيثَ الْمُسْتَدَلَّ بِهِ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ، كَمَا بَيَّنَّاهُ فِي كِتَابِ «تَنْبِيهِ السَّاجِدِ
عَلَى تَهَاوُنِ الْأَئِمَّةِ وَالْمَأْمُومِينَ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي الْمَسَاجِدِ»
الَّذِي يَقَعُ فِي مُجَلَّدَيْنِ^(١).

وَأَيْضًا إِنْ سَلِمَ مِنْ هَذَا التَّعَقُّبِ، لَا يَسَلِّمُ مِنْ مُعَارَضَةِ تَرْكِ النَّبِيِّ - ﷺ -
وَأَصْحَابِهِ الْكِرَامِ الَّذِي قَامَ مَقَامَ السُّنَّةِ الْقَائِمَةِ، وَبِاللَّهِ وَحْدَهُ نَتَأَيَّدُ.



(١) النَّاشِرُ: الْمَكْتَبُ الْإِسْلَامِيُّ، ط ١، سَنَةُ (١٤٣١ هـ = ٢٠١٠ م).

وَقَفَاتٌ مَعَ الْقِيَاسِ وَالنَّقَاسِ

الْوَقْفَةُ الْأُولَى - أَنَّ الْقِيَاسَ اجْتِهَادٌ^(١). قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ: «...وَمَعَ ذَلِكَ، فَلَيْسَ الْعَامِلُ بِرَأْيِهِ عَلَى ثِقَةٍ مِنْ أَنَّهُ وَقَعَ عَلَى الْمُرَادِ مِنَ الْحُكْمِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، وَإِنَّمَا عَلَيْهِ بَذْلُ الْوُسْعِ فِي الْاجْتِهَادِ، لِيُؤْجَرَ، وَلَوْ أَخْطَأَ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ»^(٢).

وَيُؤَيِّدُ قَوْلَ الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ الْأَيْفَ الذِّكْرُ مَا رَوَاهُ مَسْرُوقٌ: «أَنَّ عُمَرَ ابْنَ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - كَتَبَ بِقَضِيَّةٍ إِلَى عَامِلٍ لَهُ، فَكَتَبَ الْكَاتِبُ: هَذَا مَا أَرَى اللَّهُ عُمَرَ، فَقَالَ: احْمُهُ وَاكْتُبْ: هَذَا مَا رَأَى عُمَرُ، فَإِنْ يَكُنْ صَوَابًا، فَمِنْ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ -، وَإِنْ يَكُنْ خَطَأً، فَمِنْ عُمَرَ»^(٣).

(١) انْظُرْ تَكَرُّمًا - إِنْ شِئْتَ - «الْبَحْرَ الْمُحِيطَ فِي أَصُولِ الْفِقْهِ»: (١٢-١١/٥).

(٢) «فَتْحُ الْبَارِي»: (٢٨٩/١٣) النَّاشِرُ: دَارُ الْمَعْرِفَةِ.

(٣) رَوَاهُ جَمْعٌ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، مِنْهُمْ: الطَّحَاوِيُّ، «شَرْحُ مُشْكِلِ الْأَثَارِ»: (٢١٥-٢١٥/٩)، قَالَ: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ الْفَرَجِ، قَالَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عَدِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي الضَّحَى، عَنْ مَسْرُوقٍ...». قُلْتُ: صَحِيحٌ، وَقَدْ تَابَعَ الطَّحَاوِيُّ لَوْثِينَ بْنِ مُحَمَّدٍ، كَمَا فِي «دَمِّ الْكَلَامِ وَأَهْلِيهِ»، لِلْهَرَوِيِّ: (١٩٩/٢)، النَّاشِرُ: مَكْتَبَةُ الْعُرْبَاءِ، وَرَوْحُ بْنُ الْفَرَجِ هُوَ الْقَطَّانُ أَبُو الزُّبَيْعِ، ثِقَّةٌ، وَيُونُسُ بْنُ عَدِيٍّ، ثِقَّةٌ، وَشَرِيكٌ هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْقَاضِي، صَدُوقٌ يُحْطَى وَيَغْلَطُ، رَوَى لَهُ الشَّيْخَانِ مُتَابَعَةً، وَلَمْ يَنْفَرِدْ بِهِ؛ بَلْ تَابَعَهُ الْإِمَامُ الثَّقَةُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْوَلِيدِ =

وَمَوْقِفُ عُمَرَ - ﷺ - مِنْ اجْتِهَادِهِ هُوَ نَفْسُ مَوْقِفِ ابْنِ مَسْعُودٍ - ﷺ - مِنْ اجْتِهَادِهِ، حَيْثُ قَالَ: «فَإِنِّي أَقُولُ فِيهَا بِرَأْيِي، فَإِنْ كَانَ صَوَابًا، فَمِنْ اللَّهِ، وَإِنْ كَانَ خَطَأً، فَمِنِّي»^(١).

وَفِي رِوَايَةٍ: «سَأَقُولُ فِيهَا بِرَأْيِي، فَإِنْ يَكُنْ صَوَابًا، فَمِنْ اللَّهِ، وَإِنْ يَكُنْ خَطَأً، فَمِنِّي، وَمِنْ الشَّيْطَانِ»^(٢).

وَفِي رِوَايَةٍ: «فَإِنْ يَكُ صَوَابًا، فَمِنْ اللَّهِ، وَإِنْ يَكُنْ خَطَأً، فَمِنِّي، وَمِنْ الشَّيْطَانِ، وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ بِرِئْيَانٍ»^(٣).

= ابْنُ مَيْمُونٍ الْعَدَنِيُّ، كَمَا فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى»، لِلْبَيْهَقِيِّ: (١٠/١١٦)، النَّاشِرُ: مَجْلِسُ دَائِرَةِ الْمَعَارِفِ، وَتَابَعَ الْعَدَنِيُّ مُؤَمَّلُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، كَمَا فِي «الْإِحْكَامِ فِي أَصُولِ الْأَحْكَامِ» لِابْنِ حَزْمٍ: (٤٨/٢)، وَالشَّيْبَانِيُّ هُوَ سُلَيْمَانُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ فَيْرُوزٍ، وَأَبُو الضُّحَى هُوَ مُسْلِمُ بْنُ صَبِيحٍ، وَمَسْرُوقٌ هُوَ ابْنُ الْأَجْدَعِ، مِنْ كِبَارِ التَّابِعِينَ، وَرَجَالَ الْإِسْنَادِ مِنَ الثَّوْرِيِّ إِلَى مَسْرُوقٍ - رَجَالَ الشَّيْخَيْنِ.

(١) رَوَاهُ جَمْعٌ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، مِنْهُمْ: عَبْدُ الرَّزَّاقِ، «الْمُصَنَّفُ»: (٦/٤٧٩/١١٧٤٥)، قَالَ: عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ الْمُعْتَمِرِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ...، قُلْتُ: صَحِيحٌ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ: رَجَالَ الشَّيْخَيْنِ.

(٢) «مُصَنَّفُ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ»: (٩/٣١٧-٣١٨/١٧٤٠٢).

(٣) «سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ»، رَفَعُ الْحَدِيثِ: (٢١١٤).

فَالْوَاقِعَةُ الَّتِي لَا نَصَّ فِيهَا حُكْمٌ مُعَيَّنٌ لِلَّهِ - تَعَالَى - هُوَ مَطْلُوبٌ الْمُجْتَهِدِ، فَإِنْ أَصَابَهُ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِنْ أَخْطَأَهُ فَلَهُ أَجْرٌ وَاحِدٌ، لِأَجْلِ سَعْيِهِ وَطَلَبِهِ، وَالْخَطَأُ مَحْطُوطٌ عَنْهُ^(١).

الْوَقْفَةُ الثَّانِيَةُ - لَا يُنَاقِضُ الْقِيَاسُ الصَّحِيحُ النَّصَّ الصَّحِيحَ أَبَدًا^(٢).

و«الْقِيَاسُ الصَّحِيحُ: هُوَ الْمَوْافِقُ لِهَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ -، وَخُلَفَائِهِ الرَّاشِدِينَ»^(٣). وَقَدْ عَلِمْنَا فِيمَا سَبَقَ أَنَّ مِنْ هَدْيِهِمْ، تَرْكُ الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي الثَّلَجِ.

الْوَقْفَةُ الثَّالِثَةُ - «مُفْسِدَاتُ الْقِيَاسِ وَجُوهٌ: أَحَدُهَا - أَنْ لَا يَكُونَ الْحُكْمُ مُعَلَّلًا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، فَيَكُونُ الْقَائِسُ قَدْ عَلَّلَ مَا لَيْسَ بِمُعَلَّلٍ... الثَّانِي - أَنْ يُخْطِئَ الْقَائِسُ عِلَّةَ الْحُكْمِ عِنْدَ اللَّهِ - تَعَالَى - فِي الْأَصْلِ... الثَّالِثُ - أَنْ يَزِيدَ

(١) انْظُرْ تَكَرُّمًا - إِنْ شِئْتَ - «الْمُسْتَصْفَى فِي عِلْمِ الْأُصُولِ»: (٢/ ٤٠٩)، النَّاشِرُ: مَوْسَسَةُ الرِّسَالَةِ، ط ١، وَ«رَوْضَةُ النَّاطِرِ وَجَنَّةُ الْمُنَاطِرِ»: (ص: ٣٨١-٣٩٤)، تَحْقِيقُ الدُّكْتُورِ مُحَمَّدٍ.

(٢) «إِعْلَامُ الْمُوقَّعِينَ»: (٣/ ٨٩)، النَّاشِرُ: دَارُ ابْنِ الْجَوَازِيِّ ط ١.

(٣) «زَادُ الْمَعَادِ»: (٣/ ٣٤٦)، النَّاشِرُ: مَوْسَسَةُ الرِّسَالَةِ، ط ٢٧.

فِي أَوْصَافِ الْعِلَّةِ، أَوْ يَنْقُصَ مِنْهَا... الرَّابِعُ - أَنْ يَتَوَهَّمَ وُجُودَ الْعِلَّةِ فِي الْفَرْعِ، وَلَيْسَتْ فِيهِ... الْخَامِسُ - أَنْ يَسْتَدِلَّ عَلَى تَصْحِيحِ الْعِلَّةِ بِمَا لَيْسَ بِدَلِيلٍ^(١).

الْوَقْفَةُ الرَّابِعَةُ - لَا يَكَادُ الْمُغْرَقُ فِي الْقِيَاسِ إِلَّا يُفَارِقُ السُّنَّةَ^(٢) لَا سِيَّامَا إِنْ كَانَ مِمَّنْ لَا يُرَاعِي التُّرُوكَ، أَوْ يَغْفُلُ عَنْهَا.



(١) «الْمَدْخُلُ إِلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ»: (ص ٣١٧-٣١٨).

(٢) «الْإِعْتَصَامُ»: (١ / ١٨٢).

أَهَمُّ النَّتَائِجِ الَّتِي تَوَصَّلَتْ إِلَيْهَا مِنْ خِلَالِ الْبَحْثِ، وَالتَّوَصِيَّاتِ

أَوَّلًا - تَعَزَّزَ فِي نَفْسِي أَنَّ الْقَلِيلَ النَّادِرَ مِمَّنْ كَتَبَ، أَوْ تَكَلَّمَ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ قَدْ جَمَعَ الْبَابَ فِيهِ.

وَأَدُلُّ دَلِيلٌ عَلَى ذَلِكَ مَسْأَلَةُ حُكْمِ الْجَمْعِ لِلثَّلَاثِ عِنْدَ الْأُئِمَّةِ، فَإِنَّ الَّذِي يَعْلَمُ بِهَا أُنْدَرُ مِنَ الْكِبَرِيَّتِ الْأَخْرَى، وَقَدْ يَظُنُّ الْبَعْضُ أَنَّ الْجَمْعَ لِلثَّلَاثِ مَوْطِنُ إِجْمَاعٍ لَا خِلَافَ فِيهِ، لِعَدَمِ مَعْرِفَتِهِ بِأَقْوَالِ الْأُئِمَّةِ وَمَذَاهِبِهِمْ، فَحَالُهُ كَمَا قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ: «مَنْ النَّاسِ مَنْ لَا يَعْرِفُ مَذَاهِبَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَقَدْ نَشَأَ عَلَى قَوْلٍ لَا يَعْرِفُ غَيْرَهُ، فَيُظَنُّهُ إِجْمَاعًا» (١).

ثَانِيًا - أَنَّ الثَّلَاثَ كَانَ مَعْهُودًا فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ - ﷺ -، وَأَصْحَابِهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ -، وَلَمْ يَجْمَعُوا لَهُ، فَلَوْ كَانَ الْجَمْعُ لِلثَّلَاثِ فَضْلًا، لَسَبَقُونَا إِلَيْهِ، فَهُمْ أَعْلَمُ النَّاسِ بِالْحَقِّ، وَأَرْحَمُهُمْ بِالْخَلْقِ.

ثَالِثًا - أَنَّ سُنَّةَ التَّرْكِ قِسْمٌ مِنْ أَقْسَامِ السُّنَّةِ الْمُطَهَّرَةِ، وَهِيَ حُجَّةٌ مُعْتَبَرَةٌ، وَدَلِيلٌ خَاصٌّ يُقَدَّمُ عَلَى كُلِّ عُمُومٍ، وَكُلِّ قِيَاسٍ.

رَابِعاً - أَنْ تَرَكَ الصَّحَابَةَ - ﷺ - لِلْمَعْنَى الْمُسْتَنْبِطِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ،
 مَعَ وُجُودِ الْمُقْتَضِي لِذَلِكَ الْمَعْنَى، وَزَوَالِ الْمَانِعِ - دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ
 الْعَمَلُ بِهِ، وَأَنَّ الْوَاجِبَ مُرَاعَاةُ تُرُوكِهِمْ وَأَفْعَالِهِمْ، وَأَنْ يَسْعَنَا مَا وَسِعَهُمْ،
 وَأَنْ نَفْهَمَ الدَّلِيلَ كَمَا فَهَمُوهُ، لِأَنَّ عَمَلَهُمْ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْنَا قَاطِعٌ لِلِاخْتِمَالَاتِ،
 وَمُقَيَّدٌ لِلْمُطْلَاقَاتِ، وَمَانِعٌ لِلْمُسْتَلَحَقَاتِ.

خَامِساً - أَنَّ الْأَمْرَ الْمَسْكُوتَ عَنْهُ لَا يَصِحُّ الْعَمَلُ بِهِ، لِأَنَّ تَرَكَ الْعَمَلِ بِهِ
 مِنَ النَّبِيِّ - ﷺ - فِي جَمِيعِ عُمُرِهِ، وَتَرَكَ السَّلَفِ الصَّالِحِ لَهُ عَلَى تَوَالِي
 أَزْمَنَتِهِمْ، نَصٌّ فِي التَّرْكِ.

سَادِساً - أَنَّ الْوَاجِبَ عَلَى الْقَائِسِ، وَمُعْمِلِ الْمَعَانِي تَقْدِيمُ التُّرُوكِ عَلَى
 كُلِّ عُمُومٍ، وَقِيَاسٍ.

سَابِعاً - أَنَّ جَمَاهِيرَ الْأَئِمَّةِ وَالْعُلَمَاءِ الَّذِينَ ذَهَبُوا إِلَى عَدَمِ جَوَازِ الْجَمْعِ
 لِلثَّلَجِ كَانُوا فِي الْمَرْتَبَةِ الْعُلْيَا مِنَ الْفَقْهِ وَالْفَهْمِ.

ثَامِناً - أَنَّ ظَاهِرَ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ وَمُقْتَضَاهَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ جَوَازِ
 الْجَمْعِ لِلثَّلَجِ.

تَاسِعًا - أَنَّ الْعُلَمَاءَ الْمَانِعِينَ لِلْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي الْحَضَرِ قَدْ وَافَقُوا
الْعُلَمَاءَ الْمَانِعِينَ لِلْجَمْعِ فِي التَّلَاجِ.

عَاشِرًا - أَنَّ تَحْرِيمَ الْأَمَّةِ لِلْجَمْعِ فِي التَّلَاجِ، مَبْنِيٌّ عَلَى تَأْصِيلِ عِلْمِيٍّ
رَصِينٍ، وَلَيْسَ عَلَى ظَاهِرِيَّةٍ مَقِيَّتَةٍ.

أَحَادِيثَ عَشَرَ - أَنَّ الْعُلَمَاءَ الْمُجَوِّزِينَ لِلْجَمْعِ فِي التَّلَاجِ - وَهُمْ قَلَّةٌ إِذَا
قَيَسُوا بِالْمَانِعِينَ - لَيْسَ لَهُمْ مُتَمَسِّكٌ إِلَّا إِلْحَاقُ بَانَ فَسَادُهُ، وَقِيَاسُ ظَهَرِ
بُطْلَانِهِ.

الثَّانِي عَشَرَ - أَنَّ الْعُلَمَاءَ الْمُتَأَوِّلِينَ الَّذِينَ جَمَعُوا لِلتَّلَاجِ، مَعْدُورُونَ
مَأْجُورُونَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

الثَّلَاثَ عَشَرَ - أَنَّ الْمُتَلَاعِبِينَ فِي الْجَمْعِ، مَأْزُورُونَ غَيْرُ مَعْدُورِينَ،
وَقَدْ شَهِبُوا الرَّوَافِضَ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

الرَّابِعَ عَشَرَ - أَنَّ قَوْلِي بِحُرْمَةِ الْجَمْعِ لِلتَّلَاجِ لَمْ أَنْفَرِدْ بِهِ، وَلَمْ أَشُدَّ، بَلْ
سَبَقَنِي إِلَيْهِ جَاهِيزُ عُلَمَاءِ الْأَمَّةِ الَّذِينَ وَصَفُوا بِالْفَهْمِ.

الْخَامِسَ عَشَرَ - أَنَّ الْوَاجِبَ عِنْدَ التَّنَازُعِ لِلتَّوَصُّلِ إِلَى الْحَقِّ مَعَ الْمُخَالَفِ - الرَّدُّ إِلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَتَرْكُ السُّبَابِ وَالسَّتْمِ، وَمُقَابَلَةُ الْحُجَّةِ بِالْحُجَّةِ بِصَبْرٍ وَثَبَاتٍ وَصِدْقٍ.

الْسَّادِسَ عَشَرَ - يَنْبَغِي لِلْعَبْدِ أَنْ يَتَدَبَّرَ مَا يَسْمَعُ وَيَقْرَأُ مِنَ الْكَلَامِ، وَأَنْ لَا يُسَلِّمَ عَقْلَهُ وَقَلْبَهُ لِأَحَدٍ مِنَ الْخَلْقِ مَهْمَا عَلَتْ رُتْبَتُهُ، إِلَّا إِنْ كَانَ عَلَى الْحَقِّ، أَوْ جَاءَ بِالْحَقِّ مِنَ الْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ.

السَّابِعَ عَشَرَ - أَنَّ الْوَاجِبَ عَلَى طَالِبِ الْعِلْمِ التَّفَرِيقُ بَيْنَ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ الْعَامِّ، وَالْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ الْعَيْنِيِّ الْخَاصِّ، فَإِنَّ الْأَوَّلَ أَسْهَلُ مِنَ الثَّانِي، لِأَنَّ الثَّانِيَّ يَخْتَاجُ فِي مُوَافَقَتِهِ لِلْحُكْمِ الْعَامِّ إِلَى تَحْقِيقِ الشُّرُوطِ، وَانْتِفَاءِ الْمَوَانِعِ، مِثَالُهُ:

بَذَلْتُ وَسَعَيْ - بِفَضْلِ اللَّهِ تَعَالَى - فِي حُكْمِ الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ لِلثَّلَجِ، ثُمَّ تَوَصَّلْتُ إِلَى أَنَّ الْحُكْمَ الشَّرْعِيَّ الْعَامَّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ الْحُرْمَةُ.

وَبِنَاءً عَلَى ذَلِكَ، فَإِنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ لِلثَّلَجِ إِخْرَاجٌ لِلصَّلَاةِ عَنْ وَقْتِهَا الْمَحْدُودِ بِغَيْرِ عُدْرٍ، وَالْجَمْعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ بِغَيْرِ عُدْرٍ كَبِيرَةٌ مِنْ

الْكَبَائِرِ^(١)، بَلْ نَقَلَ عَيْزٌ وَاحِدٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ الْإِجْمَاعَ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ، كَابْنِ رُشْدٍ^(٢)، وَصَالِحِ بْنِ مَهْدِيٍّ، وَالشُّوكَانِيِّ^(٣)، وَالذُّكْتُورِ نُورِ الدِّينِ عِتْرِ^(٤)، وَسَعْدِيِّ أَبُو جَنِبٍ^(٥).

(١) انْظُرْ تَكَرُّمًا - إِنْ شِئْتَ - «تَفْسِيرَ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ»، لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ: (٩٣٢-٩٣٣ / ٣) النَّاشِرُ: مَكْتَبَةُ الْبَازِ، ط ١، وَ«تَفْسِيرَ ابْنِ كَثِيرٍ»: (٢٧٨ / ٢)، النَّاشِرُ: دَارُ طَيْبَةِ، ط ٢، وَ«الدَّرَّ الْمَشْهُورُ فِي التَّفْسِيرِ بِالْمَأْثُورِ»، لِلْسَّيُوطِيِّ: (٣٦٥ / ٤)، النَّاشِرُ: دَارُ هَجَرٍ، ط ١، وَ«أَضْوَاءُ الْبَيَانِ» لِلشُّنْقِيطِيِّ: (١٩٧-١٩٨ / ٧)، النَّاشِرُ: عَالَمُ الْكُتُبِ، وَ«مُصَنَّفَ عَبْدِ الرَّزَّاقِ»: (٥٣٥-٥٣٦ / ٢) وَ (٥٥٢ / ٢)، وَ«مُصَنَّفَ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ»: (٥٠٥ / ٣)، وَ«السُّنَنَ الْكُبْرَى»، لِلْبَيْهَقِيِّ: (٢٤٠-٢٤١ / ٣)، النَّاشِرُ: دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ، ط ٣، وَ«الْحُجَّةَ عَلَى أَهْلِ الْمَدِينَةِ»: (١٦٥ / ١)، وَ«مَجْمُوعَ الْفَتَاوَى»، لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ: (٥٣-٥٤ / ٢٢)، وَ«الصَّلَاةَ وَحُكْمَ تَارِكِهَا»، لِابْنِ الْقَيِّمِ: (ص ١٢٨)، النَّاشِرُ: دَارُ ابْنِ حَزَمٍ، ط ٢، وَ«الزَّوْاجِرَ عَنِ اقْتِرَافِ الْكَبَائِرِ»، لِابْنِ حَجَرٍ الْهَيْتَمِيِّ: (٢٥٧ / ١)، النَّاشِرُ: الْمَكْتَبَةُ الْعَصْرِيَّةُ، وَ«مُغْنِي الْمُحْتَاجِ إِلَى مَعْرِفَةِ أَلْفَاظِ الْمُنْهَاجِ» لِلشُّرَيْبِيِّ: (٥٦٩-٥٧٠ / ٤)، النَّاشِرُ: دَارُ الْمَعْرِفَةِ، ط ١.

(٢) «بِدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ»: (٣٩٥ / ١)، النَّاشِرُ: دَارُ السَّلَامِ، ط ١.

(٣) «نَيْلُ الْأَوْطَارِ»: (٥٢٤ / ٢).

(٤) «الْإِمَامُ التِّرْمِذِيُّ وَالْمُوَارِثَةُ بَيْنَ جَامِعِهِ وَبَيْنَ الصَّحِيحَيْنِ»: (ص ٣١٠)، النَّاشِرُ: مُؤَسَّسَةُ الرَّسَالَةِ، ط ٢.

(٥) «مَوْسُوعَةُ الْإِجْمَاعِ فِي الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ» لِسَعْدِيِّ أَبُو جَنِبٍ: (٢٢٢٩ / ٦٣٧ / ٢)، النَّاشِرُ: دَارُ الْجُمْهُورِيَّةِ وَالْمُخْتَارِ.

وَعَلَيْهِ، فَلَوْ سَأَلْنِي سَائِلٌ عَنْ حُكْمِ الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي الثَّلَجِ، أَوْ قُمْتُ بَيَانِهِ مِنْ بَابِ نَشْرِ الْعِلْمِ وَالتَّعْلِيمِ، فَقُلْتُ: حَرَامٌ وَكَبِيرَةٌ مِنَ الْكِبَائِرِ، فَلَا حَرَجَ، وَلَا بَأْسَ، وَلَا غَضَاظَةَ، بَلْ هُوَ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ أَدِينُ اللَّهُ - تَعَالَى - بِهِ، فَأَعْمَلْ بِهِ، وَأَدْعُو النَّاسَ إِلَيْهِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: بِمَا أَنَّكَ قُلْتَ: إِنَّ حُكْمَ الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ لِلثَّلَجِ حَرَامٌ، وَكَبِيرَةٌ مِنَ الْكِبَائِرِ، يُلْزِمُكَ أَنْ تُبْطِلَ صَلَاةَ كُلِّ مَنْ جَمَعَ لِلثَّلَجِ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَغَيْرِهِمْ!

وَكَذَلِكَ قُلْتُ: «خُلَاصَةُ الْقَوْلِ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي الْحَضَرِ: بَعْدَ هَذَا الْبَحْثِ الطَّوِيلِ فِي مَسْأَلَةِ الْجَمْعِ تَبَيَّنَ لِي مَا يَأْتِي... رَابِعًا - أَنَّ الْجَمْعَ الْحَقِيقِيَّ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ فِي الْحَضَرِ كَبِيرَةٌ مِنَ كِبَائِرِ الذُّنُوبِ»^(١).

فَيُلْزِمُكَ - أَيْضًا - أَنْ تُبْطِلَ صَلَاةَ كُلِّ مَنْ جَمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَطَلَبَةِ الْعِلْمِ وَالْعَوَامِّ!

(١) «تَنْبِيْهُ السَّاجِدِ عَلَى تَهَاوُنِ الْأُيُمَةِ وَالْمَأْمُومِينَ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي الْمَسَاجِدِ»: (٢/ ٤٨٠).

الْجَوَابُ: إِمَّا أَنْ هَذَا الْقَائِلَ مُحْطِئًا، أَوْ خَاطِئًا^(١).

وَعَلَى كِلَا الْإِحْتِمَالَيْنِ، فَالْوَاجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نَعْمَلَ بِقَوْلِ اللَّهِ - تَعَالَى - :

﴿ خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ ﴾ [الْأَعْرَافُ: ١٩٩].

فَفِي هَذِهِ الْآيَةِ أَمْرُ اللَّهِ - تَعَالَى - بِثَلَاثَةِ أَوْامِرٍ: الْأَوَّلُ - أَخْذُ الْعَفْوِ مِنْ أَخْلَاقِ النَّاسِ، وَتَرْكُ الْغِلْظَةِ عَلَيْهِمْ.

الثَّانِي - الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ، وَهُوَ كُلُّ مَا أَمَرَ اللَّهُ - تَعَالَى - بِهِ، وَنَدَبَ إِلَيْهِ مِنَ الْأَقْوَالِ، وَالْأَفْعَالِ، الظَّاهِرَةِ، وَالْبَاطِنَةِ، كَصِلَةِ رَحِمٍ مَنْ قَطَعَ، وَإِعْطَاءِ مَنْ حَرَّمَ، وَالْعَفْوِ عَمَّنْ ظَلَمَ، وَتَعْلِيمِ الْجَاهِلِ، وَتَذْكِيرِ الْغَافِلِ، وَإِقَامَةِ الْحُجَّةِ عَلَى الظَّالِمِ.

الثَّالِثُ - الْإِعْرَاضُ عَنِ الْجَاهِلِينَ، وَالتَّنَزُّهُ عَنْ مُنَازَعَتِهِمْ فِي حَالِ التَّمَادِي فِي الْبَاطِلِ، وَعَدَمِ الرُّجُوعِ إِلَى الْحَقِّ، وَالِاسْتِمْرَارِ فِي الْجَهْلِ.

وَقَدْ عَمَلَ بِهَذِهِ الْآيَةِ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - ، كَمَا فِي رِوَايَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - : «(قَدِمَ عُمَيْرُ بْنُ حِصْنِ بْنِ حُذَيْفَةَ، فَتَزَلَّ عَلَى ابْنِ أَخِيهِ

(١) قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي»: (٥/ ١٦٠): «قَالُوا الْمُخْطِئُ: مَنْ أَرَادَ الصَّوَابَ

فَصَارَ إِلَى غَيْرِهِ، وَالْخَاطِئُ: مَنْ تَعَمَّدَ لِمَا لَا يَنْبَغِي».

الْحُرُّ بْنُ قَيْسٍ، وَكَانَ مِنَ النَّفَرِ الَّذِينَ يُدْنِيهِمْ عُمَرُ، وَكَانَ الْقُرَاءُ أَصْحَابَ
مَجَالِسِ عُمَرُ، وَمُشَاوَرَتِهِ كُهُولًا كَانُوا، أَوْ شُبَّانًا.

فَقَالَ عُيَيْنَةُ لِابْنِ أَخِيهِ: يَا ابْنَ أَخِي، هَلْ لَكَ وَجْهٌ عِنْدَ هَذَا الْأَمِيرِ
فَاسْتَأْذِنْ لِي عَلَيْهِ؟ قَالَ: سَأَسْتَأْذِنُ لَكَ عَلَيْهِ. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَاسْتَأْذَنَ الْحُرُّ
لِعُيَيْنَةَ، فَأَذِنَ لَهُ عُمَرُ، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهِ، قَالَ: هِيَ يَا ابْنَ الْخَطَّابِ! فَوَاللَّهِ، مَا
تُعْطِينَا الْجَزَلَ، وَلَا تَحْكُمُ بَيْنَنَا بِالْعَدْلِ، فَغَضِبَ عُمَرُ، حَتَّى هَمَّ أَنْ يُوقِعَ بِهِ،
فَقَالَ لَهُ الْحُرُّ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - قَالَ لِنَبِيِّهِ - ﷺ -: ﴿خُذِ
الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾، وَإِنَّ هَذَا مِنَ الْجَاهِلِينَ، وَاللَّهِ،
مَا جَاوَزَهَا عُمَرُ حِينَ تَلَاهَا عَلَيْهِ، وَكَانَ وَقَافًا عِنْدَ كِتَابِ اللَّهِ^(١).

وَقَدْ أَخَذَ أَبُو الْفَتْحِ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ الْبُسْتِي هَذَا الْمَعْنَى، فَسَبَّكَهُ فِي بَيِّنَةٍ
فِيهِمَا جِنَاسٌ فَقَالَ:

خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِعُرْفٍ كَمَا :: أُمِرْتَ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ
وَلَنْ فِي الْكَلَامِ لِكُلِّ الْأَنَامِ :: فَمُسْتَحْسَنٌ مِنْ دَوِي الْجَاهِلِينَ^(٢)

(١) رَوَاهُ جَمْعٌ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، مِنْهُمْ: الْبُخَارِيُّ، «صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ»، رَفَعَهُ الْحَدِيثُ: (٤٦٤٢).

(٢) «زَمَرُ الْأَدَابِ وَتَمَرُ الْأَلْبَابِ»، لِأَبِي إِسْحَاقَ الْحَضَرِيِّ الْقَيْرَوَانِيِّ: (٤٢٧/٢)، النَّاشِرُ: دَارُ

الْجَيْلِ، ط ٥.

إِنْقَاطُ: أَفَدْتُ تَفْسِيرَ هَذِهِ الْآيَةِ مِنْ «تَفْسِيرِ الطَّبْرِيِّ»، وَ«تَفْسِيرِ ابْنِ كَثِيرٍ»، وَ«تَفْسِيرِ الْقُرْطُبِيِّ».

وَإِذَا كَانَ التَّعْلِيمُ لِلْمُخْطِئِ، أَوِ الْخَاطِئِ مِنَ الْمَعْرُوفِ الَّذِي أَمَرَ اللَّهُ -
 تَعَالَى - بِهِ، فَلَا بُدَّ مِنْ امْتِنَالِ أَمْرِهِ - سُبْحَانَهُ - بَيَانِ الْحَقِّ لَهُ، لِكَيْ لَا
 يُضَيَّفَ إِلَى أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ كَلَامًا لَمْ يَقُلْهُ، أَوْ يَنْسَبَ إِلَيْهِ قَوْلًا لَمْ يَقْصِدْهُ، أَوْ
 يُلْزِمَهُ بِلَا زِمٍ لَمْ يَخْطُرْ بِبَالِهِ، وَلَمْ يَرْمُهُ، وَلَوْ ذَكَرَ لَهُ لَأَنْكَرَهُ، وَتَبَرَّأَ مِنْهُ، وَإِنَّمَا يَقَعُ
 التَّقْوِيلُ، وَالتَّقْوِيلُ، وَالتَّجَنِّيُّ، وَالْوَهْمُ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ - فِي الْغَالِبِ -
 لِثَلَاثَةِ أَسْبَابٍ:

أَوَّلُهَا - الْجَهْلُ فِي التَّفْرِيقِ بَيْنَ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ الْعَامِّ، وَالْحُكْمِ
 الشَّرْعِيِّ الْعَيْنِيِّ الْخَاصِّ.

وَقَدْ أَوْضَحْتُ هَذَا السَّبَبَ فِيمَا تَقَدَّمَ، وَأَزِيدُهُ وَضُوحًا بِهَذَا الْمِثَالِ: لَوْ
 أَنَّ سَائِلًا قَالَ لِي: مَا حُكْمُ صَلَاةٍ مَنْ جَمَعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي الثَّلَجِ، كَالْعَلَامَةِ
 ابْنِ سِرَاجِ الْمَالِكِيِّ؟

الْجَوَابُ: صَلَاتُهُ صَحِيحَةٌ. فَإِنْ قَالَ: وَلَمْ لَمْ تَحْكُمْ عَلَى صَلَاتِهِ بِالْبُطْلَانِ.

الْجَوَابُ: لِأَنَّهُ حُكْمٌ خَاصٌّ عَلَى مُعَيَّنٍ يَحْتَاجُ فِي مَوَاقِفِهِ لِلْحُكْمِ الْعَامِّ
 إِلَى تَحْقِيقِ الشُّرُوطِ، وَانْتِفَاءِ الْمَوَانِعِ، فَلِكُونَ الْعَلَامَةِ ابْنِ سِرَاجٍ مُجْتَهِدًا

مَنْعَنِي تَأْوُلُهُ مِنْ إِلْحَاقِهِ بِالْحُكْمِ الْعَامِّ، فَهُوَ مَعْدُورٌ مَأْجُورٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا حُكْمُ صَلَاةٍ مَنْ جَمَعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ لِلثَّلَجِ، وَهُوَ عَالِمٌ بِالْحُرْمَةِ؟

الْجَوَابُ: صَلَاتُهُ بَاطِلَةٌ. فَإِنْ قَالَ: وَلِمَ حَكَمْتَ عَلَى صَلَاتِهِ بِالْبُطْلَانِ.

الْجَوَابُ: لِأَنَّ الشُّرُوطَ فِيهِ قَدْ تَحَقَّقَتْ، وَانْتَفَتِ الْمَوَانِعُ، فَهُوَ بَالِغٌ غَيْرُ صَغِيرٍ، عَاقِلٌ غَيْرُ مَجْنُونٍ، عَالِمٌ غَيْرُ جَاهِلٍ، مُخْتَارٌ غَيْرُ مُكْرَهٍ، وَلَيْسَ مُتَأَوَّلًا تَأْوُلًا سَائِعًا، فَحُكْمُهُ مُوَافِقٌ لِلْحُكْمِ الْعَامِّ، وَهُوَ مَأْزُورٌ غَيْرُ مَعْدُورٍ، لِتَلَاغِيهِ بِدَيْنِ اللَّهِ - تَعَالَى - ، وَلِإِخْرَاجِهِ الصَّلَاةَ عَنْ وَقْتِهَا اتِّبَاعًا لِهَوَاهُ، وَهَوَى النَّاسِ^(١). وَيُقَالُ فِيمَنْ جَمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، كَمَا قِيلَ فِيمَنْ جَمَعَ فِي الثَّلَجِ، (فَتَنَبَّهُ).

(١) لَا تَسْتَغْرِبُ أَيُّهَا الْقَارِئُ، إِذَا كَانَ بَعْضُ الْأُثْمَةِ يَجْمَعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ طَمَعًا وَخَوْفًا مِنَ النَّاسِ، وَهَذَا أَمْرٌ قَدْ صَرَخَ بِهِ بَعْضُهُمْ! وَالْبَعْضُ لَمْ يُصَرِّحْ بِلِسَانِهِ، وَلَكِنْ صَفَحَاتُ وَجْهِهِ تُخْرِعُنِي عَمَّا فِي قَلْبِهِ، كَمَا فِي «جَمُوعِ الْفَتَاوَى»، لِابْنِ تَيْمِيَّةَ: (١٤ / ١١٠): «مَا أَسْرَّ أَحَدٌ سَرِيرَةً إِلَّا أَظْهَرَهَا اللَّهُ عَلَى صَفَحَاتِ وَجْهِهِ وَفَلَتَاتِ لِسَانِهِ». وَقَدْ حَدَّثَنِي أَحَدُ الْإِخْوَةِ الثَّقَاتِ أَنَّهُ صَلَّى خَلْفَ إِمَامٍ، فَقَالَ لَهُ: تَجْمَعُ فِي مِثْلِ هَذَا الْجَوْزِ؟ فَقَالَ: أَنَا أَعْلَمُ أَنَّهُ لَا مُسَوِّغَ لِلْجَمْعِ، وَلَكِنِّي أَجْمَعُ مِنْ أَجْلِ النَّاسِ! فَهَذَا =

السَّبَبُ الثَّانِي - إِعْمَالُ الْمَقُولَةِ : إِنَّ لَزِمَ مَذْهَبُ الْإِنْسَانِ مَذْهَبٌ لَهُ .
وَهَذِهِ الْمَقُولَةُ عَلَى وَجْهِ الْإِطْلَاقِ مِنْ غَيْرِ قَيْدٍ ، وَلَا شَرْطٍ مَرْدُودَةٌ عِنْدَ
جَهَابِذَةِ الْعُلَمَاءِ ، كَشَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ ، حَيْثُ سُئِلَ : هَلْ لَزِمَ الْمَذْهَبُ
مَذْهَبٌ أَمْ لَا ؟ فَأَجَابَ : «وَأَمَّا قَوْلُ السَّائِلِ : هَلْ لَزِمَ الْمَذْهَبُ مَذْهَبٌ أَمْ
لَيْسَ بِمَذْهَبٍ ؟ فَالْصَّوَابُ : أَنَّ لَزِمَ مَذْهَبُ الْإِنْسَانِ لَيْسَ بِمَذْهَبٍ لَهُ إِذَا لَمْ
يَلْتَزِمْهُ ، فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ قَدْ أَنْكَرَهُ ، وَنَفَاهُ كَانَتْ إِضَافَتُهُ إِلَيْهِ كَذِبًا عَلَيْهِ» (١) .

وَقَالَ : «فَلَا لَزِمَ قَوْلُ الْإِنْسَانِ نَوْعَانِ : أَحَدُهُمَا - لَزِمَ قَوْلُهُ الْحَقُّ . فَهَذَا مِمَّا
يَحِبُّ عَلَيْهِ أَنْ يَلْتَزِمَهُ ، فَإِنْ لَزِمَ الْحَقُّ حَقًّا ، وَيَجُوزُ أَنْ يُضَافَ إِلَيْهِ إِذَا عَلِمَ
مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ مِنَ التِّرَامِهِ بَعْدَ ظُهُورِهِ ، وَكَثِيرٌ مِمَّا يُضَيِّفُهُ النَّاسُ إِلَى
مَذْهَبِ الْأَئِمَّةِ مِنْ هَذَا الْبَابِ .

= الْإِمَامُ قَدْ شَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَنَّهُ لَمْ يَجْمَعْ لِعُذْرِ شَرْعِيٍّ لِيَرْضَى وَجْهَ اللَّهِ - تَعَالَى - ، وَإِنَّمَا جَمَعَ لِيَرْضَى
وُجُوهَ النَّاسِ !

وَوَقَفَ أَحَدُ الْأَئِمَّةِ فِي الْمِخْرَابِ وَهُوَ لَا يُرِيدُ أَنْ يَجْمَعَ - مَعَ أَنَّهُ مِنَ الَّذِينَ يَجْمَعُونَ - فَأَخْرَجَهُ أَحَدُ
الْمُصَلِّينَ فَجَمَعَ ! وَالْقِصَصُ فِي ذَلِكَ كَثِيرَةٌ ، وَقَفْتُ عَلَى بَعْضِهَا بِنَفْسِي ، وَيَعُضُّهَا حَدَّثْتُ بِهَا .

وَلَا تَنْظُرْ أَيْهَا الْقَارِئُ ، أَنِّي وَقَفْتُ عَلَى هَذِهِ الْقِصَصِ تَتَبُّعًا لِلْعَوَرَاتِ ، أَوْ تَصَيِّدًا لِلْهَفَوَاتِ ، وَإِنَّمَا
جَاءَتْنِي قَدَرًا ، وَلَا يَنْبَغِي لِي أَنْ أَفْرَحَ بِهَا ، لِأَنِّي لَا أُحِبُّ أَنْ يُعْصَى اللَّهُ تَعَالَى .

وَالثَّانِي - لَا زِمَ قَوْلُهُ الَّذِي لَيْسَ بِحَقٍّ. فَهَذَا لَا يَجِبُ التَّزَامُهُ، إِذْ أَكْثَرُ مَا فِيهِ أَنَّهُ قَدْ تَنَاقَضَ، وَقَدْ بَيَّنْتُ أَنَّ التَّنَاقُضَ وَقَعَ مِنْ كُلِّ عَالَمٍ غَيْرِ النَّبِيِّ، ثُمَّ إِنْ عُرِفَ مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ يَلْتَزِمُهُ بَعْدَ ظُهُورِهِ لَهُ، فَقَدْ يُضَافُ إِلَيْهِ، وَإِلَّا فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُضَافَ إِلَيْهِ قَوْلٌ لَوْ ظَهَرَ لَهُ فَسَادُهُ لَمْ يَلْتَزِمُهُ، لِكَوْنِهِ قَدْ قَالَ مَا يَلْزِمُهُ، وَهُوَ لَمْ يَشْعُرْ بِفَسَادِ ذَلِكَ الْقَوْلِ، وَلَا يَلْزِمُهُ... فَمَا كَانَ مِنَ اللَّوَاظِمِ يَرْضَاهُ الْقَائِلُ بَعْدَ وَضُوحِهِ لَهُ، فَهُوَ قَوْلُهُ، وَمَا لَا يَرْضَاهُ، فَلَيْسَ قَوْلُهُ، وَإِنْ كَانَ مُتَنَاقِضًا... فَأَمَّا إِذَا نَفَى هُوَ اللَّزُومُ، لَمْ يَجْزِ أَنْ يُضَافَ إِلَيْهِ اللَّازِمُ بِحَالٍ»^(١).

❖ وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّاطِبِيُّ: «وَلَا زِمَ الْمَذْهَبِ: هَلْ هُوَ مَذْهَبٌ أَمْ لَا؟ هِيَ مَسْأَلَةٌ مُخْتَلَفٌ فِيهَا بَيْنَ أَهْلِ الْأُصُولِ، وَالَّذِي كَانَ يَقُولُ بِهِ شَيْوُخُنَا الْبَجَائِيُّونَ، وَالْمَغْرِبِيُّونَ، وَيَرَوْنَ أَنَّهُ رَأْيُ الْمُحَقِّقِينَ أَيْضًا: أَنَّ لَا زِمَ الْمَذْهَبِ لَيْسَ بِمَذْهَبٍ، فَلِذَلِكَ إِذَا قُرِّرَ عَلَى الْخَصْمِ، أَنْكَرَهُ غَايَةَ الْإِنْكَارِ، فَإِذَا اعْتَبَارَ ذَلِكَ الْمَعْنَى عَلَى التَّحْقِيقِ لَا يَنْهَضُ»^(٢).

(١) «الْقَوَاعِدُ النُّورَانِيَّةُ»: (ص: ١٨٥-١٨٦)، النَّاشِرُ: دَارُ ابْنِ الْجَوَازِيِّ، ط ١.

(٢) «الْإِعْتَصَامُ»: (٢/ ٥٤٩)، النَّاشِرُ: دَارُ ابْنِ عَفَّانَ، ط ٤.

❖ وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ: «لِأَنَّ لَزِمَ الْمَذْهَبِ لَيْسَ بِمَذْهَبٍ، فَقَدْ يَذْكُرُ الْعَالَمُ الشَّيْءَ وَلَا يَسْتَحْضِرُ لَزِمَهُ، حَتَّى إِذَا عَرَفَهُ، أَنْكَرَهُ»^(١).

❖ وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الْأَمِيرُ الصَّنْعَانِيُّ: «قَدْ يُسْتَلْزَمُ كَلَامُهُمْ مَا لَا يُرِيدُونَهُ، وَلَا يَقْصِدُونَهُ، وَلَا يَخْطُرُ لَهُمْ بِيَالٍ، وَلِذَا جَزَمَ الْمُحَقِّقُونَ بِأَنَّ لَزِمَ الْمَذْهَبِ لَيْسَ بِمَذْهَبٍ، لِأَنَّهُ لَا يَقْطَعُ بِأَنَّهُ قَصْدُهُ قَائِلُهُ، بَلْ لَا نَظْنَ»^(٢).

❖ وَقَالَ الْإِمَامُ مُحَمَّدُ السَّفَّارِينِيُّ: «...لَا زِمَ الْمَذْهَبِ لَيْسَ بِمَذْهَبٍ عِنْدَ أَيْمَةِ أَهْلِ التَّحْقِيقِ، وَذَوِي النَّبَاهَةِ، وَالْمَعْرِفَةِ، وَالتَّصْدِيقِ، فَكَيْفَ يَحْسُنُ أَنْ يُنْسَبَ إِلَى الْمَرْءِ شَيْءٌ مِنْ لَوَازِمِ كَلَامِهِ، وَهُوَ مِنْ أَبْعَدِ النَّاسِ عَنْهُ بِقَصْدِهِ وَمَرَامِهِ؟!»^(٣).

❖ وَقَالَ الْعَلَّامَةُ مُحَمَّدُ رَشِيدٍ رِضَا: «لَا زِمَ الْمَذْهَبِ لَيْسَ بِمَذْهَبٍ، قِيلَ: مُطْلَقًا، وَقِيلَ: فِيمَا لَمْ يَدُلَّ عَلَى التَّزَامِ صَاحِبِ الْمَذْهَبِ لَهُ، وَأَمَّا مَا صَرَّحَ

(١) «فَتْحُ الْبَارِي» (١٢/ ٤٢١)، النَّاشِرُ: دَارُ السَّلَامِ وَالْفَيْحَاءِ، ط ٣.

(٢) «إِجَابَةُ السَّائِلِ شَرْحُ بُغْيَةِ الْأَمَلِ»: (ص: ٢٣٨)، النَّاشِرُ: مُؤَسَّسَةُ الرِّسَالَةِ، ط ١.

(٣) «لَوَامِعُ الْأَنْوَارِ الْبَهِيَّةِ»، لِلْسَّفَّارِينِيِّ: (١/ ١٩٨-١٩٩) النَّاشِرُ: مُؤَسَّسَةُ الْخَافِقِينَ، ط ٢.

بَنَفِيهِ، فَلَا وَجَهَ لِإِسْنَادِهِ إِلَيْهِ أَلْبَتَّةَ، وَمَنْ نَسَبَهُ إِلَيْهِ، وَذَمَّهُ بِهِ كَانَ ظُلُومًا جَهُولًا»^(١).

❖ وَقَالَ الْعَلَّامَةُ السَّعْدِيُّ: «وَالْتَحْقِيقُ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ: أَنَّ لَازِمَ الْمَذْهَبِ الَّذِي لَمْ يُصَرِّحْ بِهِ صَاحِبُهُ، وَلَمْ يُشِرْ إِلَيْهِ، وَلَمْ يَلْتَزِمْهُ لَيْسَ مَذْهَبًا، لِأَنَّ الْقَائِلَ غَيْرُ مَعْصُومٍ، وَعِلْمُ الْمَخْلُوقِ مَهْمَا بَلَغَ، فَإِنَّهُ قَاصِرٌ، فَبِأَيِّ بُرْهَانٍ نُلْزِمُ الْقَائِلَ بِمَا لَمْ يَلْتَزِمْهُ، وَنَقُولُهُ مَا لَمْ يَقُلْهُ؟!»^(٢).

❖ وَقَالَ الشَّيْخُ الْمُحَدِّثُ الْأَلْبَانِيُّ: «وَلَكِنْ لَمَّا كَانَ مِنَ الْمَعْرُوفِ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ أَنَّ لَازِمَ الْمَذْهَبِ لَيْسَ بِمَذْهَبٍ، فَإِنِّي لَا أُدِينُكَ بِهِ، إِلَّا إِنْ صَرَّحْتَ بِالتَّزَامِهِ»^(٣).

وَقَالَ: «وَبِهَذِهِ الْمُنَاسَبَةِ أَقُولُ: إِنَّ قَوْلَ صَاحِبِنَا الشَّيْخِ مُقْبِلِ بْنِ هَادِي فِي تَخْرِيجِهِ لِحَدِيثِ ابْنِ كَثِيرٍ هَذَا (١/٤٤٥ - الْكُوَيْتِ): «رَوَاهُ أَحْمَدُ! (١٣/٤) بِمَعْنَاهُ، وَهُوَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ، لِأَنَّهُ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عِيَّاشِ السَّمْعِيِّ، عَنْ دَلْهَمِ بْنِ الْأَسْوَدِ، وَهُمَا جَاهِلُونَ». أَقُولُ: فَقَوْلُهُ:

(١) «تَفْسِيرُ الْمَنَارِ»: (١١٧/٩)، النَّاشِرُ: إِحْيَاءُ التَّرَاثِ الْعَرَبِيِّ، ط ١.

(٢) «تَوْضِيحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ»: (ص: ١١٣)، النَّاشِرُ: الْمَطْبَعَةُ السَّلَفِيَّةُ، الْقَاهِرَةُ.

(٣) «سِلْسِلَةُ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ»: (١/٩٢٤).

«بِمَعْنَاهُ». لَيْسَ بِصَحِيحٍ، لِأَنَّ الْعَجَبَ غَيْرُ الضَّحِكِ، فَهُمَا صِفَتَانِ لِلَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَهُوَ مِنْهُمْ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، خِلَافًا لِلْأَشَاعِرَةِ، فَإِنَّهُمْ لَا يَعْقِدُونَهُمَا، بَلْ يَتَأَوَّلُونَهُمَا بِمَعْنَى الرِّضَا! فَلَعَلَّهُ لَمْ يَتَنَبَّهُ لِلْإِزْمِ هَذَا الْقَوْلُ، وَلِهَذَا قِيلَ: لَا زِمُ الْمَذْهَبِ لَيْسَ بِمَذْهَبٍ! «(١)».

وَمَا ذَكَرْتُهُ مِنَ النُّصُوصِ عَنْ هَؤُلَاءِ الْعُلَمَاءِ - أَحْسِبُهُمْ وَاللَّهُ حَسِيبُهُمْ، وَلَا أَزْكِي عَلَى اللَّهِ أَحَدًا - يَدُلُّ عَلَى عَدْلِهِمْ وَإِنصَافِهِمْ، وَرُسُوخِهِمْ فِي الْعِلْمِ، وَبُعْدِهِمْ عَنِ الْهَوَى.

وَمِثَالُ مَسْأَلَةِ الْإِزْمِ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - ، كَانَ يَرَى الصَّلَاةَ عَلَى وَقْتِهَا فِي السَّفَرِ، كَمَا نَقَلَ عَنْهُ مَوْلَاهُ نَافِعُ الَّذِي هُوَ مِنْ أَوْثَقِ النَّاسِ فِيهِ: «جَمَعَ ابْنُ عُمَرَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ مَرَّةً وَاحِدَةً. قَالَ: جَاءَهُ خَبَرٌ عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ أَبِي عُبَيْدٍ أَنَّهَا وَجِعَتْ، فَارْتَحَلَ بَعْدَ أَنْ صَلَّى الْعَصْرَ» (٢).

(١) الْمَرْجِعُ السَّابِقُ: (٦/٧٣٨).

(٢) رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ»: (٢/٥٤٧)، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ... قُلْتُ: صَحِيحٌ، وَرِجَالُ إِسْنَادِهِ ثِقَاتٌ: رِجَالُ الشَّيْخَيْنِ. وَرَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ»: (١٠/٤٤١) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ.

وَفِي رِوَايَةٍ: «أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يُصَلِّي فِي السَّفَرِ كُلَّ صَلَاةٍ لَوْ قَتَلَهَا، إِلَّا صَلَاةً أُخْبِرَ بِوَجَعِ امْرَأَتِهِ، فَإِنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ...»^(١).

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ لِمَنْ وَافَقَهُ - ﷺ - اجْتِهَادًا، أَوْ تَأَسَّى بِهِ تَقْلِيدًا فَصَلَّى كُلَّ صَلَاةٍ فِي وَقْتِهَا: يَلْزِمُكَ رَدُّ السُّنَّةِ وَهَجْرُهَا. قِيلَ لَهُ: قَوْلُكَ بَاطِلٌ مِنْ وُجُوهِ: أَوَّلُهَا - لَعَلَّكَ لَمْ تَتَّبِعْ لِلْإِجْمَاعِ قَوْلَكَ، وَلَا نُلْزِمُكَ بِهِ إِلَّا إِذَا التَزَمْتَهُ، وَلَا نَظُنُّكَ أَنَّكَ تَلْتَزِمُهُ، وَهُوَ الطَّعْنُ فِي الصَّحَابِيِّ ﷺ.

ثَانِيهَا - أَنَّ الْغَالِبَ عَلَى النَّبِيِّ - ﷺ - تَرُكُ الْجَمْعِ، كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ، حَيْثُ قَالَ: «وَالْغَالِبُ عَلَيْهِ تَرُكُ الْجَمْعِ»^(٢).

وَقَالَ: «فَإِنَّ غَالِبَ صَلَاةِ النَّبِيِّ - ﷺ - الَّتِي كَانَ يُصَلِّيُهَا فِي السَّفَرِ إِنَّمَا يُصَلِّيُهَا فِي أَوْقَاتِهَا، وَإِنَّمَا كَانَ الْجَمْعُ مِنْهُ مَرَّاتٍ قَلِيلَةً»^(٣).

(١) رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ»: (٥٤٨ / ٢) عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ، عَنْ نَافِعٍ...
قُلْتُ: صَحِيحٌ، وَرِجَالُهُ رِجَالُ الشَّيْخَيْنِ. وَتَابِعَ إِسْمَاعِيلَ، الْعُمَرِيُّ، كَمَا فِي «الْأَوْسَطِ»، لِابْنِ الْمُنْدَرِ:
(٢ / ٤٢٤).

(٢) «مِنْهَاجُ السُّنَّةِ»: (٢٠١ / ٦) تَحْقِيقُ الدُّكْتُورِ مُحَمَّدٍ رَشَادٍ ط ١.

(٣) «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى»: (١٩ / ٢٤).

وَقَالَ: «وَالنَّبِيُّ - ﷺ - لَمْ يَجْمَعْ فِي حَجَّتِهِ إِلَّا بِعَرَفَةَ وَمُزْدَلِفَةَ، وَلَمْ يَجْمَعْ بِمَنَى، وَلَا فِي ذَهَابِهِ، وَإِيَابِهِ»^(١).

وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ هَدْيَ النَّبِيِّ - ﷺ - وَعَادَتُهُ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ أَنَّ يُصَلِّيَهَا «بِغَلَسٍ»^(٢)، أَيْ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا، وَ«الظُّهَرُ حِينَ تَزُولُ الشَّمْسُ»^(٣)، وَهُوَ أَوَّلُ وَقْتِهَا، «وَإِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ، أَبْرَدَ»^(٤) بِهَا، وَهُوَ أَمْرٌ اسْتِثْنَائِيٌّ، وَ«الْعَصْرُ... وَالشَّمْسُ حَيَّةٌ»^(٥)^(٦)، وَ«الْمَغْرِبَ إِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ، وَتَوَارَتْ بِالْحِجَابِ»^(٧)، «وَالْعِشَاءَ إِذَا كَثُرَ النَّاسُ، عَجَلَ»^(٨) أَيْ: بَعْدَ

(١) الْمَرْجِعُ السَّابِقُ: (٢٤/ ٤٥-٤٦).

(٢) رَوَاهُ جَمْعٌ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، مِنْهُمْ: الْبُخَارِيُّ، «صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ»، رَقْمُ الْحَدِيثِ: (٥٦٥).

(٣) رَوَاهُ جَمْعٌ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، مِنْهُمْ: الْبُخَارِيُّ، «صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ»، رَقْمُ الْحَدِيثِ: (٧٧١).

(٤) رَوَاهُ جَمْعٌ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، مِنْهُمْ: الْبُخَارِيُّ، «صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ»، رَقْمُ الْحَدِيثِ: (٩٠٦).

(٥) قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي «النِّهَايَةِ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ»: (١/ ٤٦٢)، النَّاشِرُ: دَارُ الْمَعْرِفَةِ،

ط ١: «أَيْ: صَافِيَةُ اللَّوْنِ، لَمْ يَدْخُلْهَا التَّغْيِيرُ بِدَنُو الْمَغِيبِ، كَأَنَّهُ جَعَلَ مَغِيبَهَا لَهَا مَوْتًا، وَأَرَادَ تَقْدِيمَ

وَقْتِهَا».

(٦) رَوَاهُ جَمْعٌ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، مِنْهُمْ: الْبُخَارِيُّ، «صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ»، رَقْمُ الْحَدِيثِ: (٥٤٧).

(٧) رَوَاهُ جَمْعٌ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، مِنْهُمْ: مُسْلِمٌ، «صَحِيحُ مُسْلِمٍ»، رَقْمُ الْحَدِيثِ: (٦٣٦).

(٨) رَوَاهُ جَمْعٌ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، مِنْهُمْ: الْبُخَارِيُّ، «صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ»، رَقْمُ الْحَدِيثِ: (٥٦٥).

غِيَابِ الشَّفَقِ الْأَحْمَرِ، وَهُوَ أَوَّلُ وَقْتِهَا^(١)، «وَإِذَا قُلُوا آخَرَ^(٢)»، حَتَّى يَجْتَمِعُوا^(٣).

وَكَانَ - ﷺ - يُحِبُّ تَأْخِيرَ الْعِشَاءِ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ الْأَوَّلِ، لَكِنَّهُ تَرَكَ ذَلِكَ حَتَّى لَا يَشُقَّ عَلَى أُمَّتِهِ^(٤)، فَاخْتَارَ التَّعْجِيلَ خَوْفَ الْمَشَقَّةِ^(٥).

إِيقَاطُ: قَالَ الْإِمَامُ الْمَاوَرِدِيُّ عَقَبَ حَدِيثِ جَابِرٍ - ﷺ - فِي مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ: «وَهَذَا إِبْخَارٌ عَنْ مُدَاوِمَةٍ فَعَلِهِ، وَهَذِهِ أَوَّلُ الْأَوْقَاتِ»^(٦).

(١) انْظُرْ تَكَرُّمًا - إِنْ شِئْتَ - «نَيْلُ الْأَوْطَارِ» (٣/١٣٣-١٣٤)، النَّاسِرُ: ابْنُ الْجَوَزِيِّ، ط ١، وَ«تَنْبِيْهُ السَّاجِدِ عَلَى تَهَاوُنِ الْإِمَامَةِ وَالْمَأْمُومِينَ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي الْمَسَاجِدِ» (١/٧٣-١٣٧).

(٢) رَوَاهُ جَمْعٌ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، مِنْهُمْ: الْبُخَارِيُّ، «صَحِيْحُ الْبُخَارِيِّ»، رَقْمُ الْحَدِيثِ: (٥٦٥).
(٣) انْظُرْ تَكَرُّمًا - إِنْ شِئْتَ - «السُّنَنُ الْكُبْرَى»، لِلْبَيْهَقِيِّ: (٢/١٩-٢٠)، وَ«سُلْسِلَةُ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيْحَةِ» (٧/٦٦٨/٣٢١٩)، وَ«فَتَاوَى نُورٍ عَلَى الدَّرَبِ» لِابْنِ بَازٍ، بِعِنَايَةِ الشُّوَيْبِعِيِّ: (٧/٤٥) تَرْقِيْمُ الشَّامِلَةِ، السُّؤَالُ: (٣٣)، مِنَ الشَّرِيْطِ رَقْمُ: (٣٠٨)، وَ«شَرْحُ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ»، لِلْعَبَّادِ: (٦١/٢، ٥/٦٢).

(٤) انْظُرْ تَكَرُّمًا - إِنْ شِئْتَ - «صَحِيْحُ مُسْلِمٍ»، رَقْمُ الْحَدِيثِ: (٦٣٨ و ٦٣٩)، وَ«سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ»، رَقْمُ الْحَدِيثِ: (٤٢٢)، وَ«سُنَنُ التِّرْمِذِيِّ»، رَقْمُ الْحَدِيثِ: (١٦٧).
(٥) انْظُرْ تَكَرُّمًا - إِنْ شِئْتَ - «الْإِسْتِذْكَارُ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ: (١/٢٠٤).
(٦) «الْحَاوِي الْكَبِيرُ»: (٢/٦٣).

وَقَالَ الْإِمَامُ قَوَّامُ السُّنَّةِ أَبُو الْقَاسِمِ الْأَصْبَهَانِيُّ: «وَأَدَاءُ الصَّلَاةِ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ إِلَّا الظُّهْرَ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ، وَالْعِشَاءَ إِذَا لَمْ يَخَفِ الْإِمَامُ ضَعْفَ الضَّعِيفِ. قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: وَمِنْ عَلَامَةِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ أَدَاءُ الصَّلَاةِ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ...»^(١).

وَتَأْسِيسًا عَلَى مَا تَقَدَّمَ فَإِنَّا نَسْتَطِيعُ أَنْ نَجْزِمَ بِأَنَّ النَّبِيَّ - ﷺ - كَانَ يَأْتِي بِأَحَبِّ الْأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ - تَعَالَى - ، وَهِيَ «الصَّلَاةُ عَلَى وَفَّيْهَا»^(٢).

وَالظَّاهِرُ عِنْدِي أَنَّ فِعْلَ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي السَّفَرِ لَمْ يَكُنْ مُحَدَّثًا، وَلَا مُبْتَدَعًا، وَمَنْ سَبَرَ الْأَحَادِيثَ وَالْآثَارَ فِي الْجَمْعِ عَنِ النَّبِيِّ - ﷺ - ، وَأَصْحَابِهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - وَجَدَهَا قَلِيلَةً، لِقَلَّةِ الْفِعْلِ.

وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ السَّابِقِ، وَقَوْلُهُ: «وَسَبَبُ هَذَا النَّزَاعِ مَا بَلَغَهُمْ مِنْ أَحَادِيثِ الْجَمْعِ، فَإِنَّ أَحَادِيثَ الْجَمْعِ قَلِيلَةٌ»^(٣).

(١) «الْحُجَّةُ فِي بَيَانِ الْمَحَجَّةِ»: (٢/ ٥٠٠) النَّاشِرُ: دَارُ الرَّايَةِ، ط ١.

(٢) رَوَاهُ جَمْعٌ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، مِنْهُمْ: مُسْلِمٌ، «صَحِيحُ مُسْلِمٍ»، رَفَعَهُ الْحَدِيثُ: (٨٥).

(٣) «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى»: (٢٤/ ٢٣).

ثَالِثُهَا - أَنَّ تَرْكَ الْجَمْعِ أَفْضَلُ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ اتِّفَاقًا، وَعِنْدَ الْحَنَابِلَةِ تَرْجِيحًا، وَهُوَ مَكْرُوهٌ فِي رِوَايَةٍ عَنِ الْإِمَامِ مَالِكٍ، عَدَا عَرَفَةَ وَمُزْدَلِفَةَ، فَإِنَّهُ جُمِعَ عَلَيَّ مَشْرُوعِيَّتِهِ^(١).

رَابِعُهَا - أَنَّ الْجَمْعَ رُخْصَةٌ، لَيْسَتْ بِوَاجِبٍ وَلَا بِمُسْتَحَبٍّ^(٢).

خَامِسُهَا - أَنَّ الْعُلَمَاءَ قَدْ اخْتَلَفُوا فِي الْجَمْعِ سَفَرًا وَحَضْرًا، فَكَيْفَ نَلْزِمُ النَّاسَ لِلْجَمْعِ بِلَا زِمٍ، وَهُوَ لَا يَرَى جَوَازَ الْجَمْعِ أَصْلًا.

(١) انْظُرْ تَكَرُّمًا - إِنْ شِئْتَ - «التَّوَادُّرَ وَالزِّيَادَاتِ عَلَى مَا فِي الْمُدَوَّنَةِ مِنْ غَيْرِهَا مِنَ الْأَمْهَاتِ»، لِابْنِ أَبِي زَيْدٍ الْقَيَّرَوَانِيِّ الْمَالِكِيِّ: (٢٦٣-٢٦٤)، النَّاشِرُ: دَارُ الْغَرْبِ، ط ١، وَ«شَرْحُ التَّلَقُّينِ»، لِلْمَازِرِيِّ الْمَالِكِيِّ: (٨٣٠-٨٣١)، وَ«عَقْدُ الْجَوَاهِرِ الثَّمِينَةِ فِي مَذْهَبِ عَالِمِ الْمَدِينَةِ»، لِابْنِ شَاسٍ الْمَالِكِيِّ: (٢١٧/١)، النَّاشِرُ: دَارُ الْغَرْبِ، ط ١، وَ«الْفَوَائِدُ فِي اخْتِصَارِ الْمَقَاصِدِ»، لِلْعِزِّ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ الشَّافِعِيِّ: (ص: ١١٥-١١٦)، النَّاشِرُ: دَارُ الْفِكْرِ، وَ«الْمَجْمُوعُ شَرْحُ الْمُهَذَّبِ»، لِلنَّوَوِيِّ الشَّافِعِيِّ: (٤/ ٢٢٠، و ٢٥٨)، وَ«الْأُصُولُ وَالضَّوَابِطُ»، لِلنَّوَوِيِّ: (ص: ٣٧-٣٩)، النَّاشِرُ: دَارُ الْبَشَائِرِ الْإِسْلَامِيَّةِ، ط ١، وَ«الْأَشْبَاهُ وَالنَّظَائِرُ»، لِلشُّيُوطِيِّ الشَّافِعِيِّ: (ص: ٨٢، و ١٣٦)، النَّاشِرُ: دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ، ط ١، وَ«الْمُعْنَى»، لِابْنِ قُدَامَةَ الْحَنْبَلِيِّ: (٣/ ١٢٦-١٢٧)، وَ«الْإِنْصَافُ فِي مَعْرِفَةِ الرَّاجِحِ مِنَ الْخِلَافِ»، لِلْمَرْدَاوِيِّ الْحَنْبَلِيِّ: (٢/ ٣٣٤)، النَّاشِرُ: دَارُ إِحْيَاءِ التَّرَاثِ، ط ٢، وَ«شَرْحُ مَنْتَهَى الْإِرَادَاتِ»، لِلْبَهْوتِيِّ الْحَنْبَلِيِّ: (١/ ٦١١)، النَّاشِرُ: مُؤَسَّسَةُ الرَّسَالَةِ.

(٢) انْظُرْ تَكَرُّمًا - إِنْ شِئْتَ - «الْأُصُولُ وَالضَّوَابِطُ»: (ص: ٣٩)، وَ«الْمُؤَافَقَاتِ»، لِلشَّاطِطِيِّ: (١/ ٤٦٤-٥٥٢)، وَ«طَرَحُ الشَّرِيبِ فِي شَرْحِ التَّقْرِيبِ»: (٣/ ١٢٩)، لِلْعِرَاقِيِّ، وَ«تَنْبِيْهُ السَّاجِدِ عَلَى تَهَاوُنِ الْأَئِمَّةِ وَالْمَأْمُومِينَ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي الْمَسَاجِدِ»: (٢/ ٣٧٨-٣٨٨).

سَادِسُهَا - أَنَّ مَنْ قَبِلَ الرُّخْصَةَ، ثُمَّ أَخَذَ بِالْعَزِيمَةِ، وَتَرَكَ الرُّخْصَةَ لَا رَغْبَةَ عَنْهَا، وَلَا زُهْدًا فِيهَا، فَهُوَ فِي مَنَاءٍ عَنِ الْمَكْرُوهِ، فَضْلًا عَنِ الْحَرَامِ، كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى طَالِبِ الْعِلْمِ^(١).

وَمَا قَدَّمْتُهُ يَصْلُحُ لِلرَّدِّ عَلَى مَقُولَةِ الْإِمَامِ ابْنِ الْعَرَبِيِّ السَّالِكِيِّ: «وَلَا يَطْمِئِنُّ إِلَى الْجَمْعِ، وَلَا يَفْعَلُهُ، إِلَّا جَمَاعَةٌ مُطْمَئِنَّةٌ النَّفُوسِ بِالسُّنَّةِ، كَمَا أَنَّهُ لَا يَكْبَعُ^(٢) عَنْهُ إِلَّا أَهْلُ الْجَفَاءِ وَالْبِدَاوَةِ»^(٣). وَهَذِهِ الْمَقُولَةُ فِيهَا نَظَرٌ مِنْ وَجْهِ:

أَوَّلُهَا - أَنَّ بَعْضَ السَّلَفِ، وَعُلَمَاءُ الْأُمَّةِ الْمَشْهُودِ لَهُمْ بِالْخَيْرِيَّةِ، وَالِاسْتِقَامَةِ، وَالصَّلَاحِ، وَالْوَرَعِ، وَالتَّقْوَى، وَالْفَضْلِ، وَالْإِمَامَةِ فِي الدِّينِ، وَالْعِلْمِ كَانُوا لَا يَجْمَعُونَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي الْحَضَرِ.

(١) انْظُرْ تَكَرُّمًا - إِنْ شِئْتَ - «أَحْكَامَ الْقُرْآنِ»، لِلشَّافِعِيِّ: (١/ ٨٩-٩٠)، النَّاشِرُ: مَكْتَبَةُ الْخَانَجِي، ط ٢، وَ«صَحِيحُ ابْنِ خُرَيْمَةَ»: (١/ ٩٩)، النَّاشِرُ: الْمَكْتَبُ الْإِسْلَامِيُّ، وَ«الْفَوَائِدُ فِي اخْتِصَارِ الْمَقَاصِدِ»: (ص: ١١٦)، وَ«شَرْحُ بُلُوغِ الْمَرَامِ»، لِعَطِيَّةِ مُحَمَّدٍ سَالِمٍ: (٥/ ١٤٩).

(٢) أَيُّ: يَجِبُنُ وَيُجْهِمُ. انْظُرْ تَكَرُّمًا - إِنْ شِئْتَ - «النِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ»: (٢/ ٥٤٥).

(٣) «الْقَبْسُ فِي شَرْحِ مُوطَّأِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ»: (٢/ ٣٢٧)، النَّاشِرُ: دَارُ الْغَرْبِ، ط ١.

ثَانِيهَا - أَنَّ تَرْكَ هَؤُلَاءِ الْعُلَمَاءِ لِلْجَمْعِ كَانَ مَبْنِيًّا عَلَى الْأَوْصَافِ الْإِنْفَةِ الذِّكْرِ، وَعَلَى الْإِجْتِهَادِ، لَا عَلَى الْهَوَى وَالتَّلَاعِبِ فِي الدِّينِ.

ثَالِثُهَا - أَنَّ مَنْ قَرَأَ تَرَاجُمَ أَوْلِيكَ الْأَيْمَةِ، عَلِمَ وَأَيَّقَنَ أَنَّ نُفُوسَهُمْ كَانَتْ مُطْمَئِنَّةً بِالسُّنَّةِ، وَأَتَمَّهُمْ لَيْسُوا مِنْ أَهْلِ الْجَفَاءِ وَالْبَدَاوَةِ.

وَأَدُلُّ دَلِيلٍ عَلَى بُطْلَانِ الْقَاعِدَةِ بَرَاءَةُ الشَّيْخِ الْعَالِمِ الْفَقِيهِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ السَّالِكِ الشَّنْقِيطِيِّ مِنَ الْجَفَاءِ وَالْبَدَاوَةِ.

لَقَدْ كَانَ الشَّيْخُ السَّالِكُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - مَضْرِبَ مَثَلٍ فِي حُسْنِ الْخُلُقِ، يَشْهَدُ بِذَلِكَ مَنْ لَهُ مَعَهُ أَذْنَى مُحَالَطَةٍ.

وَلَمَّا قَدَّرَ لِي مُجَالَسَةُ الشَّيْخِ وَسُؤَالُهُ أَلْفَيْتُهُ لَيِّنِ الْجَانِبِ، عَذَبَ الْكَلِمَةِ، جَمِيلَ الْعِبَارَةِ، كَثِيرَ التَّبَسُّمِ، لَمْ يَكُنْ فِظًّا، وَلَا غَلِيظًّا، بَلْ كَانَ كَالنَّسِيمِ رِقَّةً، وَكَالغَيْثِ رَحْمَةً، وَلَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ الْبَدَاوَةِ، بَلْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْمُدُنِ!

وَلَمْ أَنْفِرْذِ بِالشَّيْءِ عَلَى الشَّيْخِ السَّالِكِ، بَلْ سَبَقَنِي إِلَى ذَلِكَ مُحَدِّثُ الْعَصْرِ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ: مُحَمَّدُ نَاصِرُ الدِّينِ الْأَلْبَانِيُّ، حَيْثُ قَالَ:

«أَشْتَرِي مُجَالَسَةَ السَّالِكِ بِالذَّهَبِ. وَكَانَ يَقُولُ عَنْهُ - أَيْضًا - : أَفْقَهُ أَهْلُ الْأَزْدَنْ»^(١).

وَهَذَا نَزَرٌ مِنْ وَصْفِ هَذَا الْعَالِمِ الَّذِي نَحْسِبُهُ، وَاللَّهُ حَسِبُهُ، وَلَا نُزَكِّي عَلَى اللَّهِ أَحَدًا، فَكَيْفَ بِمَنْ هُوَ أَكْمَلُ مِنْهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ السَّابِقِينَ؟

وَقَدْ تَعَجَّبُ أَيُّهَا الْقَارِئُ الْمُكْرَّمُ، أَنَّ الْوَصْفَ الَّذِي أَطْلَقَهُ الْإِمَامُ ابْنُ الْعَرَبِيِّ يَنْطَبِقُ عَلَى بَعْضِ مَنْ يَجْمَعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ، وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ، فَأَيْنَ الْوَصْفُ الْمُنَاطَبِقُ لِلْوَاقِعِ؟!

رَابِعُهَا - لَوْ سَلَّمْنَا أَنَّ الَّذِي لَا يَجْمَعُ مُحْطَأً فِي اجْتِهَادِهِ، فَإِنَّ الْمُجْتَهِدَ الْمُخْطِئَ مَا جُورَ مَعْدُورٌ عِنْدَ جَمِيعِ عُلَمَاءِ الْمِلَّةِ.

خَامِسُهَا - أَنَّ التَّعْنِيفَ وَالْمَلَامَ مَرْفُوعٌ عَنِ الْأَئِمَّةِ الْمُجْتَهِدِينَ الْأَعْلَامِ^(٢).

سَادِسُهَا - أَنَّ الْإِمَامَ ابْنَ الْعَرَبِيِّ لَيْسَ مَعْصُومًا، فَهُوَ بَشَرٌ يُخْطِئُ وَيُصِيبُ، وَكُلُّ يُوْخِذُ مِنْ قَوْلِهِ وَيُتْرَكُ، خَلَا النَّبِيُّ الْمَعْصُومُ ﷺ.

(١) «مُحَدِّثُ الْعَصْرِ الْإِمَامُ مُحَمَّدُ نَاصِرُ الدِّينِ الْأَلْبَانِيُّ كَمَا عَرَفْتُهُ»: (ص: ٩٨ / ٩٠)، النَّاشِرُ: دَارُ الصَّدِّيقِ، ط ١.

(٢) انْظُرْ تَكَرُّمًا - إِنْ شِئْتَ - «رَفَعَ الْمَلَامَ عَنِ الْأَئِمَّةِ الْأَعْلَامِ»، لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ.

سَابِعُهَا - أَنَّ الْكَلَامَ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ: تَامٌّ وَنَاقِصٌ، فَالتَّامُّ الْمُتَّصِفُ
بِالصِّدْقِ، وَالْعَدْلِ، وَالنَّاقِصُ عَكْسُهُ، بُرْهَانُ ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ - تَعَالَى - :
﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ [الْأَنْعَامُ: ١١٥]. فَالصِّدْقُ فِي الْقَوْلِ،
وَالْعَدْلُ فِي الْحُكْمِ، مِنْ صِفَاتِ الْكَلَامِ التَّامِّ. وَالصِّدْقُ: مَا طَابَقَ الْوَاقِعَ.
وَالْعَدْلُ: نَقِيضُ الظُّلْمِ وَالْجَوْرِ.

وَلَمَّا كَانَ الْقَوْلُ السَّيِّدُ مُشْتَمِلًا عَلَى الصِّدْقِ، وَالْعَدْلِ أَمَرَ اللَّهُ - تَعَالَى -
بِهِ فِي قَوْلِهِ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾
[الْأَحْزَابُ: ٧٠].

ثَامِنُهَا - بِنَاءٌ عَلَى مَا سَبَقَ تَبَيَّنَ أَنَّ كَلَامَ الْإِمَامِ ابْنِ الْعَرَبِيِّ لَيْسَ تَامًّا وَلَا
سَدِيدًا، وَأَنَّ نَقْلَهُ عَلَى وَجْهِ التَّبْنِي، وَالْمُوَافَقَةِ لَا يَحِلُّ شَرْعًا، وَأَنَّ طَالِبَ
الْعِلْمِ لَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يُرَدِّدَ كَلَامَ الْعُلَمَاءِ، أَوْ يَكْتُبَهُ مِنْ غَيْرِ تَرْيِثٍ، وَلَا تَأْمُلٍ،
لِأَنَّ الْوَاجِبَ الشَّرْعِيَّ عَلَيْهِ أَنْ يَعْزِضَ كَلَامَ الْعُلَمَاءِ عَلَى الشَّرْعِ، فَإِنْ وَافَقَهُ
قَبْلَهُ، وَإِنْ خَالَفَهُ رَدَّهُ.

تَاسِعُهَا - أَنَّ الْإِمَامَ ابْنَ الْعَرَبِيِّ لَمْ يَتَّبِعْ لِلْإِزْمِ قَوْلَهُ الْخَطِيرَ، وَلَا نُلْزِمُهُ بِهِ،
وَلَا نَطْنُهُ أَنَّهُ يَلْتَزِمُهُ.

عَاشِرُهَا - أَنَّ الْوَاجِبَ عِنْدَ التَّنَازُعِ لِلتَّوَصُّلِ إِلَى الْحَقِّ مَعَ الْمُخَالَفِ
الرَّدِّ إِلَى الْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَمُقَابَلَةُ الْحُجَّةِ بِالْحُجَّةِ.

وَمِثَالُ آخَرٍ فِي مَسْأَلَةِ اللَّازِمِ: الشَّيْخُ الْعَلَّامَةُ ابْنُ بَازٍ، يَرَى كُفْرَ تَارِكِ
الصَّلَاةِ، وَلَوْ تَكَاسَّلًا^(١).

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: يَلْزَمُ مِنْ مَذْهَبِ الشَّيْخِ أَنَّهُ خَارِجِيٌّ، وَتَكْفِيرِيٌّ، وَضَالٌّ.
قِيلَ لَهُ: قَدْ زَلَلْتَ، وَأَخْطَأْتَ، وَمَا أَصَبْتَ، وَلَا أَحْسَنْتَ، لِأَنَّ
الْمَعْرُوفَ، وَالْمُشْتَهَرَ عَنِ الشَّيْخِ أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَالْجَمَاعَةِ، بَلْ مِنْ
أَكْبَرِهِمْ فِي هَذَا الْعَصْرِ.

وَكَذَلِكَ الشَّيْخُ الْمُحَدِّثُ الْأَلْبَانِيُّ يَرَى فِسْقَ تَارِكِ الصَّلَاةِ تَكَاسُّلاً^(٢).

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: يَلْزَمُ مِنْ مَذْهَبِ الشَّيْخِ أَنَّهُ مِنْ «فِرْقَةِ الْمُرْجِئَةِ».

قِيلَ لَهُ مَا قِيلَ فِي جَوَابِنَا الْآنِفِ، لِأَنَّ الْعَالِمَ إِذَا اجْتَهَدَ فَأَدَّاهُ اجْتِهَادُهُ إِلَى
مُوَافَقَةِ فِرْقَةٍ مِنَ الْفِرَقِ فِي مَسْأَلَةٍ مَا، فَلَا يَغْنِي أَنَّهُ مِنْهَا، وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُنْسَبَ

(١) انْظُرْ تَكَرُّماً - إِنْ شِئْتَ - «فَتَاوَى اللَّجْنَةِ الدَّائِمَةِ»: (٢/ ٢٦ / ٥٧٠٣)، النَّاشِرُ: دَارُ الْمُؤَيَّدِ، ط ١.

(٢) انْظُرْ تَكَرُّماً - إِنْ شِئْتَ - كِتَابَ «حُكْمِ تَارِكِ الصَّلَاةِ»، لِلشَّيْخِ، النَّاشِرُ: دَارُ الْجَلَالَيْنِ.

إِلَيْهَا، لَا سِيَّما إِذَا كَانَ مُعْظَمُا لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، دَاعِيَا إِلَيْهِمَا، كَالشَّيْخَيْنِ رَحِمَهُمَا
اللَّهُ^(١)،

أُولَئِكَ آبَائِي فَحِزْنِي بِمِثْلِهِمْ ∴ إِذَا جَمَعْتَنِيَا جَرِيرُ الْمَجَامِعِ
وَمِثَالُ آخَرٍ فِي مَسْأَلَةِ اللَّازِمِ: عُبَيْدُ رَبِّهِ أَبُو مُحَمَّدٍ قَدْ وَافَقَ الشَّيْخَ الْأَلْبَانِيَّ
فِي آلاَفِ الْمَسَائِلِ مِنْهَا: حُرْمَةُ الْاجْتِمَاعِ عِنْدَ أَهْلِ الْمَيِّتِ وَصِنَاعَةِ الطَّعَامِ
بَعْدَ الدَّفْنِ، لَكِنَّهُ خَالَفَهُ فِي مَسْأَلَةِ صِيَامِ يَوْمِ السَّبْتِ، لَا عَنْ هَوًى، وَلَا حُبًّا
فِي الْمُخَالَفَةِ وَلَا تَلَذُّذًا بِهَا، - وَهَذَا بِفَضْلِ اللَّهِ -، وَإِنَّمَا عَنْ دَلِيلٍ، وَبُرْهَانٍ.
وَقَوْلُهُ - أَيَّضًا - لَيْسَ شَاذًا وَلَا بَدْعًا، بَلْ لَهُ فِيهِ إِمَامٌ، بَلْ عَامَّةُ أُمَّةٍ
الْمِلَّةِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: يَلْزَمُ مِنْ مَذْهَبِهِ أَنَّهُ يُبْغِضُ، وَيُعَادِي، وَيُحَارِبُ الشَّيْخَ
الْأَلْبَانِيَّ، وَمَنْ وَافَقَهُ عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ.

فَالْجَوَابُ مِنْ وَجْهِ: أَوَّلُهَا - أَنَّ الْخِلَافَ فِي مَسْأَلَةِ صِيَامِ يَوْمِ السَّبْتِ
خِلَافٌ مُعْتَبَرٌ، وَالْمَسَائِلُ الَّتِي يُسْتَسَاعُ فِيهَا الْخِلَافُ يَبْغِي أَنْ يَعْذَرَ
بَعْضُنَا بَعْضًا فِيهَا.

(١) هَذِهِ الْعِبَارَةُ ذَكَرْتُ مِثْلَهَا فِي كِتَابِي: «الْمُقَدِّمَةُ النَّافِعَةُ لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ وَأَذُنٌ
سَامِعَةٌ»: (ص: ٩٨)، الطَّبْعَةُ الْأُولَى، سَنَةِ: (١٤٢٢هـ = ٢٠٠٢م).

ثَانِيهَا - أَنَّ الْخِلَافَ الْمُعْتَبَرَ قَدْ وَقَعَ بَيْنَ الْأَئِمَّةِ، كَالشَّافِعِيِّ، وَأَحَدٍ -
وَهُمْ مِنْ كِبَرَائِنَا - فَكَانَا كَمَا أَخْبَرَ عَنْهُمْ الْإِمَامُ ابْنُ الْجَوَازِيِّ: «وَقَالَ الْإِمَامُ
أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ لَوْلَدِ الشَّافِعِيِّ: أَبُوكَ مِنَ السُّنَّةِ الَّذِينَ أَدْعُو لَهُمْ كُلَّ لَيْلَةٍ وَقَتَ
السَّحَرِ»^(١).

ثَالِثُهَا - أَنَّ كَلَامَ الْقَائِلِ لَا يُطَابِقُ الْوَاقِعَ، لِأَنَّ قِمَّةَ الْعُلَمَاءِ الْقَائِلِينَ بِهَذَا
الْمَذْهَبِ، وَرَأْسَ هَرَمِهِمْ فِي الْأُرْدُنِّ بَعْدَ الشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ هُوَ الشَّيْخُ الْعَالِمُ
الْعَامِلُ أَحْمَدُ السَّالِكُ - عَلَيْهِ مِنَ اللَّهِ شَايِبُ الرَّحْمَةِ! وَبَيْنَنَا وَبَيْنَهُ مِنَ الْحُبِّ
مَا لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ - تَعَالَى - قَبْلَ وَفَاةِ الشَّيْخِ وَبَعْدَهَا، وَغَيْرُهُ - أَيْضًا - كَثِيرٌ
كَثِيرٌ، كَالشَّيْخِ الْفَاضِلِ أَبِي مَالِكٍ مُحَمَّدٍ شُقْرَةَ حَفِظَهُ اللَّهُ وَعَافَاهُ.

رَابِعُهَا - أَنَّ بَعْضَ مَنْ يَتَوَافَقُ فِي مَسْأَلَةِ صِيَامِ يَوْمِ السَّبْتِ بَيْنَهُمْ عَدَاوَاتٌ
وَاهْتِجَارٌ!

فَوَاهِمٌ مَنْ يَظُنُّ أَنَّ مُجَرَّدَ الْمُوَافَقَةِ تَعْنِي الْحُبَّ، وَالْوَلَاءَ، وَأَنَّ مُجَرَّدَ
الْمُخَالَفَةِ تَعْنِي الْعَدَاوَةَ، وَالْبَغْضَاءَ.

(١) «صَيْدُ الْخَاطِرِ»: (ص: ٤٦)، النَّاشِرُ: دَارُ ابْنِ خُزَيْمَةَ، ط ١.

إِنَّ مَنْ يَسْلُكُ هَذَا الطَّرِيقَ فِي الْحُكْمِ عَلَى النَّاسِ جَاهِلٌ بِمَبَادِي الْحَيَاةِ،
بَلْ جَاهِلٌ بِمَبَادِي الْإِسْلَامِ، كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى مَنْ شَمَّ رَائِحَةَ الْعِلْمِ.

لَقَدْ وَافَقَ الْمُنَافِقُونَ الرَّسُولَ - ﷺ - ظَاهِرًا فِي أَشْيَاءَ كَثِيرَةٍ، وَلَكِنْ قَالَ
اللَّهُ - تَعَالَى - فِيهِمْ: ﴿هُمْ أَلْعَدُوُّ فَأَحْذَرَهُمْ^٤ فَتَلَهُمُ اللَّهُ^٥ أَنِّي يُؤْفَكُونَ^٦﴾
[الْمُنَافِقُونَ: ٤].

وَلَقَدْ اخْتَلَفَ الصَّحَابَةُ فِيمَا بَيْنَهُمْ فِي أُمُورٍ سَمْعِيَّةٍ وَعِلْمِيَّةٍ وَخَبَرِيَّةٍ،
فَكَانُوا كَمَا وَصَفَهُمُ اللَّهُ - تَعَالَى - : ﴿رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ^٧﴾ [الْفَتْحُ: ٢٩].

فَالْمَحَبَّةُ إِمَّا أَنْ تَكُونَ مُحْمُودَةً، أَوْ مَذْمُومَةً، فَالْمَحْمُودَةُ: مَا وَافَقَ
الْحَيَبُ حَيَبَهُ فِي الْحَقِّ وَالصَّوَابِ، وَخَالَفَهُ فِي الْبَاطِلِ وَالْخَطَا.

وَالْمَذْمُومَةُ: بَعْكَسُهَا، وَهُوَ التَّعَصُّبُ الْمَمْقُوتُ الَّذِي أَدْخَلَهُ الْعُلَمَاءُ فِي
دَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ، كَقَوْلِ دُرَيْدِ بْنِ الصَّمَّةِ:

وَمَا أَنَا إِلَّا مِنْ غَزِيَّةٍ إِنْ غَوَتْ . غَوَيْتُ وَإِنْ تَرُشِدْ غَزِيَّةٌ أَرُشِدْ

وَمِنْ رِقَّةٍ دِينَ الْعَبْدِ، وَضَعْفٍ إِيْمَانِهِ، الْمُجَامَلَةُ فِي الْفَتَوَى بِدَافِعِ
الْحُبِّ، أَوْ غَيْرِهِ.

فَالشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ حَبِيبُنَا، وَلَكِنَّ الْحَقَّ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنْهُ، فَنَحْنُ لَا نَعْتَقِدُ فِيهِ الْعِصْمَةَ، وَلَسْنَا - بِفَضْلِ اللَّهِ - مِنَ الرُّوَافِضِ.

فَحُبِّي لِلشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - لَا يَعْْنِي أَنْ أَتَنَازَلَ عَنْ حَقِّ اعْتَقَدُهُ فِي مَسْأَلَةٍ مِنَ الْمَسَائِلِ الشَّرْعِيَّةِ، تَقْدِيرًا وَاحْتِرَامًا لِلشَّيْخِ، أَوْ تَطْيِيبًا لِخَاطِرِ أَحَدٍ مِنَ الْخَلْقِ.

وَأَيْضًا حُبِّي لِلشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - لَا يَحْمِلُنِي عَلَى التَّعَصُّبِ لَهُ إِذَا بَانَ خَطْوُهُ بِالْأَدِلَّةِ الْقَاطِعَةِ، وَالْبَرَاهِينِ السَّاطِعَةِ.

فَالْخِلَافُ الْمُعْتَبَرُ لَا يَعْْنِي الْعَدَاوَةَ، وَالطَّعْنَ، وَلَا يُفْسِدُ لِلوُدِّ قَضِيَّةً إِلَّا إِذَا تَرَكَ أَحَدُ الْمُخْتَلِفِينَ الْحَقَّ، أَوْ كِلَاهُمَا.

وَأَصْلُ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ قَوْلُ اللَّهِ - تَعَالَى - : ﴿فَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ، فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ﴾ [الْأَنْدَلُسِيُّ: ١٤].

وَمِمَّا ذُكِّرْنَا بِهِ الْحَقُّ، وَمِنَ الْحَقِّ أَنْ لَا نَتَّعَصَّبَ لِرَأْيِ الشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ الَّذِي مَبْنَاهُ عَلَى الْاجْتِهَادِ، أَوْ لِغَيْرِهِ مِنَ الْأَثَمَةِ، وَالْعُلَمَاءِ.

وَمِنَ الْحَقِّ - أَيْضًا - تَرْكُ التَّحَاسُدِ، وَالْغَيْرَةِ الْمَذْمُومَةِ، وَقَدْ بَيَّنَ الْإِمَامُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ خَطَرَ التَّحَاسُدِ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ، حَيْثُ قَالَ : «تَأَمَّلْتُ التَّحَاسُدَ بَيْنَ

الْعُلَمَاءُ، فَرَأَيْتُ مَنْشَأَهُ مِنْ حُبِّ الدُّنْيَا، فَإِنَّ عُلَمَاءَ الْآخِرَةِ يَتَوَادَّدُونَ، وَلَا يَتَحَاسَدُونَ: كَمَا قَالَ - عَزَّ وَجَلَّ - : ﴿وَلَا يَحِيدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا﴾ [الحشر: ٩]، وَقَالَ - تَعَالَى - : ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [الحشر: ١٠]... وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ لَوْلِدِ الشَّافِعِيِّ: أَبُوكَ مِنَ السَّتَّةِ الَّذِينَ أَدْعُو لَهُمْ كُلَّ لَيْلَةٍ وَقَتَ السَّحْرِ.

وَالْأَمْرُ الْفَارِقُ بَيْنَ الْفَتَيَيْنِ: أَنَّ عُلَمَاءَ الدُّنْيَا يَنْظُرُونَ إِلَى الرَّئَاسَةِ فِيهَا، وَيُحِبُّونَ كَثْرَةَ الْجَمْعِ وَالشَّتَاءِ، وَعُلَمَاءُ الْآخِرَةِ بِمَعَزِلٍ مِنْ إِثَارِ ذَلِكَ، وَقَدْ كَانَ يَتَخَوَّفُونَهُ، وَيَرْحَمُونَ مَنْ يُلِي بِهِ... وَكَانُوا يَتَدَافَعُونَ الْفَتَوَى، وَيُحِبُّونَ الْخُمُولَ، مَثَلُ الْقَوْمِ كَمَثَلِ رَاكِبِ الْبَحْرِ، وَقَدْ خَبَّ، فَعِنْدَهُ شُغْلٌ إِلَى أَنْ يُوقِنَ بِالنَّجَاةِ.

وَإِنَّمَا كَانَ بَعْضُهُمْ يَدْعُوا لِبَعْضٍ، وَيَسْتَفِيدُ مِنْهُ، لِأَنَّهُمْ رَكِبَ تَصَاحِبُوا فَتَوَادَّدُوا، فَالْأَيَّامُ وَاللَّيَالِي مَرَّاحِلُهُمْ إِلَى سَفَرِ الْجَنَّةِ»^(١).

(١) «صَيِّدُ الْخَاطِرِ»: (ص: ٤٦-٤٧).

وَقَالَ: «وَإِنْ وَقَعَتِ الْمُخَالَطَةُ لِلْعُلَمَاءِ، فَأَكْثَرُهُمْ عَلَى غَيْرِ الْجَادَّةِ، مَقْصُودُهُمْ صُورَةُ الْعِلْمِ لَا الْعَمَلُ بِهِ. فَلَا تَكَادُ تَرَى مَنْ تُذَكِّرُهُ أَمْرَ الْآخِرَةِ، إِنَّمَا شَغَلَهُمُ الْغَيْبَةُ، وَقَصْدُ الْغَلْبَةِ، وَاجْتِلَابُ الدُّنْيَا، ثُمَّ فِيهِمْ مِنَ الْحَسَدِ لِلنَّظَرَاءِ مَا لَا يُوصَفُ»^(١).

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ: «... لَا يُقَالُ: أَغَارَ عَلَى اللَّهِ، وَلَكِنْ يُقَالُ: أَنَا أَغَارُ لِلَّهِ... الْغَيْرَةُ عَلَى اللَّهِ جَهْلٌ، وَهِيَ كَمَا قَدَّمَناهُ حَسَدٌ، وَكِبَرٌ، يُسَمُّونُهُ غَيْرَةً، فَيَحِبُّ أَحَدُهُمْ أَنْ لَا يُشْرِكَهُ غَيْرُهُ فِي التَّقَرُّبِ إِلَى اللَّهِ، وَابْتِغَاءِ الْوَسِيلَةِ إِلَيْهِ، وَيُرِيدُونَ أَنْ يُسَمُّوا ذَلِكَ بِاسْمِ حَسَنِ، لِئَلَّا يُذَمُّوا عَلَيْهِ، وَيُسَمُّونَهُ غَيْرَةً، لِأَنَّ مِنْ عَادَةِ الْبَشَرِ إِذَا أَحَبَّ أَحَدُهُمْ إِنْسَانًا مَحَبَّةً طَبِيعِيَّةً - سَوَاءً كَانَتْ مَحَبَّةً مُحَرَّمَةً، كَمَحَبَّةِ الْأَمْرَدِ، وَالْمَرْأَةِ الْأَجْنَبِيَّةِ، أَوْ غَيْرِ مُحَرَّمَةٍ، كَمَحَبَّةِ أُمٍّ - أَنَّهُ بِبَشَرِيَّتِهِ يَغَارُ مِنْ أَنْ يُشَارِكَهُ فِي ذَلِكَ أَحَدٌ.

فَجَعَلُوا مَحَبَّتَهُمْ لِلَّهِ بِمَنْزِلَةِ هَذِهِ الْمَحَبَّةِ، وَهَذَا مِنْ أَعْظَمِ الْجَهْلِ وَالظُّلْمِ، بَلْ مَحَبَّةُ اللَّهِ مِنْ شَأْنِهَا أَنْ يُحِبَّ الْعَبْدُ أَنْ جَمِيعَ الْمَخْلُوقَاتِ يُشْرِكُونَهُ

فِي ذَلِكَ، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ - ﷺ - : وَالَّذِي [نَفْسِي^(١)] بِيَدِهِ لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ.

وَمِثْلُ هَذِهِ الْغَيْرَةِ الْمَذْمُومَةِ مَا ذَكَرَهُ طَائِفَةٌ مِنَ السَّلَفِ قَالُوا: لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْقُرَاءِ، أَوْ قَالُوا: الْفُقَهَاءُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، لِأَنَّ بَيْنَهُمْ حَسَدًا، كَحَسَدِ النَّفُوسِ عَلَى زُرِّيَةِ الْغَنَمِ!

وَيُقَالُ: فُلَانٌ وَفُلَانٌ يَتَصَاوَلَانِ عَلَى الرِّيَاسَةِ تَصَاوُلَ الْفَحْلَيْنِ. فَلَا رَيْبَ أَنَّ فُحُولَ الْبَهَائِمِ تَتَغَايَرُ، وَتَتَحَاسَدُ، وَتَتَصَاوُلُ عَلَى إِنَائِهَا، يَطْلُبُ كُلُّ مِنْهَا مِنَ الْآخِرِ أَنْ لَا يُزَاحِمَهُ، كَمَا يَتَغَايَرُ الْفُحُولُ الْأَدَمِيُّونَ عَلَى مَنَاجِحِهِمْ، وَهَذَا - فِيمَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ - مُحَرَّمٌ، كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - : لَا تَحَاسَدُوا، وَلَا تَقَاطَعُوا، وَلَا تَدَابَرُوا، وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا. وَكَذَلِكَ شُبِّهَ تَغَايُرُ الضَّرَائِرِ^(٢).

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ: «وَأَمَّا الْغَيْرَةُ عَلَى اللَّهِ: فَأَعْظَمُ الْجَهْلِ، وَأَبْطَلُ الْبَاطِلِ. وَصَاحِبُهَا مِنْ أَعْظَمِ النَّاسِ جَهْلًا، وَرُبَّمَا آدَتِ بِصَاحِبِهَا إِلَى مُعَادَاتِهِ، وَهُوَ لَا يَشْعُرُ، وَإِلَى انْسِلَاحِهِ مِنْ أَصْلِ الدِّينِ، وَالْإِسْلَامِ، وَرُبَّمَا

(١) قُلْتُ: فِي الْمَطْبُوعِ «نَفْسٍ»، وَهُوَ خَطَأٌ ظَاهِرٌ، وَالْحَدِيثُ صَحِيحٌ، لَكِنَّ الْمَتْنَ مَذْكُورٌ بِالْمَعْنَى.

(٢) «الْإِسْتِفَامَةُ»: (٢/ ٤٢-٤٤)، النَّاشِرُ: دَارُ ابْنِ حَزْمٍ، ط ١.

كَانَ صَاحِبُهَا شَرًّا عَلَى السَّالِكِينَ إِلَى اللَّهِ مِنْ قُطَاعِ الطَّرِيقِ، بَلْ هُوَ مِنْ قُطَاعِ طَرِيقِ السَّالِكِينَ حَقِيقَةً، وَأَخْرَجَ قَطَعَ الطَّرِيقِ فِي قَالِبِ الْغَيْرَةِ.

وَأَيْنَ هَذَا مِنَ الْغَيْرَةِ لِلَّهِ الَّتِي تُوجِبُ تَعْظِيمَ حُقُوقِهِ، وَتَصْنِيفَةَ أَعْمَالِهِ، وَأَحْوَالِهِ لِلَّهِ؟ فَالْعَارِفُ يَغَارُ لِلَّهِ، وَالْجَاهِلُ يَغَارُ عَلَى اللَّهِ، فَلَا يُقَالُ: أَنَا أَغَارُ عَلَى اللَّهِ، وَلَكِنْ أَنَا أَغَارُ لِلَّهِ.

وَالْغَيْرَةُ الْعَبْدِ مِنْ نَفْسِهِ: أَهَمُّ مِنْ غَيْرَتِهِ مِنْ غَيْرِهِ. فَإِنَّكَ إِذَا غَرْتَ مِنْ نَفْسِكَ، صَحَّتْ لَكَ غَيْرَتُكَ لِلَّهِ مِنْ غَيْرِكَ، وَإِذَا غَرْتَ لَهُ مِنْ غَيْرِكَ، وَلَمْ تَغْرَ مِنْ نَفْسِكَ، فَالْغَيْرَةُ مَدْخُولَةٌ مَعْلُومَةٌ، وَلَا بُدَّ. فَتَأَمَّلْهَا وَحَقِّقِ النَّظَرَ فِيهَا.

فَلْيَتَأَمَّلِ السَّالِكُ اللَّيِّبُ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ فِي هَذَا الْمَقَامِ الَّذِي زَلَّتْ فِيهِ أَقْدَامُ كَثِيرٍ مِنَ السَّالِكِينَ»^(١).

السَّبَبُ الثَّلَاثُ - عَدَمُ رَدِّ الْأَخْبَارِ الْمُتَشَابِهَةِ إِلَى مُحْكَمِهَا^(٢)، وَمُطْلَقِهَا إِلَى مُقَيِّدِهَا، وَجُمْلِهَا إِلَى مُبَيِّنِهَا، وَمُبْهَمِهَا إِلَى صَرِيحِهَا، وَعَامَّهَا إِلَى خَاصِّهَا، لِأَنَّ الْمَرْدُودَ إِلَيْهِ يَقْضِي عَلَى الْمَرْدُودِ، وَهُوَ مِنَ الْعَدْلِ

(١) «مَدَارِجُ السَّالِكِينَ»: (٢/ ٢٥٤)، النَّاشِرُ: مُؤَسَّسَةُ الْمُخْتَارِ، ط ١.

(٢) انْظُرْ تَكَرُّمًا - إِنْ شِئْتَ - «شِفَاءُ الْعَلِيلِ فِي مَسَائِلِ الْقَضَاءِ وَالْقَدْرِ وَالْحِكْمَةِ وَالتَّغْلِيلِ»:

(١/ ٥٢-٥٣)، النَّاشِرُ: مَكْتَبَةُ السَّوَادِيِّ، ط ١.

وَالْإِنْصَافِ الَّذِي أَمَرَ اللَّهُ - تَعَالَى - بِهِ فِي قَوْلِهِ : ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ
وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَايَ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ
وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٩٠].

مثاله: قَوْلُ الشَّيْخِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الرَّاجِحِيِّ : «وَمَنْ رَجَعَ إِلَى مُصَنَّفَاتِ ابْنِ
قُدَامَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - ، عِلْمٌ يَقِينًا أَنَّهُ بَعِيدٌ كُلُّ الْبُعْدِ عَنْ مَذْهَبِ الْمُفَوَّضَةِ ،
وَأَهْلِ التَّأْوِيلِ ، لَأَسِيًّا كِتَابُهُ «ذِمُّ التَّأْوِيلِ» الَّذِي رَدَّ عَلَى أَهْلِ التَّأْوِيلِ ، وَمَنْ
حَذَى حَذْوَهُمْ مِنَ الْمُفَوَّضَةِ ، وَأَثْبَتَ فِيهِ مَذْهَبَ أَهْلِ السُّنَّةِ مِنَ الْإِيمَانِ بِمَا
ثَبَتَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ ، وَصِفَاتِهِ لَفْظًا ، وَمَعْنَى .

وَمَا وَرَدَ عَنْ ابْنِ قُدَامَةَ هُنَا : «وَجَبَ الْإِيمَانُ بِهِ لَفْظًا» مِنْ الْمُجْمَلِ
الْمُتَشَابِهِ الَّذِي فُسِّرَ صَرِيحًا ، وَاضِحًا بَيِّنًا فِي مُصَنَّفَاتِهِ الْأُخْرَى ، فَيَجِبُ رَدُّهُ
إِلَى مُحْكَمِ كَلَامِهِ عَلَيْهِ رَحْمَةُ اللَّهِ ! وَكُلُّ مَا وَرَدَ عَنْهُ مِمَّا يُحْتَمَلُ ، وَيُحْتَمَلُ فَهُوَ
مَرْدُودٌ إِلَى الْمُحْكَمِ مِنْ كَلَامِهِ فِي سَائِرِ تَصَانِيفِهِ» (١) .

وَمِثَالُ آخَرٍ : عُبَيْدُ رَبِّهِ أَبُو مُحَمَّدٍ تَكَلَّمَ فِي مَسْأَلَةِ الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ
كَثِيرًا ، فَتَارَةً يُنْكِرُ عَلَى الْمُتْلَاعِينَ فِيهِ ، وَتَارَةً يَقُولُ : أَنَا لَا أَنْفِي الْجَمْعَ بَيْنَ

(١) «تَعْلِيلَاتٌ عَلَى شَرْحِ لُغَةِ الْإِعْتِقَادِ» : (ص: ٣٢) .

الصَّلَاتَيْنِ فِي الْحَضَرِ، وَتَارَةً يَقُولُ: الْجَمْعُ فِي الْحَضَرِ إِنَّمَا هُوَ فَقَطْ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ، دُونَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ.

فَمَنْ سَمِعَ الْعِبَارَةَ الْأُولَى، قَالَ: هَذَا حَنْفِيٌّ، وَمَنْ سَمِعَ الْعِبَارَةَ الثَّانِيَةَ، قَالَ: هَذَا شَافِعِيٌّ، وَمَنْ سَمِعَ الْعِبَارَةَ الثَّالِثَةَ، قَالَ: هَذَا مَالِكِيٌّ أَوْ حَنْبَلِيٌّ.

فَإِذَا خَرَجَ بَعْضُهُمْ مِنَ الْمَجْلِسِ قَالَ: إِنَّ هَذَا إِلَّا اضْطِرَابٌ وَتَنَاقُضٌ وَعَدَمُ اسْتِقْرَارٍ عَلَى قَوْلٍ!

وَقُلْتُ: «بَعْضُهُمْ»، لِأَنَّ مِنَ الظُّلْمِ أَنْ أَصِفَ الْجَمِيعَ بِهَذَا الْفَهْمِ، إِذْ أَنَّ الْبَقِيَّةَ قَدْ فَهِمُوا مِنَ الْعِبَارَةِ الْأُولَى الْإِنْكَارَ عَلَى الْمُتَلَاعِبِ فِي الْجَمْعِ، وَلَيْسَ عَلَى أَصْلِ الْجَمْعِ، وَفَهُمُوا مِنَ الْعِبَارَةِ الثَّانِيَةِ جَوَازَ الْجَمْعِ فِي الْحَالَاتِ الثَّلَاثِ، وَفَهُمُوا مِنَ الْعِبَارَةِ الثَّالِثَةِ أَنَّ الْجَمْعَ فِي الْحَضَرِ خَاصٌّ بِالْعِشَاءَيْنِ: الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ، دُونَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ.

وَقَدْ تَسْتَعْرِبُ أَيُّهَا الْقَارِئُ الْمُكْرَّمُ، أَنَّ ذَلِكَ الْفَهْمَ الْمَغْلُوطَ، أَوْ الْخَاطِئَ كَانَ بَعْدَ طِبَاعَةِ كِتَابِي فِي الْجَمْعِ بِسَنَوَاتٍ، وَالْكِتَابُ فِي مُتَنَاوَلِ الْيَدِ! وَقَدْ ذَكَرْتُ مُلَخَّصَ قَوْلِي فِي آخِرِ الْمُجَلَّدِ الثَّانِي، وَالْعَجِيبُ أَنَّ قِرَاءَةَ الْمُلَخَّصِ لَا يَحْتَاجُ مِنَ الْوَقْتِ إِلَى أَكْثَرِ مِنْ دَقِيقَةٍ وَاحِدَةٍ!

وَمِنْ أَجْلِ أَنْ يَسْلَمَ الْإِخْوَةُ مِنَ الْوُقُوعِ فِي الْإِثْمِ، وَأَسْلَمَ مِنَ التَّجَنِّي،
رَأَيْتُ أَنْ أَقْلَ مُلَخَّصَ قَوْلِي فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي الْحَضَرِ الَّذِي مَا
زِلْتُ عَلَيْهِ إِلَى يَوْمِي هَذَا، مُنْذُ أَنْ تَوَصَّلْتُ إِلَيْهِ قَبْلَ طِبَاعَةِ الْكِتَابِ.

فَهَاكَ الْمُلَخَّصُ مِنْ نَفْسِ الْكِتَابِ الَّذِي بَيْنَ أَيْدِي النَّاسِ: «بَعْدَ هَذَا
الْبَحْثِ الطَّوِيلِ فِي مَسْأَلَةِ الْجَمْعِ تَبَيَّنَ لِي مَا يَأْتِي:

أَوَّلًا. أَنَّ الْجَمْعَ رُخْصَةٌ، وَلَيْسَ بِمُسْتَحَبٍّ.

ثَانِيًا. أَنَّ الصَّلَاةَ عَلَى وَقْتِهَا أَحَبُّ الْأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى.

ثَالِثًا. أَنَّ الْأَدِلَّةَ الَّتِي اسْتَدَلَّ بِهَا عَلَى الْجَمْعِ الْحَقِيقِيِّ بَيْنَ الظُّهْرِ
وَالْعَصْرِ فِي الْحَضَرِ، إِمَّا أَدِلَّةٌ صَحِيحَةٌ لَا تَصْلُحُ لِلِاسْتِدْلَالِ، وَإِمَّا أَدِلَّةٌ
ضَعِيفَةٌ.

رَابِعًا. أَنَّ الْجَمْعَ الْحَقِيقِيَّ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ فِي الْحَضَرِ كَثِيرَةٌ مِنْ
كِبَائِرِ الذُّنُوبِ.

خَامِسًا. أَنَّ الْجَمْعَ الْحَقِيقِيَّ فِي الْحَضَرِ لَا يُشْرَعُ إِلَّا بَيْنَ الْمَغْرِبِ
وَالْعِشَاءِ.

سَاسًا . أَنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ الْعِشَاءَيْنِ لَا يَحِلُّ إِلَّا بِشَرْطَيْنِ :

الْأَوَّلُ - الْمَطَرُ الشَّدِيدُ الشَّاقُّ ، اخْتِرَازًا مِنْ الْمَطَرِ الَّذِي لَا يَحْصُلُ بِسَبَبِهِ الْحَرَجُ .

وَالثَّانِي - أَنْ يُتَدَأَّ بِالْجَمْعِ فِي وَسْطِ وَقْتِ الْمَغْرِبِ ، اخْتِرَازًا مِنْ الْجَمْعِ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا .

سَابِعًا - أَنْ يَكُونَ الْجَمْعُ نَادِرًا ، وَإِنْ تَحَقَّقَ الْعُذْرُ .

ثَامِنًا - أَنْ مِنَ السُّنَنِ الثَّابِتَةِ الْمُسْتَحَبَّةِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ - النَّدَاءُ بِالصَّلَاةِ فِي الْبُيُوتِ عِنْدَ وَقُوعِ الْأَعْدَارِ ، كَالْمَطَرِ ، وَالْبَرْدِ الشَّدِيدِ ، وَالرَّيْحِ الشَّدِيدَةِ .

تَاسِعًا - أَنَّ الْجَمْعَ إِذَا أَدَّى إِلَى مَفْسَدَةٍ ، وَفِتْنَةٍ ، وَعَدَاوَةٍ ، وَبَغْضَاءٍ بَيْنَ الْمُصَلِّينَ ، وَجَبَ تَرْكُهُ^(١) .

(١) «تَنْبِيهُ السَّاجِدِ عَلَى تَهَاوُنِ الْأَئِمَّةِ وَالْمَأْمُومِينَ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي الْمَسَاجِدِ» : (٢/ ٤٨٠ - ٤٨١) .

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: بَمَا أَنَّكَ قُلْتَ فِي الْمُلَخَّصِ الْآيَةِ: أَنَّ الْجَمْعَ الْحَقِيقِيَّ
بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ فِي الْحَضَرِ كَبِيرَةٌ مِنْ كِبَائِرِ الذُّنُوبِ، يُلْزَمُكَ أَنْ تُبْطِلَ
صَلَاةَ كُلِّ مَنْ جَمَعَ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَغَيْرِهِمْ!

قُلْتُ: لَقَدْ سَبَقَ الْجَوَابُ عَنْ هَذَا التَّجَنِّي، وَلَكِنْ قَدْ يَقُولُ قَائِلٌ:
جَوَابُكَ جَدِيدٌ، لِأَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنَّكَ تَبَهَّتَ، أَوْ نُبِّهْتَ إِلَيْهِ فَكَتَبْتَهُ.

وَقَبَلَ الْجَوَابُ عَلَى هَذَا الْإِعْتِرَاضِ أَشْرَفُ أَنْ أُطَالِعَ الْمِنَّةَ، وَأَنْ أَشَاهِدَ
التَّقْصِيرَ، فَأَقُولُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ حَتَّى يَرْضَى وَبَعْدَ الرِّضَا، هَمْدًا لَا يَدْعُ جِنْسًا
مِنْ أَجْنَاسِ الْمَدْحِ إِلَّا شَمْلَهُ، وَلَا ثَنَاءً إِلَّا حَوَاهُ، مِمَّا عَلِمَهُ الْخَلْقُ وَمَا
خَفِيَ عَلَيْهِمْ.

لَقَدْ وَفَّقَنِي رَبِّي بِمَخْضٍ فَضْلِهِ مِنْ غَيْرِ اسْتِحْقَاقٍ، وَلَا اسْتِجْلَابٍ بِشَمَنِ
أَنْ أَكْتُبَ الْجَوَابَ قَدِيمًا فِي نَفْسِ الْكِتَابِ، فَقُلْتُ نَاصِحًا إِخْوَانِي الْأَئِمَّةَ
الْأَفَاضِلَ: «وَفَرَّقُوا - وَفَقَّكُمْ اللَّهُ - فِي فِتَوَاكُمْ بَيْنَ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ الْعَامِّ
وَالْحُكْمِ الْعَيْنِيِّ، فَإِنَّ الْأَوَّلَ أَسْهَلُ مِنَ الثَّانِي، لِأَنَّ الثَّانِي يَحْتَاجُ إِلَى تَحْقِيقِ
الشُّرُوطِ، وَانْتِفَاءِ الْمَوَانِعِ، وَعَلَيْهِ فَإِنَّكَ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَقُولَ: إِنَّ التَّسَاهُلَ فِي
الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ يَعْنِي: أَدَاءَ الصَّلَاةِ فِي غَيْرِ وَقْتِهَا.

وَالصَّلَاةُ فِي غَيْرِ وَقْتِهَا بَاطِلَةٌ، هَذَا فِي الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ الْعَامِّ، أَمَّا
الْحُكْمُ الْعَيْنِيُّ، فَإِنَّكَ لَا تَسْتَطِيعُ أَنْ تَحْكُمَ عَلَى صَلَاةِ إِمَامٍ مُعَيَّنٍ بِالْبُطْلَانِ إِلَّا
إِذَا تَحَقَّقَتِ الشُّرُوطُ، وَانْتَفَتِ الْمَوَانِعُ»^(١)!

إِنَّ هَذِهِ الْعِبَارَةَ جُنَّةٌ مِنَ اللَّهِ - تَعَالَى - تَرَسِّنُهَا مِنْ سِهَامِ التَّجَنُّيِّ، فَـ
﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ﴾
[الْأَعْرَافُ: ٤٣]. إِنَّ تِلْكَ الْكَلِمَاتِ رَدٌّ وَاضِحٌ وَصَرِيحٌ عَلَى كُلِّ مَنْ تَجَنَّى
عَلَى.

(١) الْمَرْجِعُ السَّابِقُ: (٢/ ٤٢٤).

ذَكَرُ بَعْضُ مَسَائِلِ الْجَمْعِ

المَسْأَلَةُ الْأُولَى - إِمَامٌ وَقَفَ أَمَامَ الْعَوَامِّ يُشَاوِرُهُمْ فِي الْجَمْعِ؟

الْجَوَابُ: فِعْلٌ هَذَا الْإِمَامِ فِيهِ نَظَرٌ مِنْ وَجْهِهِ:

الْأُولَى - أَنَّ أَهْلَ الْإِخْتِصَاصِ هُمُ الَّذِينَ يُسْتَشَارُونَ فِي تَخْصُّصَاتِهِمْ، كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى مَنْ عَرَفَ مَبَادِي الدُّنْيَا، وَأَبْجَدِيَّاتِ الْحَيَاةِ، وَالْعَوَامُّ لَيْسُوا مِنْ أَهْلِ الْإِخْتِصَاصِ.

وَاعْذُرُونِي أَيُّهَا الْقُرَّاءُ، إِذَا قُلْتُ: إِنَّ بَعْضَ^(١) الْأَئِمَّةِ لَا يَعْرِفُ ضَوَابِطَ الْجَمْعِ، وَلَا أَحْكَامَهُ، وَلِذَلِكَ فَإِنَّ بَعْضَ مَنْ يَرَى الْجَمْعَ إِذَا جَمَعَ خَلْفَهُمْ أَعَادَ صَلَاتَهُ.

وَلَا أَتَجَنَّبُ إِذَا قُلْتُ: إِنَّ بَعْضَ طَلَبَةِ الْعِلْمِ عَامِّيٌّ فِي مَسْأَلَةِ الْجَمْعِ، وَمَنْ لَهُ تَجَرِبَةٌ وَاطِّلاَعٌ أَدْرَكَ مَا قُلْتُ.

الثَّانِي - أَنَّ الْإِسْتِشَارَةَ لِلْجَمْعِ لَمْ تَقَعْ مِنَ النَّبِيِّ - ﷺ - ، وَلَا مِنَ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ - ﷺ - ، وَلَا مِنْ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ -

(١) قُلْتُ: وَفِي هَذَا اللَّفْظِ مَحْوَرٌ.

ﷺ - ، بَلْ وَلَمْ يَقَعْ مِنْهُمْ الْإِعْلَامُ بِالْجَمْعِ، فَضْلًا عَنِ الْإِسْتِشَارَةِ، كَمَا بَيَّنَّ ذَلِكَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ، فَقَالَ: «وَالنَّبِيُّ ﷺ - لَمَّا كَانَ يُصَلِّي بِأَصْحَابِهِ جَمْعًا، وَقَصْرًا لَمْ يَكُنْ يَأْمُرُ أَحَدًا مِنْهُمْ بِنِيَّةِ الْجَمْعِ، وَالْقَصْرِ، بَلْ خَرَجَ مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى مَكَّةَ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ جَمْعٍ، ثُمَّ صَلَّى بِهِمُ الظُّهْرَ بِعَرَفَةَ، وَلَمْ يَعْلَمُهُمْ أَنَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُصَلِّيَ الْعَصْرَ بَعْدَهَا، ثُمَّ صَلَّى بِهِمُ الْعَصْرَ، وَلَمْ يَكُونُوا نَوَوْا الْجَمْعَ، وَهَذَا جَمْعٌ تَقْدِيمٍ. وَكَذَلِكَ لَمَّا خَرَجَ مِنَ الْمَدِينَةِ صَلَّى بِهِمُ الْبُذَى الْحُلَيْفَةَ الْعَصْرَ رَكَعَتَيْنِ، وَلَمْ يَأْمُرْهُمْ بِنِيَّةِ قَصْرِ»^(١).

وَقَالَ: «وَلَمْ يَنْقُلْ قَطُّ أَحَدٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ - أَنَّهُ أَمَرَ أَصْحَابَهُ لَا بِنِيَّةِ قَصْرِ، وَلَا بِنِيَّةِ جَمْعٍ، وَلَا كَانَ خُلَفَاؤُهُ، وَأَصْحَابُهُ يَأْمُرُونَ بِذَلِكَ مَنْ يُصَلِّي حَلْفَهُمْ، مَعَ أَنَّ الْمَأْمُومِينَ، أَوْ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْرِفُونَ مَا يَفْعَلُهُ الْإِمَامُ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ - لَمَّا خَرَجَ فِي حَجَّتِهِ صَلَّى بِهِمُ الظُّهْرَ بِالْمَدِينَةِ أَرْبَعًا، وَصَلَّى بِهِمُ الْعَصْرَ بِذَى الْحُلَيْفَةَ رَكَعَتَيْنِ، وَخَلَفَهُ أَمَمٌ لَا يُحْصِي عَدَدَهُمْ إِلَّا اللَّهُ، كُلُّهُمْ خَرَجُوا يَحْجُونَ مَعَهُ، وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ لَا يَعْرِفُ صَلَاةَ السَّفَرِ، إِمَّا لِحُدُوثِ عَهْدِهِ بِالْإِسْلَامِ، وَإِمَّا لِكَوْنِهِ لَمْ يُسَافِرْ بَعْدُ، لَا سِيَّمَا النِّسَاءُ صَلُّوا مَعَهُ، وَلَمْ يَأْمُرْهُمْ

بِنِيَّةِ الْقَصْرِ، وَكَذَلِكَ جَمَعَ بِهِمْ بِعَرَفَةَ، وَلَمْ يَقُلْ لَهُمْ: إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَصِلِيَ الْعَصْرَ
بَعْدَ الظُّهْرِ حَتَّى صَلَّاهَا»^(١).

انْظُرْ إِلَى هَذَا الْعَالَمِ كَيْفَ يُعَظَّمُ السُّنَّةُ التَّرَكِّيَّةُ، وَتُرْوَكُ الصَّحَابَةُ الَّتِي مَنْ
أَغْفَلَهَا مِنْ حَيَاتِهِ فَلَا بُدَّ وَأَنْ يُفَارِقَ السُّنَّةَ.

الثَّالِثُ - أَنَّ الْإِسْتِدْلَالَ بِقَوْلِ اللَّهِ - تَعَالَى - : ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ [أَلْ
عِمْرَانُ: ١٥٩]. اسْتِدْلَالَ بِعُمُومٍ لَمْ يَجْرِ بِهِ الْعَمَلُ، فَهُوَ بَاطِلٌ، وَلَوْ كَانَتْ
الْإِسْتِشَارَةُ لِلْجَمْعِ مِنْ أَفْرَادِ الْعُمُومِ، لِبَادَرِ النَّبِيِّ - ﷺ - ، وَأَصْحَابِهِ إِلَى
فِعْلِهَا، فَلَمَّا تَرَكُوهَا مَعَ عُلُوِّ كَعْبِهِمْ فِي فَهْمِ الْقُرْآنِ، وَالْعِلْمِ، وَالْعَمَلِ - دَلَّ
عَلَى أَنَّهَا غَيْرُ مَرَادَةٍ.

وَفِي هَذَا الْمَقَامِ أَذْكُرُ بِأَهْمِيَّةِ الرَّجُوعِ إِلَى كَلَامِ الْإِمَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ، وَابْنِ
الْقَيِّمِ، وَالشَّاطِبِيِّ، وَالْأَلْبَانِيِّ، الَّذِي مَضَى فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ.

السُّأَلَةُ الثَّانِيَةُ - هَلِ الَّذِينَ يَجْمَعُونَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِيهِمْ نَزْعَةٌ رَافِضِيَّةٌ؟

وَالْجَوَابُ عَلَى هَذَا السُّؤَالِ يَحْتَاجُ إِلَى تَفْصِيلٍ: أَمَّا الْعَالَمُ الَّذِي آدَاهُ
اجْتِهَادُهُ فَبَدَلٌ وَشَعُهُ فِي الْوُصُولِ إِلَى جَوَازِ الْجَمْعِ، فَهُوَ مَعْدُورٌ مَأْجُورٌ إِنْ

(١) الْمَرْجِعُ السَّابِقُ: (٢٤/١٠٤-١٠٥).

شَاءَ اللَّهُ - تَعَالَى - ، لَا يَحِلُّ غَيْبَتُهُ ، وَلَا نِسْبَتُهُ إِلَى الرَّوَافِضِ ، وَلَا إِبْطَالُ صَلَاتِهِ وَصَلَاةٍ مَنْ اقْتَدَى بِهِ ، وَمِثْلُهُ طَالِبُ الْعِلْمِ الْمُحْسِنُ لِلتَّقْلِيدِ ، الْعَالِمُ بِأَسْبَابِ الرُّخْصَةِ وَضَابِطِ الْحَرَجِ عِنْدَ مَنْ يَقُولُ بِهَا ، الَّذِي لَا يَتَّبِعُ هَوَاهُ ، وَهَوَى النَّاسِ فِي الْجَمْعِ .

وَأَمَّا الَّذِي هُوَ عَكْسُ مَا وَصَفْتُ آنِفًا ، وَالَّذِي يَتَّبِعُ هَوَاهُ ، وَهَوَى النَّاسِ فِي الْجَمْعِ رَغْبًا وَرَهْبًا ، فَهُوَ مَأْزُورٌ غَيْرُ مَعْدُورٍ ، لِتَلَاغِيهِ بَيِّنَاتُ اللَّهِ - تَعَالَى - ، وَلِإِخْرَاجِهِ الصَّلَاةَ عَنْ وَقْتِهَا .

فَمِثْلُهُ يُنْصَحُ أَوَّلًا بِتَقْوَى اللَّهِ ، ثُمَّ بِالْأَمْرِ بِإِعَادَةِ الصَّلَاةِ ، لِيُطْلَإِنَهَا ، فَإِنْ تَمَادَى فِي بَاطِلِهِ ، جَازَ لَنَا أَنْ نَقُولَ : فِيهِ نَزْعَةٌ رَافِضِيَّةٌ ، أَوْ فِيهِ شَبَهٌ مِنَ الرَّوَافِضِ ^(١) فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِذَاتِهَا ، وَلَا يَحِلُّ أَنْ نَعْتَدِي ، أَوْ أَنْ نَظْلِمَ .

(١) وَهِيَ الْفِرْقَةُ الَّتِي نَعَتْهَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي «مَنْهَاجِ السُّنَّةِ» : (٢٠١ - ٢٠٢) ، فَقَالَ : «وَعَلَّتْ شَيْعَةُ عَلِيٍّ فِي الْجَانِبِ الْآخِرِ ، حَتَّى صَارُوا يُصَلُّونَ الْعَصْرَ - مَعَ الظُّهْرِ دَائِمًا قَبْلَ وَقْتِهَا الْخَاصِّ ، وَيُصَلُّونَ الْعِشَاءَ مَعَ الْمَغْرِبِ دَائِمًا قَبْلَ وَقْتِهَا الْخَاصِّ ، فَيَجْمَعُونَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ دَائِمًا فِي وَقْتِ الْأُولَى . وَهَذَا خِلَافُ الْمُتَوَاتِرِ مِنْ سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - ، فَإِنَّ الْجَمْعَ إِنَّمَا كَانَ يَفْعَلُهُ لِسَبَبٍ ، لَا سَبَبًا الْجَمْعُ فِي وَقْتِ الْأُولَى ، فَإِنَّ الَّذِي تَوَاتَرَ عِنْدَ الْأَئِمَّةِ أَنَّهُ فَعَلَهُ بِعَرَفَةَ ، وَأَمَّا مَا فَعَلَهُ بغيرِهَا فَفِيهِ نِزَاعٌ ، وَلَا خِلَافَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَفْعَلُهُ دَائِمًا لَا فِي الْحَضَرِ ، وَلَا فِي السَّفَرِ ، بَلْ فِي حَاجَةِ الْوَدَاعِ لَمْ يَجْمَعْ إِلَّا بِعَرَفَةَ =

وإِنْكَارُنَا لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مُنْضَبِطًا بِقَوَاعِدِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ، وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ. وَلَا بُدَّ فِي الْإِنْكَارِ مِنْ مُرَاعَاةِ الْإِخْلَاصِ لِلَّهِ وَحْدَهُ، وَسَلَامَةِ الْقَلْبِ مِنَ التَّشْفِي، وَالْفَرَحَةِ بِزَلَّتِهِ، وَالْبُعْدِ عَنْ ظُلْمِهِ، وَالتَّجَنِّي عَلَيْهِ، وَتَتَبُعِ عَوْرَاتِهِ، وَالتَّصَيُّدِ لِهَفَوَاتِهِ. وَمِنْ أَبْرَزِ عِلَامَاتِ سَلَامَةِ الصَّدْرِ: الدُّعَاءُ لَهُ بِظَهْرِ الْغَيْبِ، وَالشَّفَقَةُ بِهِ، وَحُبُّ الْخَيْرِ لَهُ^(١).

تَنْبِيْهُ: جَرَيْتُ فِي بَعْضِ النَّتَائِجِ وَمَا يُسْتَفَادُ عَلَى اقْتِبَاسِ بَعْضِ أَقْوَالِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ مَرَاجِعِ الْكِتَابِ.

وَفِي خِتَامِ هَذَا الْبَحْثِ أَتَوَجَّهُ إِلَى مَوْلَايَ، وَسَيِّدِي، وَوَلِيِّ نِعْمَتِي، وَعُدَّتِي عِنْدَ كُرْبَتِي: صَاحِبِ الْجَلَالَةِ، وَالْعِظَمَةِ، وَالْكَبِيرِيَاءِ، وَالسُّؤْدُدِ، رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَمَعْبُودِهِمْ - بِالْحَمْدِ عَلَى نِعْمَائِهِ، وَأَصْلِي عَلَى عَبْدِهِ، وَرَسُولِهِ، وَخَلِيلِهِ، وَخَيْرَةِ خَلْقِهِ: مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَعَلَى أَزْوَاجِهِ وَأَهْلِ بَيْتِهِ الطَّاهِرِينَ، وَجَمِيعِ أَصْحَابِهِ، وَمَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.

= وَمُرْدَلَفَةً، وَلَكِنْ رُوِيَ عَنْهُ الْجَمْعُ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ، وَرُوِيَ - أَيْضًا - أَنَّهُ جَمَعَ بِالْمَدِينَةِ، لَكِنْ نَادِرًا لِسَبَبٍ، وَالْغَالِبُ عَلَيْهِ تَرْكُ الْجَمْعِ».

(١) أَفَدْتُ هَذِهِ الْعِبَارَةَ مِنْ كِتَابِ «وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا»: (ص: ٢١٥-٢٢٠)، النَّاشِرُ: دَارُ طَبِيعَةِ، ط ١. بِتَصَرُّفٍ.

فَهْرَسُ الْمَوْضُوعَاتِ

- ٤-٣..... الْمُقَدِّمَةُ -
- ٦-٤..... تَعْرِيفُ الثَّلْجِ وَوَصْفُهُ -
- ٩-٧..... ذِكْرُ كَيْفِيَّةِ تَكُونِ الثَّلْجِ وَالْبَرْدِ -
- ٢٦-١٠..... ذِكْرُ بَعْضِ مَنَاحِ الْمَدِينَةِ النَّبَوِيَّةِ فِي الْقَرْنِ الْأَوَّلِ وَبَعْضِ جُغْرَافِيَّتِهَا، وَأَنَّ الثَّلْجَ وَالْبَرْدَ كَانَا فِي مَعْهُودِ حَيَاتِهِمْ -
- ٢٨-٢٧..... هَلْ ثَبَتَ عَنْ صَحَابِيٍّ وَاحِدٍ أَنَّهُ جَمَعَ لِلثَّلْجِ؟ -
- ٢٨..... لَيْسَ الثَّلْجُ نَارِلَةً مُسْتَجَدَّةً، بَلْ وَاقِعَةٌ قَدِيمَةٌ حَلَّتْ فِي زَمَانِ التَّشْرِيعِ وَتَوَافَرِ الصَّحَابَةِ - ﷺ
- ٤٦-٢٩..... ذِكْرُ بَعْضِ أَقْوَالِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي السُّنَّةِ التَّرَكِّيَّةِ، وَآثَرِ فَهْمِ الصَّحَابَةِ - ﷺ
- ٥٢-٤٧..... ذِكْرُ الطَّرِيقِ إِلَى مَعْرِفَةِ تَرْوِكِ النَّبِيِّ ﷺ - وَأَصْحَابِهِ ﷺ
- ٨٤-٥٣..... ذِكْرُ بَيَانِ مَذَاهِبِ الْأَئِمَّةِ فِي الْجَمْعِ لِلثَّلْجِ -
- ١٠٦-١٠٣..... ذِكْرُ حُجَجِ جَمَاهِيرِ أَهْلِ الْعِلْمِ الْمَانِعِينَ لِلْجَمْعِ فِي الثَّلْجِ، وَالْمُخَالَفِينَ لَهُمْ، وَمُنَاقَشَتِهَا، وَتَرْجِيحِ الرَّاجِحِ مِنْهَا -
- ١٤٥-١٠٧..... وَقَفَاتٌ مَعَ الْقِيَاسِ وَالْقَائِسِ -
- ١٥٠-١٤٦..... أَهَمُّ النَّتَائِجِ الَّتِي تَوَصَّلَتْ إِلَيْهَا مِنْ خِلَالِ الْبَحْثِ -
- ١٥١..... ذِكْرُ بَعْضِ مَسَائِلِ الْجَمْعِ -
- الْمُخْتَوَيَاتُ -

سَيَصْدُرُ لِلْمُؤَلِّفِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى

إِرْشَادُ الْحَائِرِ

إِلَى أَنْ الْجَمْعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ بِغَيْرِ عُذْرٍ مِنَ الْكِبَائِرِ

إِصْغَاءُ السَّمْعِ

إِلَى فَهْمِ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ . رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . فِي الْجَمْعِ

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

www.moswarat.com

رفع

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

تأليف أبي محمد وليد بن سلمان

كشف العبد
عن حكم الجمع في الحج عند الإمامة